



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم المالية والمحاسبية



مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في البنوك

-دراسة حالة بنك NATIXIS الجزائر-

تحت إشراف:
أ/د حجاز خديجة

إعداد الطلبة:
بادود وسام
كتام أحلام

تاريخ المناقشة: 2025/06/29

لجنة المناقشة		
أستاذ محاضر-أ-	عاشوري صورية	الرئيس
أستاذ محاضر-أ-	حجاز خديجة	المشرف
أستاذ محاضر-أ-	معوش محمد الأمين	المناقش

السنة الجامعية: 2024 - 2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم المالية والمحاسبية



مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في البنوك

-دراسة حالة بنك NATIXIS الجزائر -

تحت إشراف:
أ/د حجاز خديجة

إعداد الطلبة:
بادود وسام
كتام أحلام

تاريخ المناقشة: 2025/06/29

لجنة المناقشة		
الرئيس	عاشوري صورية	أستاذ محاضر-أ-
المشرف	حجاز خديجة	أستاذ محاضر-أ-
المناقش	معوش محمد الأمين	أستاذ محاضر-أ-

السنة الجامعية: 2024 - 2025

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونستعينه سبحانه وتعالى، الحمد والشكر لله الذي وفقنا لبلوغ مركزنا هذا، الحمد والشكر لمن لا يرد دعوة الداعي إذا دعاه، أما بعد واستنادا على قول الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من كان سندا وعونا لنا طيلة مسيرتنا الجامعية ولكل من ساهم في إنجاح عملنا هذا على رأسهم الأستاذة المشرفة حجاز خديجة التي لم تدخر جهدا في توجيهنا ومرافقتنا خلال إعداد هذه المذكرة، كما يسعدنا بل ويشرفنا أن نتقدم بالشكر إلى كل العاملين في بنك نتيكسيس الجزائر فرع سطيف 1 على رأسهم السيد مدير البنك وكذا السيد رئيس مصلحة التجارة الخارجية وكل طاقم العمل في المصلحة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد رئيس مصلحة الشيكات وكل العاملين معه، نقدر لسيادتكم تعاونكم معنا وحسن معاملتكم لنا طيلة فترة تربصنا لديكم.

الشكر موصول إلى حضرت المدير العام السابق لصندوق الاحتياط والتوفير فرع سطيف السيد شرفي الصالح الذي كان أحد أهم أسباب نجاح عملنا هذا.

في الختام يسعدنا أن نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام الذين كانوا سندا في هذا البحث، الأستاذ مخناش سيف الإسلام، الأستاذ عبد السلام وليد، والأستاذ قماز سهيل.

إهداء

إلى من تعب وأفنى عمره في تربيتي وتعليمي، إلى أول معلم لي، من علمني أول حروف اللغة العربية، إلى من غرس فيّ حب العلم منذ نعومة أظافري، إلى من كان سندي ودعمي في مسيرتي العلمية، وكان له الفضل الأكبر في هذا التخرج.

أبي الغالي ومن غيرك يستحق أن أهديه ثمرة تعبي وجهدي؟

لك مني كل الامتنان والتقدير، فمهما كتبت ونطقت ستبقى كلماتي مقصورة في حقك وعاجزة عن شكرك كما تستحق.

إلى الغالية، نبع الحنان والعطف، إلى تلك التي احتوتني بقلبها ودعائها، إلى من كانت الملجأ في كل لحظة ضعف لي، أُمي الحبيبة أغلى ما أملك في هذه الدنيا، لكي وحدك أهدي نجاحي وفرحتي.

كما أهدي تخرجي إلى أخي وأخواتي وكل أفراد عائلتي، لم أنسى ولن أنسى من كانوا الأنيسات لي في وحشتي من كان لي معهن أفضل الذكريات، عشت معهن كل فرح وقرح طيلة الخمس السنوات الماضية، من شهدن على لحظات تعبي توتري وحزني وكن خير سند لي، حظيت بخير رفقة معكن أشكركن على ما قدمتن لي من وقت وجهد، صديقاتي العزيزات: وسام، زهرة ووردة، أبشركن وأهدكن تخرجي اليوم أنا ورفيقة دربي وسام.

شكروإهداء خاص إلى من غابت روحه عن الدنيا وبقي أثره في القلب، إلى جدي الغالي، رحلت عن الدنيا ولكنك لم تغب يوما عن بالي ودعائي، أسأل الله أن يتغمدك بواسع رحمته ويسكنك فسيح جنانه، أهديك نجاحي، وأخبرك أن حفيدتك قد تخرجت وإهدائها هذا ما هو إلا بعض من جميلك الذي لم أنساه.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل، اللهم ليس بجهدنا وإنما بتوفيقك اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أهدي ثمرة هذا المشوار إلى والدي الحبيب، سندي في الحياة شكرا لك على كل لحظة وقفت فيها إلى جانبي وعلى كل تضحية قدمتها من أجلي بصمت ورضا، دعاؤك وتشجيعك كانا لي دعما لا يقاس، وإلى أمي الغالية نبض القلب، كنت الحضن الآمن شكرا على دعائك الدائم وتشجيعك المستمر وتضحيتك من أجلنا، وإلى إخوتي الأحباء، كنتم العون والسند في كل خطوة شكرا لكل كلمة دعم، ولكل لحظة اهتمام. وإلى صديقتي أحلام التي كانت أكثر من مجرد صديقة، كنتي الأخت التي اختارتها لي الأيام ورفيقة الدرب شكرا لوجودك بجاني، لتفهمك ، لصبرك ولحبك لي. أهدي هذا البحث المتواضع لقلوب أحببني دون شرط.

الصفحة	المحتويات
	شكر و تقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	أولاً: الإطار العام للدراسة
2	تمهيد
2	1. مشكلة البحث
3	2. فرضيات الدراسة
3	3. أهداف الدراسة
3	4. أهمية الدراسة
3	5. حدود الدراسة
4	6. صعوبات الدراسة
5	7. نموذج الدراسة
6	8. التعريفات الإجرائية
6	1.8. تعريف نظام الرقابة الداخلية

7	2.8. تعريف وسائل الدفع
	ثانيا: أدبيات الدراسة
10	تمهيد
10	1. نظام الرقابة الداخلية وخصائصه في البنوك
10	1.1. تعريف نظام الرقابة الداخلية
10	2.1. أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك
11	3.1. أهداف نظام الرقابة الداخلية
11	4.1. مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO
12	5.1. الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية حسب المشرع الجزائري
15	2. تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية
15	1.2. أدوات الرقابة الداخلية
17	2.2. معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية
17	3.2. طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك
20	3. وسائل الدفع
20	1.3. تعريف وسائل الدفع
20	2.3. أنواع وسائل الدفع
20	1.2.3. وسائل الدفع التقليدية
22	2.2.3. وسائل الدفع الالكترونية
24	4. الدراسات السابقة

24	1.4. الدراسات السابقة باللغة العربية
28	2.4. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
30	5. الفجوة البحثية
	ثالثا: الطريقة والإجراءات
33	تمهيد
33	1. منهج الدراسة
33	2. مصادر جمع البيانات
33	3. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
33	1.3. تقديم نتيكسيس الجزائر
34	2.3. تاريخ نتيكسيس
34	3.3. نتيكسيس الجزائر
34	4.3. الخدمات التي تقدمها نتيكسيس الجزائر
35	5.3. تنظيم جهاز الرقابة الداخلية في بنك نتيكسيس الجزائر
37	6.3. الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس الجزائر- فرع سطيف 1-
39	4. أداة الدراسة
39	5. خطوات الدراسة الميدانية
40	1.5. شبكة الفصل بين المهام لمصلحة الشيكات
42	2.5. خرائط تدفق العمليات في مصلحة الشيكات
42	1.2.5. خريطة تدفق الشيك العادي

47	2.2.5. خريطة تدفق الشيك البنكي
51	3.5. شبكة الفصل بين المهام في مصلحة التجارة الخارجية
54	4.5. خريطة تدفق الاعتماد المستندي
59	5.5. استبيان نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع
59	1.5.5. استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة الشيكات)
63	2.5.5. استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة التجارة الخارجية)
رابعاً: نتائج الدراسة	
68	تمهيد
68	1. وصف متغيرات الدراسة
68	1.1. مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع المعايير المحلية والدولية
68	1.1.1. مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع القانون 08-11
72	2.1.1. مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO
75	2.1. تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع
78	2. اختبار فرضيات الدراسة
خامساً: مناقشة النتائج والتوصيات	
80	تمهيد
80	1. النتائج

80	1.1. النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة
81	2.1. مقارنة النتائج المتوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة
83	3. المقترحات
83	4. آفاق الدراسة
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

الصفحة	الاسم	رقم
19	الأشكال والرموز التي تستعمل لإنشاء خرائط التدفق	01
40	شبكة الفصل بين المهام في مصلحة الشيكات	02
53	شبكة الفصل بين المهام في مصلحة التجارة الخارجية	03
62	استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة الشيكات)	04
65	استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة التجارة الخارجية)	05
70	مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع القانون 08-11	06
73	تحليل درجة المطابقة	07
73	تحليل وتفسير مستوى مطابقة نظام الرقابة الداخلية	08

74	مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع الإطار الدولي COSO	09
76	تحليل درجة المطابقة	10
77	نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع	11

قائمة الأشكال

الصفحة	الاسم	رقم
5	مخطط يوضح العلاقة بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وأبعاد وسائل الدفع	01
37	الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس الجزائر- فرع 1 سطيف -	02
43	خريطة تدفق الشيك العادي	03
48	خريطة تدفق الشيك البنكي	04
56	خريطة تدفق الاعتماد المستندي	05

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم	رقم
92	قائمة أسئلة المقابلة	01
94	الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس الجزائر	02
95	توزيع المهام في مصلحة الشيكات	03
96	توزيع المهام في مصلحة التجارة الخارجية	04
97	وصل تسليم الصكوك	05
98	نموذج الشيك البنكي	06
99	نموذج الشيك العادي	07
100	خريطة تدفق الشيك البنكي	08
101	مخطط يوضح مراحل فتح الاعتماد المستندي	09
102	مخطط تنفيذ الاعتماد المستندي	10
103	طلب فتح الاعتماد المستندي	11

104	طلب التوطين	12
105	نموذج لرسالة Swift MT 700	13
108	شهادة المنشأ	14
109	بوليصة الشحن (بحرا، برا، جوا)	15

أولاً

الإطار العام

تمهيد:

يعد نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الركائز التي يجب على المؤسسة توفيرها داخل بيئة عملها إذ أن فعاليتها وتأقلمه مع نشاط المؤسسة يساعد في التقليل من المخاطر من خلال التنبؤ بها وإيجاد الحلول لها. تعتمد البنوك في معاملاتها مع الغير على العديد من الوسائل والأدوات والأنظمة، إذ يعد نظام الدفع المحور الرئيسي في النشاط المصرفي والتعاملات مع العملاء، و على البنوك العمل على تعزيز ثقة عملائها من خلال ضمان فعالية هذا النظام باعتباره همزة الوصل بينهم ، وذلك من خلال توفير نظام رقابة خاص بالعمليات المتعلقة بوسائل الدفع وضمان ناجعته وتأقلمه مع كل التغيرات التي قد تطرأ على البيئة المصرفية.

1. مشكلة البحث:

على الرغم من تزايد الاعتماد على وسائل الدفع البنكية، إلا أن بعض المؤسسات لا تزال تواجه صعوبات في تطبيق أساليب رقابية فعالة و عالية الأداء، مما يؤدي إلى مخاطر مالية وتشغيلية ما قد يؤثر سلباً على ثقة العملاء، ولهذا وجب على البنوك العمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر لضمان الحد من هذه المخاطر وتفادي الخسائر المحتملة، وعليه، تتمثل إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

كيف يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع في بنك نتيكسيس الجزائر- فرع سطيف-1؟

لتبسيط معالم هذه الإشكالية تم الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسيلتي الشيك والاعتماد المستندي في بنك نتيكسيس ؟
- إلى أي مدى يحقق نظام الرقابة الداخلية لبنك نتيكسيس أهداف الرقابة الداخلية (الشمولية، الواقعية، التقييم، التسجيل)؟
- هل تتوافق مكونات نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في بنك نتيكسيس مع المكونات الخمسة التي حددها إطار COSO ، وهل يتطابق مع المتطلبات القانونية الوطنية القانون 08-11 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية في البنوك؟

2. فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية سابقة الذكر يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع في بنك نتيكسيس بصفة مستمرة ويومية مما يعزز من الفعالية والالتزام التنظيمي.
- يساهم نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسيلتي الشيك (بنوعه) والاعتماد المستندي في بنك نتيكسيس في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية (الشمولية، الواقعية، التقييم، التسجيل).
- يتوافق نظام الرقابة الداخلية لبنك نتيكسيس الجزائر مع مكونات نظام الرقابة الداخلية التي حددها إطار COSO، ومع المتطلبات القانونية الجزائرية (القانون 08-11).

3. أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في:

- التعرف ببنك NATIXIS وأساليب العمل فيه باعتباره بنك أعمال أجنبي ناشط في الجزائر؛
- تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع لبنك NATIXIS؛
- التعرف بمبادئ الرقابة الداخلية ومعايير فعالية نظام الرقابة الداخلية ومكوناته حسب ما قدمته لنا اللجنة الراعية للمنظمات تريدي COSO؛
- التأكد من امتثال البنك محل الدراسة للقوانين والتشريعات المحلية المعمول بها، القانون النقدي والمصرفي 09-23 والقانون 08-11 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية في البنوك.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعاً هاماً في الواقع العملي للبنوك الجزائرية، حيث تتميز البيئة المصرفية بمعدلات مخاطر عالية مقارنة ببيئات الأعمال الأخرى وهذا ما جعل نظام الرقابة الداخلية ضرورة قصوى لا بد من توفرها في البنوك الجزائرية.

فمن خلال هذه الدراسة قدمنا مجموعة من المبادئ والمعايير المحلية والدولية التي يجب أن تتوفر في هذا النظام ليكون فعالاً، باعتبار أن وسائل الدفع تعتبر همزة وصل بين كل من البنك والعملاء فلا بد من وضع نظام للرقابة عليه وتقييمه بصفة مستمرة لضمان تجنب المخاطر التي قد تسبب خسارة مالية أو خسارة العملاء.

5. حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية في بنك نتيكسيس الجزائر، وتحديدًا على مستوى الفرع الأول سطيف.

ب. الحدود الزمنية: امتدت الدراسة من 15 فيفري إلى 30 ماي 2025.

ج. الحدود الموضوعية:

- رغم تعدد وسائل الدفع المستعملة لدى بنك محل الدراسة المتمثلة في وسائل محلية و وسائل دولية، اقتصرنا في بحثنا هذا على وسيلة من كل فئة، إذ تم اختيار وسيلة دفع محلية المتمثلة في الشيكات بنوعها وأخرى دولية المتمثلة في الاعتماد المستندي قصد دراستهما بشكل أوسع وتحليل آليات عملهما وخصائصهما؛

- بالنسبة للمطابقة مع القانون 08-11 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية، تم المطابقة مع بعض المواد القانونية فقط لأن بعضها لا يصلح مطابقتها مع الفروع بل يتعلق بالمقر الرئيسي وبالبنك ككل.

6. صعوبات الدراسة:

- باعتبار نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع جانبا حساسا بالنسبة للبنوك فإننا واجهنا تحفظا من الإدارة في مشاركة البيانات لأسباب تتعلق بالسرية.

- يتضمن نظام الدفع الإلكتروني للبنك محل الدراسة تطبيقين، أحدهما موجه للأشخاص والآخر موجه للمؤسسات، إذ يتميز نظام الدفع الإلكتروني بالخصوصية والسرية التامة بين العميل والبنك ونظرا لهذه الخصوصية لم نتمكن من الحصول على المعلومات الكافية التي تمكننا من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع الإلكترونية.

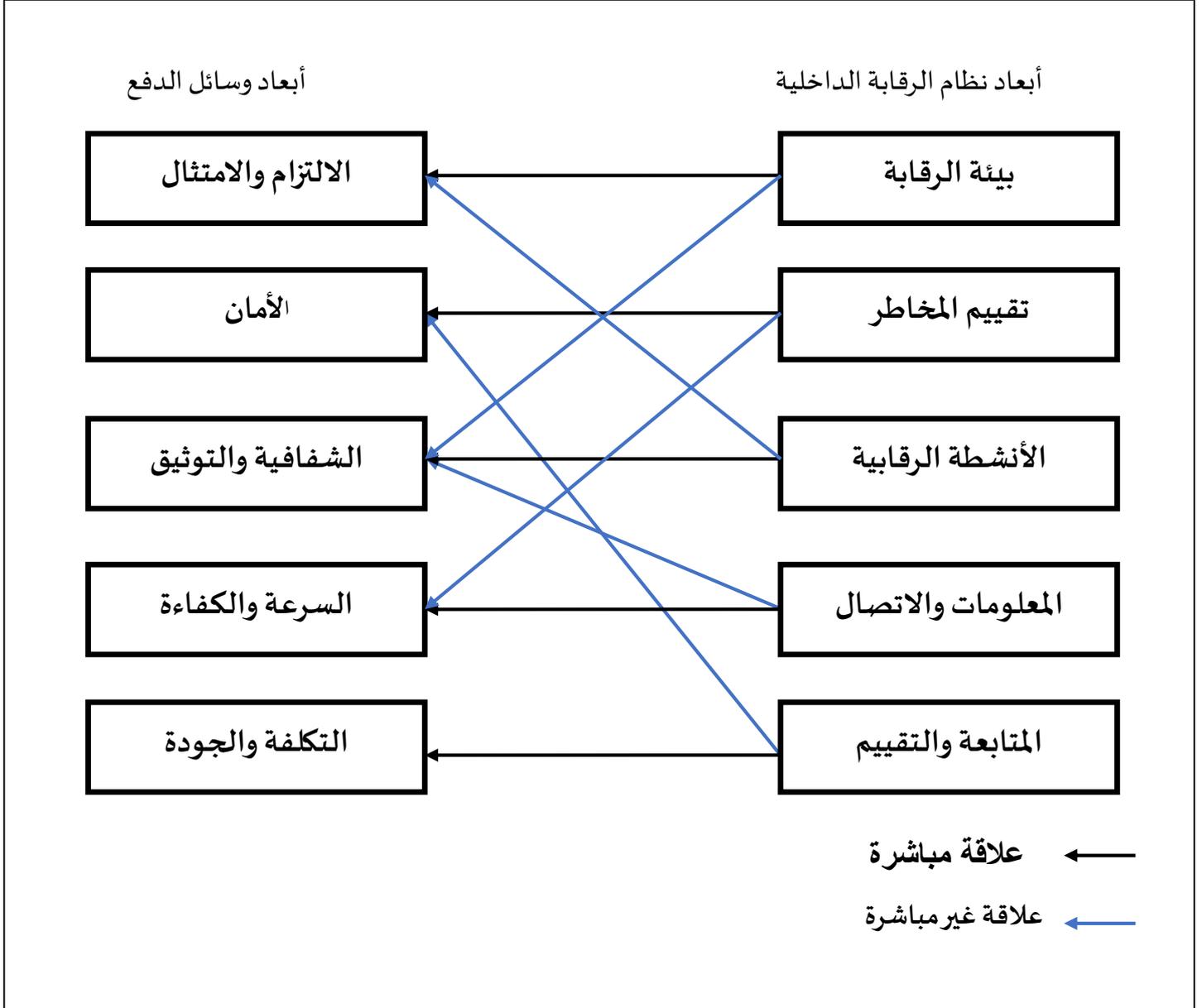
- باعتبار بنك نتيكسيس بنكا خاصا أجنبيا نشطا في الجزائر، ونظرا لتمييز بنوك القطاع الخاص بالسرية والتحفظ والصرامة في معاملاتها مقارنة بالقطاع العام، وبناء على ذلك لم يتم تقديم مجموعة من الوثائق المطلوبة إذ أن هذه المؤسسات غالبا ما تنتهج سياسة التحفظ فيما يخص الكشف عن معلوماتها التزاما بالسياسات والقواعد ومتطلبات الخصوصية المعتمدة.

- عدم وجود منهجية معتمدة خاصة بالتدقيق البنكي.

7. نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالي العلاقة بين متغيرات الدراسة:

شكل رقم 01: العلاقة بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وأبعاد وسائل الدفع



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما تم التطرق له في الدراسة

يوضح الشكل أعلاه طبيعة العلاقة التي تربط بين كل من أبعاد نظام الرقابة الداخلية و أبعاد وسائل

الدفع سواء مباشرة أو غير مباشرة. من خلال النقاط التالية سنقوم بشرح طبيعة هذه العلاقة:

تؤثر بيئة الرقابة بشكل مباشر على بعد الالتزام والامتثال وذلك من خلال العمل على زرع الثقافة التنظيمية والالتزام بالقوانين و المبادئ الأخلاقية بين الموظفين، كما تؤثر أيضا على كل من بعد الشفافية والتوثيق وعلى بعد رضا العملاء بأسلوب غير مباشر فمع حفاظ المؤسسة على جو أخلاقي والالتزام بالقوانين والتشريعات تخلق التزاما بمبادئ الحوكمة مما يعزز من سمعتها وبهذا تحقق رضا العملاء، ومن ضمن الأمور التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة هو توثيق وتسجيل كل العمليات التي تحدث فيها بكل شفافية وصدق.

يؤثر بعد تقييم المخاطر بشكل مباشر على بعد الأمان، إذ يعتبر الأمان هو الهدف الرئيسي من عملية تقييم المخاطر فالمؤسسة تعمل على اكتشاف المخاطر وتقييمها وإيجاد الحلول لها لتضمن سلامة وأمن المؤسسة ككل، كما يؤثر بشكل غير مباشر على بعد السرعة والكفاءة بحيث يحسن تقييم المخاطر من الكفاءة التشغيلية من خلال التقليل من حجم المخاطر كما أن سرعة تنفيذ العمليات قد يزيد من حدة المخاطر المحتمل حدوثها، ولهذا يجب أن يتم توفير رقابة صارمة، كما يؤثر هذا البعد أيضا على رضا العملاء من خلال منحهم ضمانات عالية حول التعامل الجيد مع المخاطر في حال حدوثها.

يتأثر بعد الشفافية والتوثيق ببعد الأنشطة الرقابة بشكل مباشر فالأنشطة الرقابية تضمن لنا الشفافية والتوثيق من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات الرقابية الصارمة وكذا إجراءات التحقق من سلامة العمليات وإتمام المسؤوليات على أكمل وجه، كما تؤثر على بعد الامتثال والالتزام بأسلوب غير مباشر من خلال تطبيق السياسات الداخلية بصرامة.

يعزز نظم المعلومات والاتصال السرعة والكفاءة من خلال أنظمة معلومات حديثة وأمنة، كما يؤثر على بعد رضا العملاء بشكل غير مباشر عبر توفير قنوات اتصال فعالة وواضحة. يؤثر بعد المراقبة والتقييم على بعد التكلفة والجودة بأسلوب مباشر من خلال التقييم المستمر للأنظمة، كما أنها تحسن من الثقة في وسيلة الدفع، مما يزيد قبولها وانتشارها، فالرقابة المستمرة على العمليات اليومية تضمن سلامتها وأمنها.

8. التعريفات الإجرائية:

1.8. تعريف نظام الرقابة الداخلية:

يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط المصممة لضمان سلامة العمليات المصرفية، والتأكد من التزام الإدارة والموظفين بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

2.8. تعريف وسائل الدفع:

هي مجموعة من الوسائل والإجراءات المستعملة في تحويل الأموال بين الأفراد والمؤسسات حيث يعمل على تسهيل وتنظيم عمليات الدفع والتأكد من سلامتها وفعاليتها سواء كانت نقدية أو إلكترونية. تتفرع وسائل الدفع حسب تقسيمات بنك نتيكسيس إلى وسائل محلية وأخرى دولية:

أ. وسائل الدفع المحلية :

تتمثل وسائل الدفع المحلية في بنك نتيكسيس في : الشيكات التحويل، النقد، السفتجة، السند لأمر. حيث اقتصرنا في دراستنا على الشيكات بنوعها (العادية، البنكية).

● الشيك: ونميز بين نوعين هما:

- الشيك :

هو أحد أهم أنواع الشيكات التي يتم الاعتماد عليها في عمليات تحويل الأموال بين العملاء أو في إطار الصفقات، يصدره صاحب حساب بنكي يوجه من خلاله أمرا إلى البنك بدفع مبلغ معين لفائدة شخص معين أو حامله. يتميز هذا النوع من الشيكات بأنه يستعمل بين طرفين تكون الثقة متبادلة بينهما نظرا لكثرة المعاملات التي تتم بينهما، كما يعتبر الشيك التقليدي شيكا فوريا قابلا للتظهير . يعاب عليه أنه غير مضمون، فقد يواجه المستفيد مشكلة عدم قابلية للصرف لغياب الرصيد.

- الشيك البنكي:

هو شيك يصدره البنك بنفسه باسم العميل بمعنى أن البنك يكون هو الساحب والمسحوب عليه يقوم بإصداره لفائدة شخص أو جهة معينة بناء على طلب زبون يتم التعامل بها في المعاملات الكبرى كالمشتريات الكبيرة (العقارات، المنقولات...الخ)، أو عند غياب الثقة بين الطرفين إذ يكون مضمونا بالكامل لأنه يخصم من حساب البنك مباشرة وليس من حساب الزبون.

ب. وسائل الدفع الدولية:

تتمثل وسائل الدفع الدولية في بنك نتيكسيس في مجموعة من الوسائل المستخدمة في صفقات التجارة الخارجية، وهي: الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويل الحر. وقد اقتصرنا على الاعتماد المستندي في هذه الدراسة.

- الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو العملية التي تقوم بها بنك (البنك المصدر)، بالالتزام، بناء على ونيابة عن عملية المستورد (الأمر) بدفع مبلغ محدد لطرف ثالث مصدر (المستفيد) عبر بنك وسيط (البنك المبلغ)، خلال مدة محددة، مقابل تقديم مستندات مطابقة ومتناسقة فيما بينها، تثبت قيمة وشحن البضائع أو تقديم الخدمات. تقوم بنوك الطرفين التجاريين بضمان عملائهما المعنيين مما يحد من خطر تسليم غير مدفوع أو بضاعة مدفوعة ولكن غير مسلمة.

بعد توقيع العقد التجاري بين مستورد ومصدر، يعود للمشتري أن يبدأ فتح الاعتماد المستندي عبر الاتصال ببنكه الذي يقوم بإحالتة إلى بنك مراسل لفتح اعتماد مستندي قابل للدفع عند الاستحقاق. التزام البنوك بالدفع يقوم فقط على المطابقة الصارمة للمستندات: إذ يتم فحصها بدقة، وأي خطأ بسيط يمكن اعتباره مخالفاً.

ثانياً

أدبيات الدراسة

تمهيد:

تعتبر وسائل الدفع أحد العناصر الأساسية التي تضمن انسيابية العمليات المالية المصرفية وتحقق الأمان والثقة في النظام المصرفي، ونظراً لأهميتها في تسهيل العمليات المالية، فإن وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال يعد ضرورة ملحة لحماية أصول البنك، وضمان الامتثال للأنظمة والقوانين والحد من المخاطر التشغيلية والاحتياطية.

1. نظام الرقابة الداخلية وخصائصه في البنوك:

1.1. تعريف نظام الرقابة الداخلية:

عرّفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية ONECCA نظام الرقابة الداخلية سنة 1977 على أنه " مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق هدف ضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق إجراء نشاطات المؤسسة بهدف الإبقاء على دوام العناصر سالف الذكر". (أزهر، 2020)

كما عرفت لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدي COSO نظام الرقابة الداخلية على أنه: "عملية تتأثر من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة، والإدارة، وغيرهم من المستخدمين، مصممة لتزويد تأكيد معقول بالنسبة لتحقيق أهداف المؤسسة في المجالات التالية: كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، موثوقية الإبلاغ المالي، الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة. (الوردات، 2014)

بناء على ما سبق يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنه: مجموع الإجراءات و السياسات التي تضعها الإدارة داخل المؤسسة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية , وحماية الأصول , والتأكد من التزامها بالقوانين والتشريعات المعمول بها .

2.1. أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك :

يكتسي نظام رقابة الداخلية أهمية كبيرة فيكون أن البنوك والمؤسسات تسعى لوضع نظام رقابة فعال يساهم في تحقيق الاستمرارية والأهداف المرجوة وتكمن هذه الأهمية في: (محاد، 2019)

- وسيلة تساعد في تحقيق أهداف البنك؛
- تساهم في تحقيق الأرباح في الأجل الطويل؛
- تساعد في التأكد من صحة التقارير المالية والإدارية؛
- تساعد في التحكم في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها في البنك؛

- تقدم مؤشرات مبكرة عن احتمال وقوع خسائر أو أضرار تتعلق بالمركز المالي للبنك ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

3.1. أهداف نظام الرقابة الداخلية في البنوك:

تتفرع إلى ثلاث أنواع حسب الغاية التي تحققها وهي :

أ. أهداف محاسبية:

تتمثل بحماية الأصول والسجلات ومنع الغش والخطأ وضمان دقة وصحة وسلامة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة وثقة الاعتماد عليهما. (الوردات، 2014)

ب. أهداف اقتصادية:

تتمثل في كفاءة وفاعلية تشغيل العمليات والاقتصاد في الحصول على الموارد واستخدامها.

ت. الأهداف الإدارية:

تتمثل في التشجيع والعمل على الالتزام بالسياسات المقررة وتنفيذ الخطط الموضوعية وتحقيق الأهداف والغايات المرسومة

ث. الأهداف العامة: تتمثل على سبيل المثال لا للحصر في:

- الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم النافذة و العمل وفق متطلباتها وكذلك الالتزام بالممارسات السليمة؛

- الوقاية من الأخطاء والمخالفات والعمل على الكشف عنها في الوقت المناسب عند حدوثها؛

- إعداد المعلومات المالية وغير المالية السليمة ودقة توقيتها؛

- الاقتصاد في الحصول على الموارد والكفاءة في استخدام تلك الموارد؛

- فعالية العمليات التشغيلية.

4.1. مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك وفق نموذج COSO:

أوضحت لجنة الرقابة المصرفية بازل مجموعة من المكونات التي يجب أن يتسم بها نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي، وذلك بالاعتماد على ما وضعته لجنة المنظمات الراعية تريدي COSO سنة 2017، والتي أشار إليها أيضاً معيار التدقيق الدولي 315 حيث تمثلت في خمس مكونات هي: (posey.brien, 2021).

أ. بيئة الرقابة:

تشكل بيئة الرقابة الأساس الذي تبنى عليه جميع العمليات التجارية، حيث تهدف إلى ضمان تنفيذ هذه العمليات وفقاً للممارسات القياسية المعتمدة، يساعد ذلك في إدارة الأعمال بشكل منظم ومسؤول. مما يعزز قدرة المؤسسة على إثبات التزامها بالمعايير المتعارف عليها، مما يقلل من المخاطر القانونية، كما تسهم بيئة الرقابة في ضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة.

ب. تقييم المخاطر:

يعني ذلك أن على المؤسسة أن تعمل على تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجهها وتتوقع حدوثها سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية ومن ثم تحديد كيفية إدارتها وتحديد مدى احتمال حدوثها بشكل أقرب للدقة ودراسة مدى تأثيرها في أهداف المؤسسة.

ت. الأنشطة الرقابية:

ترتبط أنشطة الرقابة أيضاً بمفهوم إدارة المخاطر، وهي في الأساس ضوابط داخلية يتم وضعها للتأكد من أن العمليات التجارية تنفذ بطريقة تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها دون إدخال مخاطر غير ضرورية في العملية.

ث. المعلومات والاتصال:

توضح قواعد الاتصالات لضمان أن كل من الاتصالات الداخلية والخارجية تلتزم بالمتطلبات القانونية، والقيم الأخلاقية،.

ج. المتابعة والرقابة:

هو متابعة وتقييم عملية التصميم وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية على أساس زمني وذلك لمعرفة فيما إذا كانت تعمل وفقاً للمستهدف وتعديل التغييرات التي قد تحدث، وفي الكثير من الأحيان يقوم المدقق الداخلي بتصميم وتشغيل ضوابط الرقابة الداخلية وتوصيل المعلومات بشأن نقاط الضعف وتقديم المقترحات والتوصيات لتحسين ضوابط الرقابة الداخلية.

5.1. الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية حسب المشرع الجزائري:

وضع المشرع الجزائري مجموعة من القواعد والأحكام التي تحكم نظام الرقابة الداخلية داخل البنوك ومن أبرزها القانون 09-23 المتضمن للقانون النقدي والمصرفي، القانون 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية، وهي كما يلي:

ينص الفصل الرابع من القانون 09-23 على مجموعة المبادئ الأساسية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها لضمان أمن وسلامة نظم ووسائل الدفع.

أشارت المادة 58 من هذا القانون إلى تشدد بنك الجزائر على توفير الأمن الدائم لجميع وسائل الدفع، إذ يعمل على توفير سياسات فعالة لضمان كفاءتها وسلامتها، وتشمل هذه المسؤولية مراقبة وتقييم الوسائل الموجودة، وكذا العمل على ضمان التشغيل السليم لنظم الدفع.

نصت المادة 59 من القانون نفسه على إلزامية تحقق بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع غير الائتمانية بغض النظر عن الجهة المصدرة لها، كما أن لبنك الجزائر صلاحيته المتمثلة في:

- إعداد المعايير التنظيمية لوسائل الدفع واستحداث لجنة التقييس.
- رفض إدخال أي وسيلة دفع جديدة إلى السوق دون تقديم الضمانات الكافية عن سلامتها وأمنها.
- طلب التصحيحات والتعديلات اللازمة من الجهات المقدمة لوسائل دفع جديدة إذا ما كانت بحاجة لتعديلات أمنية
- يلزم البنوك والمؤسسات المالية على تقديم كل المعلومات والبيانات المتعلقة بوسائل الدفع والأجهزة المستخدمة.

نصت المادة 60 من القانون النقدي والمصرفي 2023 على إلزامية تحقق كل البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية من النفقات والتكاليف المرتبطة بتسيير نظم ووسائل الدفع، لضمان الشفافية والكفاءة في العمل. و يجب على بنك الجزائر مراقبة أسلوب التسعير المعتمد من البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر.

استناداً إلى حكم المادة 107 من القانون رقم 09 سنة 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي "يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز فعال للرقابة الداخلية".

كما نصت المادة 108 من القانون نفسه على أنه: "يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية المذكور في المادة 107 أعلاه، على الإجراءات والتنظيم الداخلي، الكفيلة بضمان المطابقة مع القوانين والأنظمة المعمول بها، وتمنح ضمانات معقولة فيما يخص: السير الحسن والتحقق الأمثل للعمليات، موثوقية المعلومات المالية، أمن الأصول.

يجب أن تكيف جميع الأجهزة الموضوعة لهذا الغرض مع طبيعة وحجم النشاطات وحجم البنوك والمؤسسات المالية وشبكاتها للسماح بالتعريف والقياس والتخفيف من مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية." (الجزائري، bank of Algeria، 2023)

استناداً لأحكام القانون 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، تطرقنا لأهم النقاط المتعلقة بالرقابة الداخلية على سبيل الذكر لا الحصر:

أشارت المادة 4 من هذا القانون إلى أنه: "يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضعه, خصوصاً, على ما يلي:

- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية, هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات,

- أنظمة قياس المخاطر والنتائج, أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر, نظام حفظ الوثائق والأرشيف."

وأضافت المادة 7 من نفس القانون أن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية يتضمن ما يلي:

- رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة, وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية, خصوصاً تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

- رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلاً وأخيراً فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها.

بالإضافة إلى أحكام المواد من 8 إلى 28 المتناولة للقواعد والإجراءات المتعلقة بالرقابة الدورية و الرقابة الدائمة.

استناداً إلى أحكام الباب الثالث من القانون نفسه المتضمن أنظمة قياس المخاطر والنتائج , يجب على البنوك والمؤسسات المالية ضمان وجود مجموعة من الأنظمة لقياس المخاطر وهي: نظام انتقاء وقياس مخاطر القرض, نظام قياس المخاطر ما بين البنوك , نظام قياس السيولة ,نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي ,نظام قياس مخاطر الدفع , نظام قياس مخاطر السوق . (الجزائري، bank of Algeria، 2011)

2. تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية:

يعد تقييم نظام الرقابة الداخلية خطوة أساسية لضمان كفاءته في تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال الكشف عن مواطن القوة والضعف فيه، ويسهم هذا التقييم في تحسين الأداء وضبط المخاطر المحتملة، مما يعزز من موثوقية العمليات المالية والإدارية.

1.2. أدوات الرقابة الداخلية:

تعد أدوات الرقابة الداخلية من أهم الوسائل المستعملة في المؤسسات لضبط الأداء والتقليل من المخاطر، بما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة، وتتمثل في:

أ. الضبط الداخلي:

يعرف الضبط الداخلي على أنه نظام متكامل يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات، الهادفة لحماية أصول المؤسسة من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، تقسيم العمل الذي يسمح بوجود رقابة ذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراقبة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يركز الضبط الداخلي على تحديد دقيق للاختصاصات، وتوزيع السلطات. ويرتبط بالرقابة الداخلية من النواحي التالية:

- مراجعة وفحص دقة وملائمة نظام الرقابة الداخلية؛

- المراجعة دورية للضبط الداخلي قبل التشغيل؛

- توفير الإعلام الكامل من وجود أساليب الضبط الداخلي. (الدين ب.، 2024)

ب. التدقيق الداخلي:

• تعريف التدقيق الداخلي:

عرف معهد المدققين الداخليين IIA على أنها نشاط مستقل وموضوعي يوفر للمؤسسة تأكيداً حول درجة التحكم في عملياتها، ويقدم لها المشورة لتحسينها، ويساهم في خلق قيمة مضافة، ويساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم بمنهجية منظمة لعمليات إدارة المخاطر، الرقابة وحوكمة المؤسسة، من خلال تقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها. (faiz, 2014)

• أهداف التدقيق الداخلي: وتتمثل أهدافه في النقاط التالية:

- فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المؤسسة نفسها وليس للإدارة أو لأي جهة أخرى؛
- مراقبة كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة؛
- يذهب التدقيق الداخلي إلى أبعد من الرقابة المالية والعمليات المحاسبية بحيث يشمل جميع قطاعات و أنشطة المؤسسة وعملياتها التشغيلية؛
- الدخول والاطلاع على كافة البيانات والمستندات المفيدة في عملية التدقيق دون أي قيود أو عوائق من الإدارة والمؤسسة ككل.
- دور التدقيق الداخلي: ويبرز فيما يلي:
 - التأكد من فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وكذا العمل على التأكد من قابلية المعلومات للاعتماد. (بوشنة و بلال، 2021)
 - العمل على حماية الأصول من خلال قيام المدقق الداخلي بتقييم وإحصاء الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة من التزام كل الموظفين والمدراء بالسياسات والإجراءات الموضوعية، وفي حال اكتشاف المدقق الداخلي لأي خلل (عدم التزام الموظفين بالسياسات)، يجب عليه تجديد الأسباب المؤدية إلى ذلك هل هي ناتجة عن قصور في الرقابة الداخلية.
 - المساعدة على بلوغ أهداف المؤسسة وذلك من خلال قيام المدقق الداخلي باكتشاف أي انحرافات والعمل على تقديم الحلول والتصحيحات المناسبة لها، ومن خلال قيامه بإجراء مقارنة حول ما كان متوقع الوصول إليه وما تم التوصل إليه فعلاً.

ج. التدقيق الخارجي:

التدقيق الخارجي هو عملية فنية دقيقة يقوم بها مهني مؤهل ومستقل، تهدف إلى فحص وتقييم مدى صدق وجودة المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة، وذلك بغرض إصدار رأي مهني معلل بشأن مدى التزام المؤسسة بالواجبات المفروضة في إعداد بياناتها المالية، ومدى احترامها للقوانين، القواعد والمبادئ المحاسبية المعتمدة، مع التأكد من أن هذه البيانات تعكس بصورة صادقة الأصول، والوضعية المالية ونتائج نشاط المؤسسة. (تامة، 2016)

ترمي عملية التدقيق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي في استنادا إلى أدلة وبراهين عن صدق وشرعية القوائم المالية؛
- اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية؛

- التأكد من وجود رقابية داخلية جيدة للتقليل من فرض ارتكاب الأخطاء.

2.2 معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية:

تقوم على مجموعة من المبادئ حسب لجنة بازل وهي:

أ. ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من نظام الرقابة الداخلية: يجب على الإدارة أن تكون على دراية تامة بالهدف الأساسي من وجود نظام الرقابة الداخلية، إذ يجب أن تضمن لنا إعداد القوائم المالية بكل صدق وموضوعية وشفافية، باعتبار الإدارة المسؤولة عن تصميم وتشغيل وضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ب. معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية: إذ يجب على إدارة الشركة ضمان توفر جميع مكونات الرقابة الداخلية والتي سبق وتطرقتنا لها، بإطار COSO يعطي لنا النموذج الأفضل لنظام الرقابة الداخلية. (بن يحيى و عثمانى، 2013/2014)

ت. ضرورة ضمان وجود ارتباط منسق بين وظائف الرقابة الداخلية، أن تمتلك المؤسسة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر المختلفة.

ث. ضرورة امتلاك المؤسسة نظام محاسبي دقيق وموثوق به يعكس صورة صادقة عنها، وجود نظام معلومات فعال ومؤمن ، وجود لجنة قوية للتدقيق الداخلي. (عبد النبي فتيحة، 2022)

3.2 طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك :

لتقييم نظام الرقابة الداخلية أهمية بالغة في البنوك نظراً لارتفاع المخاطر فيها، إذ يجب عليها تقييم هذا النظام بصفة مستمرة والتأكد من فعاليته وكفاءته تجاه الكشف عن المخاطر والتنبؤ بها ، بغية التقليل من الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر ، ولتقييم نظام الرقابة الداخلية يتم الاعتماد على مجموعة من الوسائل وهي: (طهراوي، 2023/2024)

أ. الاستبيان:

هو مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تتعلق بكافة المجالات والأنشطة الخاصة بنظام الرقابة الداخلية. عادة تكون الإجابة عليها بنعم أو لا، إذ يتم توزيعها على الموظفين بالمؤسسة محل الدراسة وقد يستهدف فئة معينة منهم حسب الدراسة، ومن ثم تحليل هذه الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك. يراعى في إعداد هذه القائمة كيفية صياغة الأسئلة من جهة وشموليتها من جهة أخرى، ورغم سهولة استعمالها وشموليتها على عدة تفاصيل، إلا أنه يعاب عليها أنها تتعلق بجزء من النظام وليس النظام ككل.

ب. الوصف التحليلي:

يصف المدقق نظام الرقابة الداخلية من خلال توثيق الإجراءات وتسلسلها وبيان نواحي القوة والضعف ويعرف الدفاتر والسجلات المستخدمة ومصادر الوثائق وبيان مدى ملائمة الإجراءات الرقابية وما يترتب عليها من مخاطر رقابية. تعتبر هذه الطريقة سهلة إلا أنها تشكل صعوبة في الرجوع إليها بسبب الكم الكبير من الوصف للعمليات والأنشطة، وهذا الأسلوب عادة ما يكون صالحاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث نظام الرقابة بسيط ومحدود ويكتفي بعض المدققين بالحصول على وصف للخصائص الرئيسية للرقابة الداخلية للوظائف الكبيرة كتقديم الخدمات، المشتريات، التحصيل النقدي وغيرها.

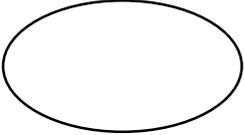
ث. خرائط التدفق:

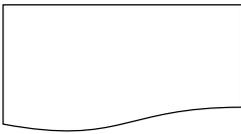
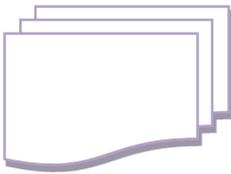
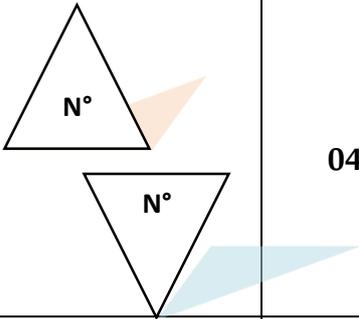
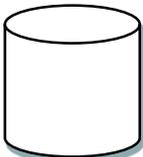
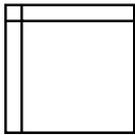
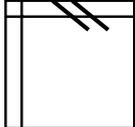
يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات البنك في شكل خريطة تدفق معبرا عنها على شكل رموز أو رسومات تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية المصدر الذي أعد المستند والجهة التي يرسل إليها)، والمستندات التي تعد في كل خطوة، والدفاتر التي تثبتها والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها)، ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها.

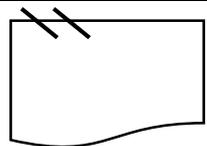
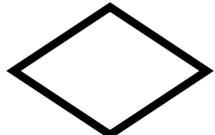
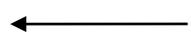
تتميز هذه الخرائط بأنها تعطي لمعديها ولقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته. وعند إعداد الخرائط يجب مراعاة ما يلي:

- استعمال الكتابة بجانب الرموز والرسوم لتكون الخريطة أسهل في الفهم؛
 - إذا لم تكن الخريطة واضحة تماماً يمكن إضافة معلومات في أسفلها لزيادة الإيضاح؛
 - يجب أن يوضع بالخريطة مصدر كل مستند (الإدارة أو القسم الذي أعده) والجهة التي يرسل إليها.
- الجدول التالي يوضح الأشكال والرموز التي سيتم اعتمادها في إنشاء خرائط التدفق : (6- édition- cnc) 1992)

جدول رقم 01: الأشكال والرموز التي تستعمل لإنشاء خرائط التدفق.

الرقم	الشكل	الغرض من الشكل
01		هذا الشكل سيتم إدراجه ضمن خريطة التدفق في الجانب التطبيق ليرمز إلى بداية ونهاية العمليات.

<p>يتم استخدام هذا الشكل عادة من أجل الرمز للملفات والمستندات داخل الخريطة.</p>		<p>02</p>
<p>يستخدم هذا الشكل للإشارة إلى وجود ملفات ومستندات متعددة النسخ.</p>		<p>03</p>
<p>سيتم استخدام هذه الأشكال للإشارة إلى الأرشيف، حيث يرمز المثلث الأخضر المتجه للأعلى إلى الأرشيف الورقي، بينما يشير المثلث الأزرق إلى الأرشيف الإلكتروني، تم استخدام حرف N° للإشارة إلى أن المستندات مرتبة في الأرشيف حسب وقت الاستلام.</p>		<p>04</p>
<p>يشير المستطيل هنا إلى العمليات التي تتم معالجتها بطريقة يدوية.</p>		<p>05</p>
<p>تشير الأسطوانة إلى التطبيقات الإلكترونية المستخدمة في معالجة البيانات.</p>		<p>06</p>
<p>يستخدم هذا الرمز للدلالة على طباعة المستندات والوثائق.</p>		<p>07</p>
<p>يرمز هذا الشكل إلى معالجة العمليات بأسلوب آلي عن طريق برامج وتطبيقات الحاسب الآلي.</p>		<p>08</p>
<p>يرمز إلى جمع عدة مستندات ووثائق ورقية في ملف واحد.</p>		<p>09</p>
<p>يرمز إلى جمع عدة مستندات ووثائق رقمية في ملف موحد.</p>		<p>10</p>

يدل هذا الشكل على نظام المسح الضوئي.		11
يشير هذا الرمز إلى المستندات والوثائق الالكترونية.		12
هذا الرمز يشير إلى وجود تقاطع إما نعم أو لا.		13
يرمز إلى الربط والانتقال بين المراحل.		14

المصدر: Livre Appreciation du Ccontrol interne:

يوضح الجدول الرموز الأساسية التي تستخدم في إنشاء خرائط التدفق، حيث يمثل كل رمز جزءاً معيناً من خطوات العملية، مثل البداية والنهاية، العمليات، المعالجة الآلية للعمليات، تخزين الملفات. تساعد هذه الرموز في توضيح تسلسل العمل وتبسيط فهم الإجراءات بشكل مرئي ومنظم.

3. وسائل الدفع:

1.3. تعريف وسائل الدفع:

تعرف وسائل الدفع على أنها مجموعة من الأدوات والقنوات التي تتيح تنفيذ عمليات تحويل الأموال وتسديد المدفوعات ما بين الوحدات الاقتصادية المختلفة. (موجاري، 2022، صفحة 126)

يعرف بنك التسوية الدولي الدفع على أنه تحويل حق نقدي من المدين إلى المرسل عن طريق البنك مقبول من طرف الدائن أو المستفيد. (موجاري، 2022)

2.3. أنواع وسائل الدفع: تتضمن نوعين:

1.2.3. وسائل الدفع التقليدية:

تعرف على أنها جميع الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل الأموال، بغض النظر عن الوسائل أو التقنيات المستخدمة. (مصطفى، بوسعيد، و قواراري، 2019، صفحة 94)

ويوجد عدة أنواع من وسائل الدفع التقليدية من أهمها ما يلي

أ. النقود:

تعرف على أنها "شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولاً من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع". أما كينز فعرف النقود على أنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية". (دحية، 2019)

ب. الشيك:

هو أمر صادر عن شخص يسمى الساحب إلى مؤسسة أو بنك تسمى المسحوب ، لغرض دفع مبلغ من المال إلى شخص ثالث يسمى المستفيد أو الساحب للشيك، الشيك يربط بين ثلاثة أطراف في التعامل، وبعض الأحيان تكون أربعة أطراف إذا تدخل بنك المستفيد في العملية، لغرض تحصيل مبلغ الشيك. (شواحري، 2024)

ت. السفتجة(الكمبيالة):

تعرف بكونها ورقة تجارية تتضمن أمراً صادراً من شخص يسمى الساحب (الدائن) إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغاً معيناً في ميعاد معين، من خلال هذا التعريف يتبين أن السفتجة تسمح بإبراء ذمتين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره ويمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، ويقوم بخصمها لدى البنك إذا احتاج إلى سيولة. (شواحري، 2024)

ث. التحويل:

هو عبارة عن أمر من قبل صاحب الحساب لجعل حسابه مديناً بمبلغ معين لفائدة المستفيد الذي يجعل حسابه حساباً دائناً.

كما يعرف أيضاً على أنه عملية بمقتضاها يتم نقل الأموال أو القيم المالية من حساب إلى حساب آخر، وتأخذ التحويلات عدة أشكال نذكر منها نوعين أساسيين:

- التحويل الداخلي:

يتم من حساب إلى حساب آخر موجود في نفس البنك بواسطة عملية محاسبية (لا يمر بالمقاصة).

- التحويل الخارجي:

هو الذي يكون بين مصرفين وحسابين مختلفين (يمر بالمقاصة). (دحية، 2019، صفحة 8)

وهناك أنواع أخرى نذكر منها: التحويل المستعجل، التحويل البريدي، التحويل المنفرد والمتعدد والتحويل الوطني والدولي.

ج. السند لأمر:

السند لأمر هو وثيقة مكتوبة، يحررها الساحب (المدين)، يتعهد فيها بدفع مبلغ معين في تاريخ الاستحقاق محرر إلى شخص آخر يدعى المستفيد (الدائن). يمكن أن يكون تاريخ الاستحقاق: محدد، أو بعد مدة من تاريخه، أو بعد مدة من الاطلاع عليه. (d'algerie، 2023)

يمكن أن يكون السند لأمر مضمونا من قبل طرف ثالث يدعى الكفيل يضمن الدفع في حال تخلف الساحب، ويثبت الضمان بعبارة "ضامن لهذا المبلغ وقدره " يلها توقيع الكفيل.

- إصدار السندات لأمر:

يجب على البنوك، بريد الجزائر والخزينة العمومية، أن تضع تحت تصرف زبائنها نماذج موحدة للسندات لأمر، تتضمن مسبقا ما يلي:

(التسمية "سند لأمر"، وعد صريح وبسيط بدفع مبلغ معين، تاريخ الاستحقاق، مكان الدفع، اسم من يدفع له أو لأمره يدفع المبلغ، تاريخ ومكان تحرير السند لأمر، توقيع مصدر السند (الساحب)، رقم الحساب البنكي المدين، رقم الحساب البنكي الدائن، رقم تسلسلي مكون من سبعة أرقام، معرف السند لأمره مكون من رقمين.

2.2.3. وسائل الدفع الإلكترونية:

أ. تعريف وسائل الدفع الإلكترونية:

عرف البنك المركزي الأوروبي وسائل الدفع الإلكترونية على أنها: "كل عملية دفع صدرت، وتمت معالجتها الكترونياً". (شواحي، 2024)

كما تعرف على أنها وسيلة الكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كومبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة. (عبابسة، 2016، صفحة 347)

ت. خصائص وسائل الدفع الإلكترونية :

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بالخصائص التالية: (عياد، حجاب، و طيوب، 2020، صفحة 134)

- يتصف الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامها لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية التي تهيمن على إدارة عملية التبادل؛
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد؛
- يجب توفير نظام مصرفي مجهز لإتمام هذه العمليات عن بعد، مع توفير الأجهزة اللازمة لإدارتها بهدف تسهيل تعامل الأطراف وضمان الثقة المتبادلة بينهم.

ت. أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

- الشيكات الإلكترونية:

يعتبر الشيك الإلكتروني المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، وهو عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك، ليكون دليلاً على أنه قد تم صرفه فعلاً ويمكن لمستلمه أن يتأكد أنه قد تم فعلاً تحويل المبلغ لحسابه. (عبابسة، 2016، صفحة 349)

- البطاقات الائتمانية:

تعرف على أنها البطاقة التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان ولهذه البطاقة أيضاً مسميات منها بطاقة الإقراض والتسديد، بطاقة الائتمان المتجدد. يقوم هذا النوع من بطاقات الائتمان على مبدأ عدم الدفع المسبق لمصدر البطاقة، حيث يتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات لأجل محدد مع دفع أجل لقيمتها ويتم احتساب فائدة مدنية على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضاً مقدماً من المصارف. (زايد، 2021، صفحة 64)

- النقود الالكترونية:

تعرف على أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل الكتروني أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك. (العياطي و بن عزة، 2017، صفحة 6)

- البطاقات الذكية:

هي بطاقات بلاستيكية بحجم بطاقة الائتمان ذات سعة تخزينية كبيرة، تحتوي على سجل للبيانات، المعلومات، الأرصدة، والمصروفات المالية، بالإضافة إلى الرقم السري. يتيح هذا النوع الحديث من البطاقات للعميل حرية اختيار طريقة الاستخدام، سواء ائتمانية أو كوسيلة دفع فوري، مما يجعلها بطاقة متعددة الاستخدامات شائعة في معظم الدول الأوروبية والأمريكية. (عياد، حجاب، و طيوب، 2020، صفحة 135)

4. الدراسات السابقة بالعربية والأجنبية:

1.4. الدراسات السابقة بالعربية:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية وأنظمة الدفع ، فمن خلال الاطلاع على مجموعة من المراجع والدوريات العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكن عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

صورية شواحي ، واقع وسائل الدفع التقليدية والالكترونية في ولاية عين الدفلى - دراسة ميدانية لعينة من البنوك، مقال ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) ، 2024:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لوسائل الدفع التقليدية وكذا تسليط الضوء على المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية ، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية والوقوف على واقع وسائل الدفع التقليدية والالكترونية في البنوك التجارية بولاية عين الدفلى، واعتمدت في الدراسة على أداة الاستبيان لتحليل المعطيات بالاعتماد على برنامج spss والوصول إلى النتائج، في سنة 2024، في جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن وسائل الدفع التقليدية تأخذ عدة أشكال وأن التعامل بها يشوبه الكثير من المشاكل، جعلتها لا ترقى لتطلعات العملاء مما أدى إلى ظهور وسائل الدفع الالكترونية كضرورة حتمية لمواكبة التطورات التكنولوجية من جهة ، ومن جهة أخرى أن التعامل بوسائل الدفع التقليدية لا يزال يحظى باستحسان عملاء البنوك التجارية العمومية في ولاية عين الدفلى بالرغم من وجود العديد من المشاكل إلى تواجدهم.

توصي على ما يلي : على الجهاز المصرفي أن يعمل على سن قوانين من شأنها المساهمة في تطوير وسائل الدفع و على البنوك التجارية أن تعمل على توفير احدث البرمجيات، وهذا من اجل التوسع في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية بالإضافة الى العمل على زيادة الوعي لإطارات البنوك بأهمية وسائل الدفع الالكترونية. وائل محمود مقبل، سلطان محمد الحالمي، دور أساليب الرقابة الداخلية الآلية في الحد من مخاطر أنظمة الدفع الالكتروني في البنوك اليمنية، مقال ، جامعة سبأ- صنعاء – اليمن ، ديسمبر 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور أساليب الرقابة الداخلية الآلية في الحد من مخاطر أنظمة الدفع الالكتروني في البنوك اليمنية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، في سنة 2023 .

توصلت الدراسة إلى أن لأساليب الرقابة التنظيمية أثر كبير في الحد من مخاطر أنظمة الدفع الالكتروني في البنوك اليمنية ، كما أكدت على فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الأجهزة في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني وكذا بالنسبة لنظام مراقبة المدخلات ومعالجة البيانات ، ونظام مراقبة المخرجات، مما أثبت فعالية نظام الرقابة الداخلية الآلية ونجاعتها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني في البنوك اليمنية.

عبد النبي فتحية، رواني بوحفص، تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في ظل معيار تقرير محافظ الحسابات NRCAC07-دراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية- مقال، جامعة غرداية، 30 سبتمبر 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما هدفت إلى التعرف على معيار محافظ الحسابات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية ومحاولة تحديد نقاط القوة والضعف بالبنك مع التحقق من توفر جو ملائم ومناسب لتحقيق نظام رقابي فعال ، سنة 2022.

وقد توصلت الدراسة إلى أن لمحافظ الحسابات دور كبير في اكتشاف نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تقرير لإجراءات الرقابة الداخلية، بحيث تم إعداد نموذج عن تقرير NRCAC07 والذي سمح بإعطاء ملاحظات لتحسين الأداء بالبنك وذلك بتعزيز نقاط القوة وتدعيمها وتفادي نقاط الضعف ومعالجة الانحرافات. قدمت لنا الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها علي سبيل الذكر لا على سبيل الحصر: أن يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التكنولوجيا المالية، أثر التدقيق الداخلي البنكي في التقليل من المخاطر.

سلوان حافظ حميد ، نورعلي راضي، ضوابط الرقابة الداخلية في نظام المدفوعات الالكترونية ونظام تبادل المعلومات الائتمانية- دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية- ، مقال ، الجامعة المستنصرية، تم الموافقة على النشر في 28 سبتمبر 2017، وتم النشر سنة 2019.

هدف البحث إلى دراسة تأثير نظام المدفوعات الالكترونية و نظام تبادل المعلومات الائتمانية ومقارنة تأثيرهما فيما بين المصارف العراقية المسجلة في السوق العراقي للأوراق المالية كما هدفت الدراسة إلى التعرف على ضوابط الرقابة الداخلية في كل من نظام المدفوعات الالكترونية ونظام تبادل المعلومات الإلكترونية ومعرفة مدى تأثير هذين النظامين على برامج ولفات كل نظام ، تم الاعتماد على الاستبيان في الدراسة الميدانية.

توصلت الدراسة للعديد من الاستنتاجات أهمها وجود ضوابط داخلية لم تتطور رغم تطور نظام المدفوعات الالكترونية ونظام تبادل المعلومات الائتمانية، وتكون نسبة هذا الضعف متفاوتة بين المصارف عين الدراسة إلا أنها الأقوى في البنك المركزي العراقي لكونه المالك للنظامين.

من أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة أنه على البنوك العراقية محل الدراسة أن تعمل على تطوير استخدام النظم الالكترونية EPS و ECB ذلك من خلال تطوير البنى التحتية لهما لتنوع الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية باستخدام الأدوات الأحدث والأكثر تطوراً.

تطوير وسائل حماية النظام من الوصول الغير المصرح به للبرامج والملفات والأجهزة والأدوات، كاستخدام البصمة الحية أو كلمات السر القوية.

خاوي محمد ، عريوة محاد، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية ، مقال ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2019:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وتأثير ذلك على تحسين ورفع الأداء المصرفي وذلك من خلال عرض وتحليل مدى توافر نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الجزائر ،تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية، الوقوف على مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بمعايير الرقابة الداخلية الدولية، وتم الاعتماد على جانبين لمنهجية الدراسة هما : الجانب النظري ويعتمد على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على الكتب و المجالات و الدوريات العربية والأجنبية والجانب الميداني ويعتمد هذا الأخير على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة حالة لتحليل المعطيات و الوصول إلى النتائج في سنة 2019، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

توصلت الدراسة إلى أن نظام رقابة داخلية في البنوك التجارية متوفر إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب وذلك لطبيعة العمل المصرفي واحتياجاته لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك، وتوصي بضرورة استجابة الإدارة العليا في البنوك لتوصيات الهيئات الدولية على غرار مقررات لجنة بازل المصرفية المتعلقة بفعالية نظام الرقابة المصرفية، ولضمان تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية ضروري التأكد من أن الإمكانيات المرتبطة بالوقت والموارد والأدوات والوسائل المتاحة كافية لإنجاز مهام الرقابة الداخلية بفعالية.

حمزة طيبي، علال بن ثابت، إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، مقال، جامعة الأغواط، أبريل 2019.

هدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإرشادات حول التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك وفقاً لما توصلت له لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي في فشل المؤسسات وانهيائها هو قصور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر والأزمات.

كما توصلت الدراسة إلى أن هذا القصور يعود بصفة رئيسية إلى المكلفين بالسهر على تحسين نظام الرقابة الداخلية فنتيجة للإهمال والتقصير في أداء المهام قد يحدث خلال كبير في النظام يؤدي لانحيار المؤسسة المصرفية، قدمت لنا هذه الدراسة باقة من التوصيات التي تعزز فعالية نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية إذ أكدت على ضرورة العمل بالمعايير المصدرة عن اللجنة الدولية للرقابة المصرفية "بازل" باعتبار نظام الرقابة الداخلية هو ركيزة عمل المصارف.

حازم أحمد فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية – دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الإسلامي الفلسطيني، مقال، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، جوان 2018.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والضوابط الرقابية الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي باختلاف صيغة البنك "ربوي، إسلامي إضافة إلى التعرف على البنكين من حيث نشأتهم ووظائفهم وخدماتهم وشبكاتهم وفروعهم ومكاتبهم واستعراض نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في البنوك وتقييمها وفحصها حيث تناولت الدراسة ثلاث محاور رئيسية هي الضوابط الرقابية الداخلية الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي، حيث قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع المدراء، توصلت الدراسة إلى: عدم استقلالية الإدارة في البنك بل يساهم بوجود قسم الرقابة الداخلية يتبع لإدارة المدير العام الحسابات التنظيمية.

تمثلت توصيات الدراسة في إعادة نظر البنك الإسلامي الفلسطيني بأنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية بصورة دورية للعمل على تطويره وتحديثها.

بن يحيى الصديق، عثماني حسام الدين، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2014:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آليات نظام الرقابة الداخلية، وعرض التشريعات، السياسات والإجراءات التي تحكم نظام الرقابة الداخلية في البنوك، بالإضافة إلى معرفة فعالية نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. اعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي من خلال تحليل المعطيات وأسلوب دراسة حالة عند تناول نموذج نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(بنك)، في فترة 2014.

توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية في البنوك ضروري لضمان تحقيق الأهداف الإدارية والاستراتيجية من خلال توفير معلومات دقيقة تساهم في اتخاذ القرارات، كما أظهرت النتائج أن فعالية نظام الرقابة تختلف بحسب نوعه، حيث تبين أن النظام الإداري يساهم في التنظيم وتحقيق الرقابة التشغيلية، بينما النظام المالي والمحاسبي ويضمن حماية الأصول وضبط العمليات وأكدت الدراسة على أهمية توفر نظام رقابي داخلي متكامل وفعال يستند إلى تقييم الأنظمة الفرعية ويعتمد على أدوات إلكترونية ومؤشرات أداء واضحة، مما يساعد في التنبؤ بالمخاطر وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية.

2.4 الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

Kalifa Dao. Mouctar Traore. Evaluation du Système de contrôle interne sur les opérations de crédit de la Banque Nationale du Développement Agricole (BNDA) , Article. Université de Sciences Sociales et de Gestion de Bamako (USSGB). Mali. 2025 :

تهدف هذه الدراسة التأكد من أن القروض الممنوحة من قبل البنك قد تم تقديمها في أفضل الظروف لتغطيتها ضد مخاطر التخلف عن السداد من قبل المقرضين وأن يتم الكشف عن أي خسائر في الوقت المناسب. تم الاعتماد على نهج كمي باستخدام البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان لتحليل المعطيات والوصول إلى النتائج في الفترة الممتدة من 20 ديسمبر 2024 إلى 31 جانفي 2025 في جامعة العلوم الاجتماعية و الإدارة في باماكو ، توصلت الدراسة الى أن الرقابة الداخلية تلعب دورا محوريا في تحسين جودة العمليات الائتمانية وتقليل المخاطر المالية في بنك التنمية الزراعية BNDA حيث أظهرت النتائج أن الاستقرار المالي على المستويين الوطني

والدولي يعزز تصنيف البنوك، مما يساهم في تحسين أداؤها المالي، كما أكدت الدراسة على أهمية جودة السوق المالية، إذ كلما زادت فعاليتها تمكنت البنوك من التحكم بشكل أفضل في المخاطر الائتمانية، ومن أبرز التوصيات التي قدمتها الدراسة تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية عبر تبني أدوات تحليل متطورة وتطبيق ممارسات رقابية صارمة لضمان الامتثال وتقليل المخاطر التشغيلية والائتمانية، والالتزام بالمعايير الدولية في مجال الحوكمة المالية وإدارة المخاطر، مما يعزز من سمعة البنك وثقة العملاء.

Rakotoarisoa Andrinatolotra ,Evaluation du contrôle interne : maitrise des Risques cycle crédit, Mémoire de master ,Université D'atananrivo, 2019:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة للتمويل الأصغر بهدف تحديد نقاط القوة والضعف فيه، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية. اتبعت هذه الدراسة منهجاً وصفيًا باستخدام الأسلوب التحليلي الذي شمل تقييم الإجراءات والضوابط الداخلية المرتبطة بدورة الائتمان في المؤسسة، وقد تمت هذه الدراسة في فترة مارس 2019، من نقاط القوة التي توصلت إليها الدراسة وجود إجراءات محددة لمراحل دورة الائتمان (ما قبل المنح، المنح، ما بعد المنح) وتطبيق نظام إدارة متكامل، ومع ذلك كشفت الدراسة أيضاً عن نقاط ضعف هامة تهدد استدامة المؤسسة، أبرزها ضعف متابعة العملاء وارتفاع نسبة القروض المتأخرة في السداد، بناء على هذه النتائج، اقترحت الدراسة توصيات رئيسية تضمنت ضرورة تعزيز نظام الرقابة الداخلية، والتركيز على إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية وتبني تقنيات التمويل الرقمي لما لها من إمكانية في تحسين الأداء.

Afafe Hertouch, Mustapha Achibane, Le contrôle interne et la Gestion des risques bancaires, Article, université Ibn Tofail- Maroc, 2020 :

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى استكشاف وتحليل دور نظام الرقابة الداخلية في البنوك، كركيزة أساسية في إدارة المخاطر المصرفية وقياس أثره على الأداء المصرفي للبنوك المغربية. اعتمدت هذه الدراسة على منهجية تجمع بين تحليل الأدبيات النظرية المتخصصة في مجال الرقابة الداخلية والمخاطر المصرفية وتطبيق دراسة الحالة على القطاع المصرفي المغربي، وقد غطت الفترة الزمنية للدراسة بشكل أساسي تحليل أداء القطاع المصرفي من سنة 2011 إلى سنة 2017 وتوصلت إلى أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في إدارة المخاطر، وأظهرت وجود علاقة إيجابية بين تطبيق هذا النظام وتحسين الأداء المصرفي وقد أوصت الدراسة بضرورة التطوير المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة تطورات المخاطر المصرفية.

Ait Ahmed Ali Katia, Amziane Sonia, Analyse de la contribution bancaire, Mémoire de Master, Université Mouloud Mammeri de Tizi- Ouzou, 2018:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية ودوره في الحد من المخاطر المصرفية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي و أسلوب دراسة حالة بنك الجزائر الوطني، من خلال إجراء مقابلات مع المسؤولين والحصول على بعض الوثائق الداخلية، في الفترة 2018، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية أداة أساسية لإدارة المخاطر في البنوك، وأن بنك الجزائر الوطني يولي أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية، خاصة بعد صدور تعليمات بنك الجزائر في هذا الشأن، بالإضافة إلى أن نظام الرقابة الداخلية في البنك يتضمن مستويات مختلفة من الرقابة، وتوصي بضرورة تعزيز دور وظيفة التدقيق الداخلي في البنك والتركيز على تطوير ثقافة الرقابة الداخلية في البنوك وأهمية المتابعة المستمرة لنظام الرقابة الداخلية و تقييم فعاليته.

5. الفجوة البحثية:

على الرغم من تناول العديد من الدراسات لنظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي، وتعدد الدراسات التي تحدثت عن وسائل الدفع مثل دراسة خليفة داوود سنة 2025 حيث تناولت الدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لعمليات الائتمان، و دراسة (صورية شواحي، 2024) حيث حللت واقع وسائل الدفع التقليدية والالكترونية في ولاية عين الدفلى، ودراسة (وائل محمود مقبل، سلطان محمد الحامي، 2023) اللذان قاما بدراسة دور أساليب الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر أنظمة الدفع الالكتروني في البنوك اليمينية، إلا أن معظم هذه الدراسات لم تتطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع بصفة عامة .

وقد تم في هذا البحث التركيز على وسيلتين للدفع أحدهما محلية (الشيك) والأخرى دولية(الاعتماد المستندي) كعينة لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على كافة وسائل الدفع، على عكس الدراسات الأخرى، كما أن أسلوب التقييم المتبع في تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة يتطابق مع البعض من هذه الدراسات حيث تطرقوا إلى نفس الوسائل المستخدمة في عملية التقييم (شبكة فصل المهام، خرائط التدفق، استبيان نظام الرقابة الداخلية). على عكس بعض الدراسات التي اعتمدت على البعض منها فقط كدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لعمليات الائتمان التي اعتمدت على الاستبيان فقط لتقييم النظام، كما تم الاعتماد في بحثنا هذا على أسلوب مصفوفات المطابقة للتأكد من تطابق نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع في البنك محل الدراسة مع التشريعات والقوانين المحلية والمعايير الدولية المعمول بها.

بحيث تتجلى الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة تطبيقية لتقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في البنوك، مع التركيز على تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام وقياس مدى توافقه مع المعايير المحلية والدولية.

ثالثاً

الطريقة والإجراءات

تمهيد:

من أجل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في بنك Natixis فرع 1 سطيف، اتبعنا منهج الدراسة المتمثل في المنهج الوصفي وتم استخدام أداة البحث العلمي استبيان الرقابة الداخلية وأسلوب دراسة الحالة.

1. منهج الدراسة :

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي، ويعرف على أنه ذلك المنهج المتعلق بالدراسات المهمة بجمع، تلخيص وترتيب المعطيات النظرية والبيانات الميدانية المرتبطة بسلوك عينة من الناس، أو عدد الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو أي نوع من الظواهر والقضايا التي يرغب الباحث في دراستها، تحليلها، تفسيرها وتقييم طبيعتها بغية الوصول إلى نتائج عملية توظف في ميادين عدة. (غربي، 2013)، حيث تم استخدام أسلوب دراسة الحالة إذ يعرف على أنه ذلك الأسلوب الذي يعتمد على الدراسة المعمقة والمركزة والشاملة لمفردات البحث وعناصرها. وتعتبر المفردة الواحدة أو العدد المحدود منها هي كل المجتمع الدراسة وليس العينة المختارة، لذلك يصلح هذا الأسلوب كثيرا في المؤسسات الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية. (حكيم، صفحة 5)

2. مصادر جمع البيانات: تم الاعتماد على مصدرين هما:

أ. المصادر الرئيسية: المقابلة والاستبيان.

ب. المصادر الثانوية: تقارير،

3. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

1.3. تقديم نتيكسيس الجزائر:

نتيكسيس الجزائر، هو فرع تابع لبنك نتيكسيس SA، وهو بنك فرنسي تابع لمجموعة BPCE.

تعد BPCE أكبر مجموعة مصرفية في فرنسا، حيث تضم حوالي 100000 موظف وقاعدة عملاء واسعة، تقدم خدماتها للأفراد، والمهنيين، والشركات بمختلف أحجامها، والمستثمرين، والدول ذات السيادة.

تمتلك المجموعة العديد من الفروع التي تنشط في مجال التأمين والخدمات المصرفية للأفراد في فرنسا من خلال شبكتين رئيسيتين: بنك الشعب وصندوق الادخار، بالإضافة إلى بنك بالتين و نتيكسيس. كما توفر BPCE حلول الدفع الدولية للشركات وإدارة الأصول .

2.3. تاريخ نتيكسيس:

يعود أصل نتيكسيس إلى عام 1996، حيث تم تأسيس نتيكسيس، بنك التمويل الشعبي، نتيجة اندماج BPCE البنك الفرنسي للتجارة الخارجية والائتمان الوطني، كانت هذه أول عملية اندماج مصرفي في المشهد المصرفي الفرنسي منذ ما يقرب من 30 عاما. في عام 2006، تم إنشاء نتيكسيس كشركة تابعة مشتركة لبنوك التمويل الشعبي وصناديق التوفير BPCE، بعد دمج أنشطة نتيكسيس و IXIS التابعة لصندوق التوفير.

يعمل لدى نتيكسيس ما يقرب 16,000 موظف في 36 دولة عبر القارات الخمس، حيث تقدم المشورة وترافق الشركات والمؤسسات المالية والمستثمرين المؤسسيين في جميع الأسواق

3.3. نتيكسيس الجزائر:

نتيكسيس الجزائر هي أول بنك فرنسي يستقر في الجزائر منذ عام 1999. وهي شركة مساهمة برأس مال قدره 20.000.000.000 دج، يقع مقرها الرئيسي في القصبة، المنطقة الصناعية لباب الزوار - الجزائر، وتحمل الرمز المصرفي 020. نتيكسيس الجزائر تابع لمجموعة BPCE ومرتبطة ببنك نتيكسيس (قطاع الخدمات المالية المتخصصة).

مع ما يقرب من 800 موظف و26 وكالة (2021) موزعة في جميع أنحاء الأراضي الجزائرية، تقدم نتيكسيس الجزائر مجموعة واسعة من الخدمات المالية للشركات، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمهنيين، والأفراد.

بهدف المساهمة في الانتعاش، لاسيما من خلال الاستثمارات الإنتاجية في مختلف المجالات، يتعامل البنك أيضا مع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستغلاليات الأخرى. وهي موجهة بشكل خاص إلى الشركات الكبرى والمشغلين الاقتصاديين الرئيسيين. يتدخل بنك نتيكسيس في خمسة مجالات: التمويل المصرفي، الاستثمار، إدارة الأصول، الاستثمار الرأسمالي، والإدارة الخاصة، يقدم بنك نتيكسيس الجزائر أيضا خدمات لصالح عملاء نتيكسيس.

4.3. الخدمات التي تقدمها نتيكسيس الجزائر:

أ. الخدمات المقدمة للأفراد:

- عمليات الصندوق والمحفظة: (سحب، تحويل، إيداع، خصم، شيك بنكي، شيك تقليدي)
- التمويل (قروض سكنية):

- الادخار والاستثمار (عملات أجنبية، دينار)؛
- العمليات الدولية (التحويل، الاسترداد)؛
- الخدمات النقدية الإلكترونية (بطاقة CIB، بطاقة فيزا)؛
- BANXY (الخدمات المصرفية عبر الانترنت).

ب. الخدمات المقدمة للشركات:

- عمليات الصندوق والمحفظلة: (سحب، تحويل، إيداع، خصم، شيك بنكي، شيك، أوراق مالية)؛
- التمويل: (قروض الخزينة، التزامات بالتوقيع، قروض استثمارية، تمويل مشترك، تأجير تمويلي)؛
- الاستثمار (عملات أجنبية، دينار)؛
- العمليات الدولية (التحويل، الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التوطين، الضمانات الدولية).

5.3. تنظيم جهاز الرقابة الداخلية في بنك نتيكسيس الجزائر:

وضع بنك نتيكسيس الجزائر نظاماً للرقابة الداخلية مكونة من ثلاثة مستويات، بهدف ضمان فعالية عملياتها و ملاءمتها. وهي:

- الرقابة من المستوى الأول:

الرقابة من المستوى الأول تتم بواسطة الجهة المختصة ذاتها، أي الهيئة أو الوحدة المكلفة بتنفيذ العملية، وهي تعد خط الدفاع الأول في نظام الرقابة الداخلية. هذه الرقابة تمارس من داخل نفس الجهة التي تقوم بالعمليات اليومية، وتكون جزءاً لا يتجزأ من سير العمل الاعتيادي. وتمارس الرقابة وفقاً لنطاق المهام والمسؤوليات الموكلة إلى كل موظف أو قسم، مما يعني أن كل فرد في السلسلة التشغيلية يكون مسؤولاً بشكل مباشر عن مراقبة جودة الأعمال التي ينفذها، والتأكد من مطابقتها للسياسات والإجراءات المتعمدة، بالإضافة إلى احترام القوانين والأنظمة السارية.

- الرقابة من المستوى الثاني:

الرقابة من المستوى الثاني تضمنها إدارة الامتثال وإدارة المخاطر والمراجعة المحاسبية، في إطار مهام الرقابة. ويقصد بها التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الداخلية، والتحقق من جودة العمليات و موثوقيتها. التي يقوم بها بنك محل الدراسة خلال فترة معينة، بهدف رصد التناقضات أو نقاط الضعف في العمليات المعنية. عند انتهاء هذه المهمات، يصدر قسم الرقابة الدائمة تقريراً يفصل المهمة، ونطاقها، مدتها، والفترة التي تمت مراقبتها والملاحظات المسجلة والإجراءات التصحيحية المتخذة.

- الرقابة من المستوى الثالث:

يتم تنفيذ مستوى الرقابة الثالث من قبل إدارة التدقيق الداخلي، والتفتيش العام للمجموعة، والتفتيش العام لبنك نتيكسيس الجزائر في إطار خطة التدقيق السنوية، من خلال المهام التي ينفذها المدققون وكذلك تفتيش بنك الجزائر. ويمكن الاستعانة بمكتب تدقيق واستشارات خارجية لمساعدة إدارة التدقيق الداخلي DAI في هذه المهام.

ج. أنواع نظام الرقابة الداخلية في بنك نتيكسيس:

- الرقابة الدائمة:

تعد الرقابة الدائمة أهم أنواع الرقابة الداخلية التي يجب أن تكون في أي مؤسسة مالية، إذ أنها تعمل بشكل مستمر على التأكد من أن جميع العمليات والأنشطة تتم وفق الضوابط والإجراءات الموضوعية من طرف البنك، فالرقابة الدائمة رقابة آنية مستمرة تعمل على اكتشاف الأخطاء و الانحرافات في العمليات بغية تصحيحها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

- الرقابة الدورية:

هي عملية تقييم منتظمة تتم بشكل شهري، فصلي وسنوي، يتولى تنفيذها قسم التدقيق الداخلي أو إدارة التفتيش. تهدف إلى التأكد من التزام البنك بالسياسات والإجراءات الداخلية ومدى امتثاله بالقوانين والتشريعات المصرفية. وتشمل الرقابة الدورية عمليات مراجعة البيانات المالية والمحاسبية، والتحقق من كفاءة أنظمة إدارة المخاطر.

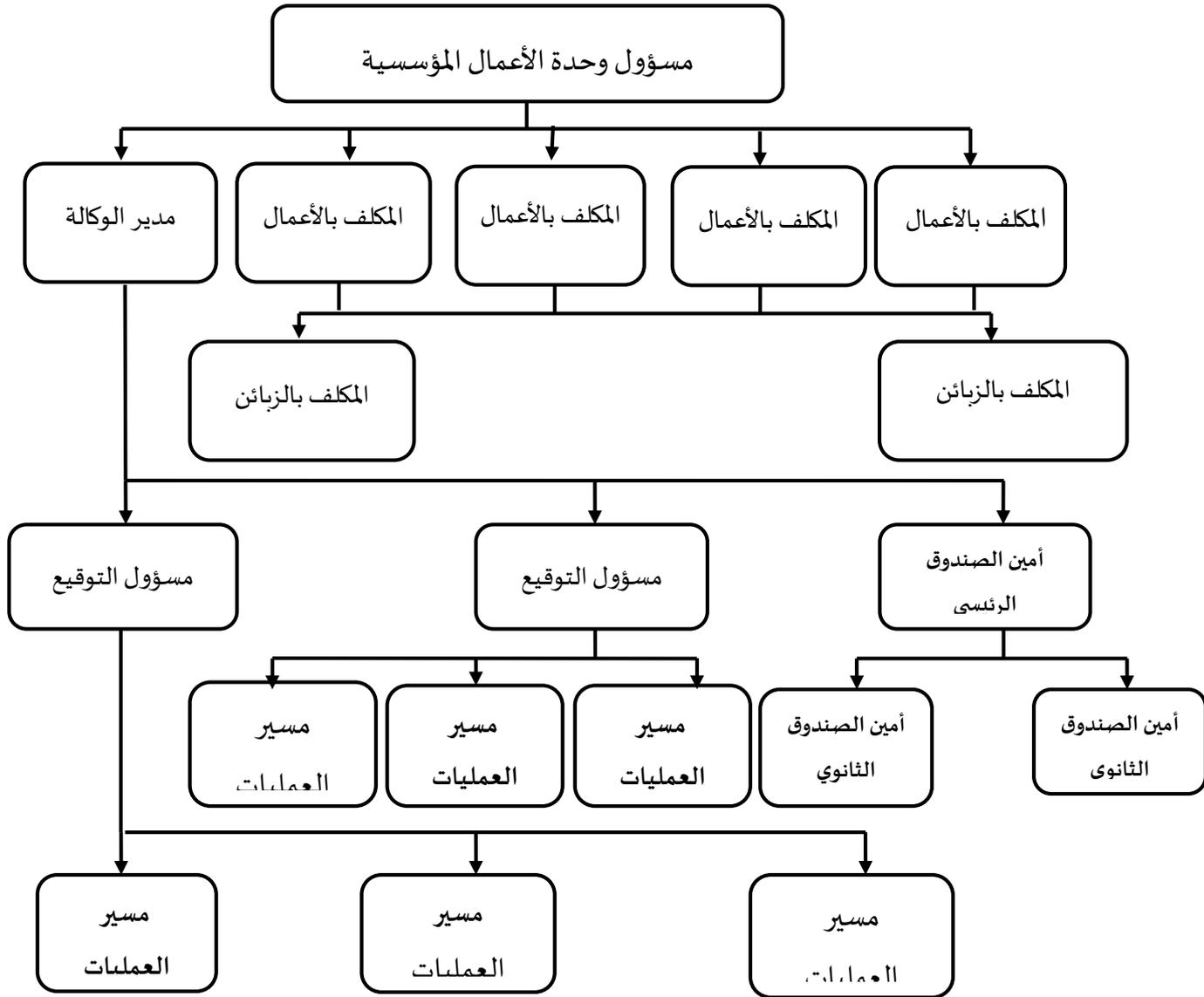
- رقابة المطابقة:

هي عملية تهدف إلى التحقق من أن الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة تتماشى مع المعايير و المتطلبات المحددة مسبقاً، سواء كانت تشريعات قانونية، لوائح تنظيمية، سياسات داخلية، أو معايير جودة معتمدة، وذلك لضمان الالتزام ومنع حدوث مخالفات أو تجاوزات. ويمكن تلخيصها بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تتخذ للتأكد من التزام المؤسسة والعاملين فيها بالقوانين والأنظمة والمعايير ذات الصلة بنشاطها.

6.3. الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس الجزائر فرع سطيف 1 :

يحتوي الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس الجزائر فرع سطيف 1 على مختلف المصالح والأقسام المكونة للبنك، إلى جانب توضيح اختصاصات كل مصلحة وما تتضمنه من وحدات وظيفية، والشكل التالي يوضح ذلك (ملحق رقم 02):

شكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس فرع 1 سطيف



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق البنك

من خلال الشكل أعلاه يمكن لنا معرفة المستويات الإشرافية داخل البنك محل الدراسة وسنوضحها أكثر فيما يلي:

- مسؤول وحدة الأعمال المؤسسية: يتولى الإشراف على جميع الأعمال التجارية والعمليات البنكية الموجهة للعملاء من المؤسسات والأفراد، كما يتولى مهمة الإشراف على مراجعة الصفقات التي يوقعها المكلفون بالأعمال والمصادقة عليها.
- المكلفون بالأعمال: موظفون متخصصون في استقطاب العملاء الجدد خاصة فئة المؤسسات الكبرى، حيث أنهم يعتبرون المحرك الرئيسي للصفقات المالية الكبرى داخل البنك، وذلك بالعمل على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء الإستراتيجيين للبنك، وغالباً ما يتم الاعتماد على حجم الصفقات المنجزة كأساس للترقية والزيادة في الأجور لتشجيعهم على العمل أكثر.
- مدير الوكالة: يتولى إدارة الوكالة والإشراف على سير العمليات اليومية وتنسيق العمل بين مختلف المصالح والأقسام داخل البنك، كما يتولى مهمة استقبال العملاء الاستراتيجيين وتمثيل الوكالة في اللقاءات الرسمية، ويتولى أيضاً إدارة الحسابات البنكية الخاصة بالشركات الكبرى وضمان تقديم خدمات مميزة لها.
- المكلفون بالزبائن: موظفون يعملون تحت تصرف المكلفين بالأعمال، يتولون تسيير العلاقات مع العملاء المستقطبين من طرف المكلفين بالأعمال، من خلال العمل على إعداد الوثائق والملفات الضرورية لاستكمال الصفقات وضمان مطابقتها للضوابط والقوانين المعمول بها.
- مسؤول التوقيع: يتولى مسؤول التوقيع عمليات الرقابة والتحقق من صحة طلبات الشيكات والشيكات المحولة إلى البنوك الأخرى، كما يتكفل بالتوقيع والمصادقة الثانية على البيانات المدخلة للنظام ومن ثم إرسالها للمقر الرئيسي بالجزائر العاصمة، كما يتولى عملية التأكد من مسك السجلات المطلوبة ضمن نطاق تدخله.
- يوجد في الوكالة محل الدراسة مسؤولين عن التوقيع أحدهما مكلف بالعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصفقات الدولية، والآخر يتولى المصادقة والتوقيع على العمليات والصفقات المحلية.
- أمين الصندوق الرئيسي: موظف مسؤول عن إدارة وتسيير الصندوق الرئيسي للوكالة البنكية، إذ يعمل على ضمان سلامة العمليات النقدية اليومية، ويشرف على تسيير المعاملات المالية داخل المؤسسة.
- أمين الصندوق الثاني: موظف يعمل تحت سلطة أمين الصندوق الرئيسي يتولى الإشراف على تنفيذ العمليات النقدية اليومية المباشرة مع العملاء داخل الوكالة.
- يوجد في الوكالة محل الدراسة موظفين مسؤولين عن تسيير الصندوق الثانوي.
- مسيرو العمليات: مجموعة من الموظفين العاملين تحت تصرف المسؤول عن التوقيع، يتولى مسير العمليات مهام استقبال، توثيق والتأكد من أوامر الدفع، كما يتولى عملية معالجة طلبات إعداد وإلغاء

الشبكات، وأيضا مهمة معالجة الشبكات الكترونيا عبر نظام خاص بالمقاصة ومهام المصادقة والتوقيع الأولى على بيانات النظام. ففي البنك محل الدراسة يعمل تحت تصرف كل مسؤول توقيع ثلاث موظفين مسؤولين عن تسيير العمليات.

4. أداة الدراسة:

تم استخدام عدة أدوات بحث في دراستنا الميدانية لتقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع، كانت المقابلة الأداة الرئيسية لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بالدراسة، والتي تم صياغة أسئلتها على أساس متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى قسمين، كان الهدف من القسم الأول التعرف على وسائل الدفع المستخدمة في البنك، ونظام الرقابة الداخلية المعمول به، والجهات أو المسؤولين عن تنفيذ الرقابة، أما القسم الثاني فقد ركز على وسيلتي الدفع اللتان تم اختيارهما للدراسة المتمثلة في الشيك بنوعيه والاعتماد المستندي، حيث تناول الخطوات المختلفة التي تمر بها كل وسيلة والموظفين المسؤولين عن تنفيذها. بالإضافة إلى استبيان نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن أسئلة حول أهداف الرقابة. كما تم الاعتماد على الملاحظة كأداة ثانوية.

5. خطوات الدراسة الميدانية:

يعد نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية من الركائز الأساسية، لضمان سير العمليات وفق لضوابط محددة، فهو يمثل الإطار التنظيمي الذي يمكن من ضبط العمليات، تقليل المخاطر، وضمان الالتزام بالمعايير والسياسات المعتمدة، وقد تم التعامل من هذا النظام في إطار هذه الدراسة من خلال تقييمه على مستوى وسائل الدفع المعتمدة داخل بنك نتيكسيس الجزائر، فرع سطيف، نظرا لما ينطوي عليه من تعاملات مالية دقيقة ومعرضة لمخاطر التزوير، الاحتيال، أو سوء الاستخدام. حيث تم التركيز على وسيلتي الدفع المتمثلة في الشيك الذي يندرج ضمن مهام مصلحة الشيكات، والاعتماد المستندي كوسيلة دفع دولية. وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من المرجعيات القانونية والتنظيمية لضمان شمولية التقييم وموضوعيته، المتمثلة في :

- القانون 08-11، المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، والذي يعد المرجع الأساسي لهذه الدراسة، نظرا لما يتضمنه من أحكام واضحة حول متطلبات الرقابة.

- إطار COSO الدولي، الذي يمثل النموذج الأشمل والأكثر اعتمادا عالميا لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، ويقوم على خمسة مكونات مترابطة: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والتقييم والمتابعة.

- القانون 23-، 09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، وبشكل خاص إلى الجزء الذي يتناول أمن وسائل الدفع، حيث تم الرجوع إليه بشكل ثانوي دون أن يكون له نفس الوزن المرجعي المعتمد في الدراسة، بل كعنصر مكمل للفهم العام للإطار التنظيمي.

لتنفيذ هذا العمل، تم تبني مجموعة من الأدوات الميدانية التي تساعد على قراءة وفهم النظام القائم، شملت:

- شبكة فصل المهام لتحديد التدخلات والمسؤوليات،
- وخرائط التدفق التي توضح سير العمليات بين المصالح،
- استبيانات حول نظام الرقابة الداخلية.

تم إعداد هذه الأدوات بالاستناد إلى مجموعة من الأسئلة الميدانية التي تم إدراجها ضمن ملحق المقابلة، تم طرحها على الموظفين في مصلحة الشيكات ومصلحة التجارة الخارجية طيلة فترة التريص، مما أتاح لنا جمع معطيات مهمة وموضوعية مكنت من بناء أدوات التقييم بشكل عملي أكثر وهي كالتالي:

1.5. شبكة الفصل بين المهام لمصلحة الشيكات:

تعتبر شبكة الفصل بين المهام أحد أبرز وأهم الأدوات المستخدمة في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث تساعدنا على فهم البيئة الداخلية للمؤسسة بشكل أعمق وأفضل، كما تساهم أيضاً في عملية التأكد والتحقق من الفصل الكافي بين المهام، وقد كانت شبكة الفصل بين المهام في البنك محل الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي (ملحق رقم 03):

جدول رقم 02: شبكة الفصل بين المهام في مصلحة الشيكات

المنصب	المهام	الملاحظة
مسير	العمليات/●	
مصلحة	● معالجة	
عمليات	الحسابات	
الجارية		
		الإستقبال، التوثيق
		التأكد من أوامر الدفع بالتحقق من البيانات
		الإلزامية ومراقبة التواريخ.

<p>- يعاب هنا أنه يمكن لمسير مصلحة معالجة العمليات الحسابات الجارية أن يتولى مهام مسير مصلحة معالجة العمليات الأخرى، والعكس صحيح وهذا ما يؤكد عدم وجود فصل واضح للمهام في هذا المستوى.</p>	<p>المراقبة من المستوى الأول:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● معالجة طلبات إعداد / إلغاء الشيكات البنكية والشيكات المحولة من بنوك أخرى؛ ● التأكد والتحقق من الشيكات والأوراق المستلمة يدويا وعبر نظام المقاصة الإلكترونية BFI؛ ● المصادقة الإلكترونية الأولية عبر نظام BFI (توقيع A) على البيانات المدخلة؛ ● معالجة الشيكات المرفوضة والأوراق غير المطابقة؛ ● مراقبة الحسابات اليومية؛ ● التكفل بمعالجة الشيكات بين البنوك. 	<p>مسير العمليات / مصلحة معالجة العمليات الأخرى</p>
<p>- يتولى المسؤول هنا الموافقة والتوقيع على البيانات ويتأكد ماديا من بيانات الشيك الورقي فقط دون وصولات تسليم الصكوك.</p>	<p>المراقبة من المستوى الثاني:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مراقبة والتحقق من صحة طلبات الشيكات البنكية والشيكات المحولة إلى بنوك أخرى؛ ● التكفل بتوقيع الشيكات البنكية المصدرة؛ ● التحقق من إلغاء الشيكات البنكية ؛ ● التأكد من حسن استلام الشيكات/ الأوراق المقدمة للتحصيل عبر المقاصة الإلكترونية؛ ● التأكد من مسك السجلات المطلوبة ضمن نطاق تدخله؛ ● التأكد والتحقق من الشيكات المستلمة يدويا ومطابقتها مع مدخلات النظام؛ ● المصادقة الإلكترونية الثانية عبر نظام BFI (توقيع B). 	<p>مسؤول التوقيع:</p>
<p>- تتولى عملية الرقابة عن بعد، كون الفروع لا تحتوي</p>	<p>استلام كل الشيكات من الفروع عبر الوطن من تطبيق BFI مباشرة:</p>	<p>مصلحة الرقابة الداخلية () المقر</p>

<p>على مصلحة خاصة بالرقابة الداخلية أو التدقيق الداخلي بل ترسل كل البيانات عبر نظام BFI إلى مصلحة التدقيق بالجزائر العاصمة وهذا قد يسبب مشاكل في نقص الرقابة.</p>	<p>التحقق من الرصيد وكفايته: إرسال كل الشيكات إلى بنك الجزائر للمقاصة: إشعار وإخطار الوكالات والفروع حول قبول أو رفض الشيكات.</p>	<p>الرئيسي الجزائر العاصمة//المدقق الداخلي.</p>
<p>- يتم نقل البيانات إلكترونيا عبر تطبيق BFI إلى المصلحة، أما بالنسبة للمستندات والوثائق الملموسة فيتم نقلها دوريا إلى الفرع.</p>	<p>أرشفة البيانات في قاعدة خاصة بالبيانات المخزنة عبر الحاسوب حسب تاريخ الاستلام؛ أرشفة الملفات الورقية حسب التاريخ لتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة.</p>	<p>مصلحة الأرشفة (ولاية بجاية)</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

يعكس الجدول تنظيما جيدا لمبدأ الفصل بين المهام داخل مصلحة الشيكات، من خلال تحديد واضح للوظائف والمهام بين مختلف المستويات (مسير العمليات، مصلحة المعالجة العمليات الأخرى، مسؤول التوقيع، مصلحة الرقابة الداخلية). هذا التوزيع يساهم في تعزيز الرقابة الداخلية ويقلل من مخاطر التلاعب أو الخطأ، من خلال وجود أكثر من جهة تشارك في نفس المسار الإجرائي. كما يشير الجدول في الوقت نفسه إلى وجود بعض الجوانب التي تتطلب تحسينا، خاصة فيما يتعلق بتعزيز استقلالية المهام وتفعيل الرقابة الميدانية لضمان فعالية أكبر للنظام.

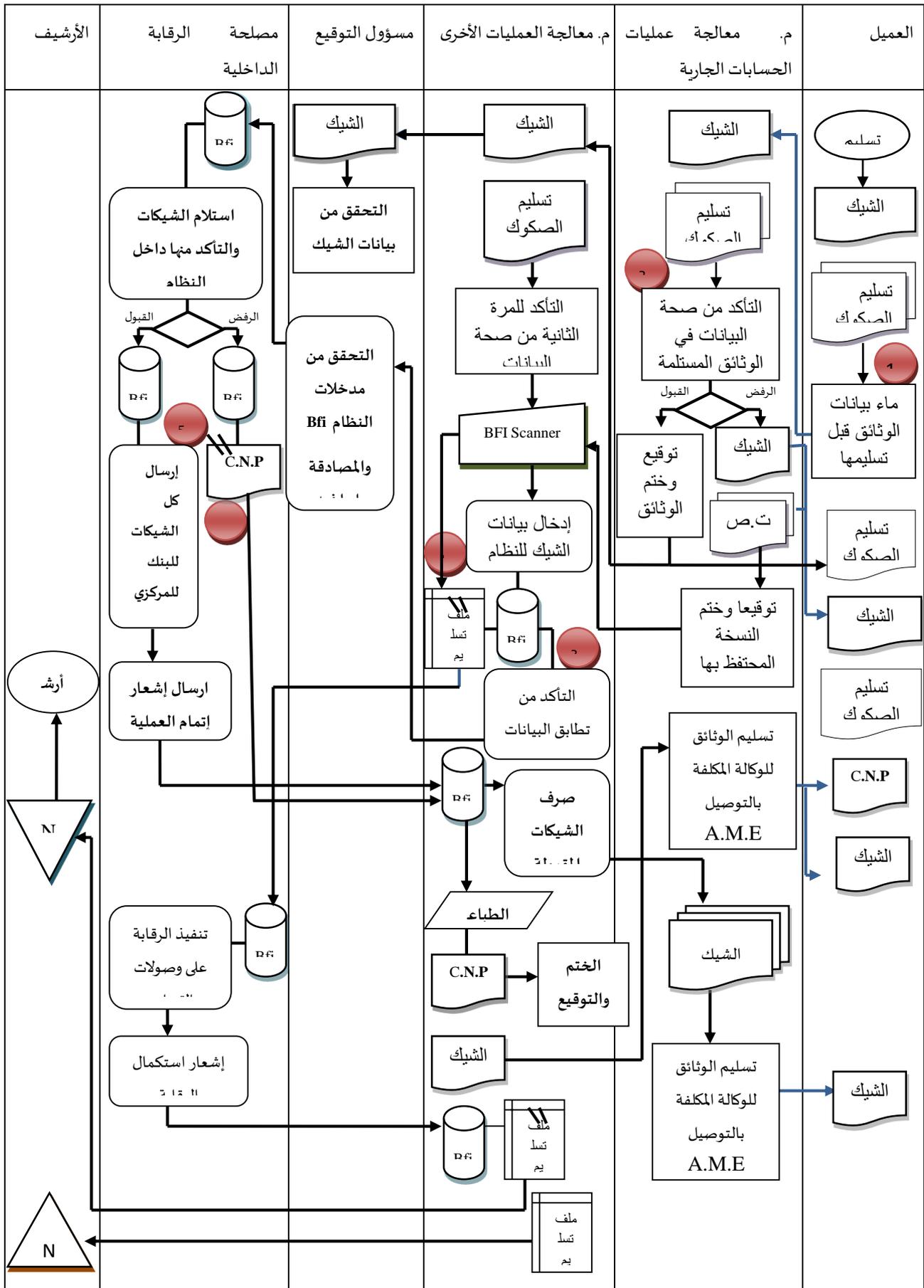
2.5. خرائط تدفق العمليات في مصلحة الشيكات:

بعد عرض شبكة الفصل بين المهام وتوضيح توزيع المسؤوليات داخل البنك، تم إعداد خرائط التدفق التي توضح لنا تسلسل العمليات والإجراءات المرتبطة بكل من الشيكات العادية والبنكية، وذلك بهدف تتبع مسار كل عملية بشكل أفضل، حيث سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

1.2.5. خريطة تدفق الشيك (العادي): تظهر الخريطة مختلف مراحل صرف الشيك:

شكل رقم 03 : خريطة تدفق الشيك العادي

ثالثا: الطريقة والإجراءات



<p>٤</p> <p>يتم إرسال كل الشيكات المستلمة من كل الفروع إلى البنك المركزي ليقوم بفرز الشيكات وإعادة كل الشيكات للبنك المصدر لها.</p> <p>٥</p> <p>شهادة عدم السداد يتم فيها توضيح سبب رفض الطلب وفي الشيك العادي غالباً ما يتعلق الأمر بالرصيد.</p>	<p>١</p> <p>في نهاية اليوم يقوم مسؤول معالجة العمليات الأخرى بمسح كل وصولات تسليم الصكوك ويتم تجميعها في ملف مؤرخ ومرقم حسب توقيت الاستلام وبعدها ترسل للرقابة.</p>	<p>٢</p> <p>التحقق من تطابق بيانات الشيك المسووحة مع البيانات المدخلة لتطبيق BFI.</p>	<p>٦</p> <p>يتم التأكد من: تطابق التواقيع مع التواقيع المدرجة في السجلات، التأكد من صحة وتطابق البالغ بالأرقام والحروف، رقم الحساب، البيانات الأخرى.</p>	<p>١</p> <p>تتمثل البيانات في: اسم المستفيد، التاريخ، المكان التوقيع والختم</p>
---	---	---	--	---

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق البنك ونتائج المقابلة

أ. تحليل خريطة تدفق الشيك العادي وتفسير خطوات العملية:

- المرحلة الأولى (العميل):

في هذه المرحلة يقوم العميل (المستفيد) بتسليم الشيك القدم له من طرف المسحوب عليه (صاحب الحساب البنكي)، مرفقا بنسختين من وصل تسليم الصكوك، وذلك بعد تأكده من استفاءهما لكل الشروط الواجبة، إذ يتعين على العميل تعبئة الوثائق بشكل دقيق بكل البيانات اللازمة. وتتمثل البيانات الواجبة توفرها في الشيك في: المبلغ بالأرقام والحروف، اسم المستفيد، التاريخ والمكان، التوقيع والختم (في حال وجوده) من الأمام والخلف.

ملاحظة: عند قيام العميل (المستفيد) بملء بيانات الشيك يتوجب على عدم ملامسة الشريط الأبيض في أسفل الشيك وإلا تم إلغاءه.

أما بالنسبة للبيانات الواجب توفرها في وصل تسليم الصكوك فتتمثل في: اسم المسحوب عليه (صاحب الحساب في البنك)، رقم الفرع (الوكالة)، اسم مؤسسة المسحوب عليه، رقم الشيك، المبلغ، اسم مؤسسة المسحوب عليه في السجل التجاري، المكان، اسم العميل (المستفيد) وتوقيعه.

بعد التأكد من استكمال المتطلبات اللازمة يسلم المستفيد الوثائق إلى مصلحة معالجة العمليات الخاصة بالحسابات الجارية.

ملاحظة: يجب توفر نسختين من أحدهما بيضاء تتم الكتابة عليها والأخرى وردية تنسخ عليها البيانات بمجرد الكتابة على النسخة الأولى

- المرحلة الثانية (مسير العمليات/مصلحة معالجة عمليات الحسابات الجارية):

بعد تسليم العميل للوثائق المطلوبة يقوم موظف الاستلام بالتأكد من صحة كافة البيانات، ومن أنها تستوفي كل الشروط اللازمة، بعد هذا يتم اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض طلب العميل. وسنوضح ذلك في الحالات التالية:

حالة قبول الشيك: يتم قبول الشيك في حال كانت كل البيانات المتضمنة في الوثائق صحيحة ومستوفية لجميع الشروط القانونية دون أي إغفال في المعلومات، ثم يقوم الموظف بعملية ختم وتوقيع الوثائق المستلمة، حيث يتم الاحتفاظ بالشيك ونسخة من وصل تسليم الصكوك (الوردية) ويقوم بإرجاع النسخة الأخرى (البيضاء) للعميل..

حالة الرفض: يتم رفض طلب العميل بناء على وجود خطأ في البيانات (عدم تطابق المبلغ بالأرقام مع المبلغ المكتوب بالأرقام، الكتابة على الشريط الأبيض أسفل الشيك وغيرها)، ففي هذه الحالة يقوم الموظف برفض الطلب مباشرة دون إحالته للمستوى الأعلى، ويقوم بإرجاع الشيك ونسخة من وصل تسليم الصكوك (البيضاء) للعميل ويحتفظ بالنسخة الثانية من وصل تسليم الصكوك (الوردية) ليتم الختم عليها وتسليمها للمسؤول معالجة العمليات الأخرى لاستكمال ما تبقى من المهام.

- المرحلة الثالثة (مصلحة معالجة العمليات الأخرى): نميز هنا بين حالتين حسب مخرجات المرحلة السابقة:

قبول الشيك في المرحلة السابقة: في هذه الحالة يسلم الموظف الأول (المستلم) كل من الشيك والنسخة المحتفظ بها من وصل تسليم الصكوك للمسؤول عن معالجة العمليات الأخرى، حيث يتولى عملية الفحص والتأكد للمرة الثانية من البيانات الملموسة في الشيك في حال اكتشافه لأي خطأ يقوم برفض الشيك ويتم إخطار العميل بذلك، أما في حالة صحة كل البيانات فإنه ينتقل للمراحل اللاحقة والمتمثلة في: مسح

الشييك باستعمال جهاز المسح الضوئي BFI scanner، بعدها مباشرة تظهر صورة الشييك (الأمام والخلف) في تطبيق معالجة العمليات BFI.

ثم يتولى المسؤول إدخال بيانات الشييك إلى النظام فبمجرد كتابة رقم الشييك يظهر اسم العميل وذلك لأن هذا الأخير يكون مسجل في النظام بعملية المطابقة على البيانات الظاهرة على الصورة الممسوحة وبين ما تم إدخاله، وفي حال اكتشافه لأي خلل (عدم تطابق) يفعل خاصية الإنذار لإعلام الموظف بوجود خطأ يجب تصحيحه، بعد الانتهاء من هذه العملية والتأكد من صحتها يقوم المسؤول عن التوقيع ويسلمه الشييك الورقي.

أما بالنسبة لنسخة تسليم الصكوك المحتفظ بها ففي نهاية اليوم يقوم نفس المسؤول عن معالجة الشيكات بمسح جميع وصولات تسليم الصكوك المستلمة لذلك اليوم، وبعدها يتم إدراجها ضمن ملف موحد مؤرخ ومرتب حسب وقت الاستلام ليتم إرسالها إلى المقر الرئيسي للبنك المتواجد بالجزائر العاصمة لاستكمال الإجراءات الرقابية، بعدها يتم إدراجها ضمن الأرشيف.

رفض الشييك في المرحلة السابقة: في هذه الحالة يستلم مسؤول معالجة العمليات نسخة تسليم الصكوك المحتفظ بها، ليتم إدراجها ضمن ملف خاص لإتمام الرقابة وحفظها لاحقاً في الأرشيف.

ملاحظة: تطبيق BFI أو أي تطبيق آخر مستعمل في البنك يتم الولوج إليه بواسطة كلمة سر خاصة بكل موظف.

- المرحلة الرابعة (مسؤول التوقيع):

يتولى مسؤول التوقيع عملية المعاينة للمرة الثانية والمصادقة الثانية (التوقيع B) على مدخلات النظام، حيث يقوم بمطابقة بيانات الشييك الورقي مع البيانات التي تم إدراجها في النظام، بعدها تنتقل البيانات تلقائياً إلى المقر الرئيسي.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنه يتوجب على الموظفين المكلفين بالمراحل السابقة استكمال مهامهم قبل إقفال تطبيق BFI والمحدد على الساعة الثالثة والنصف مساءً.

- المرحلة الخامسة (المقر الرئيسي بالجزائر العاصمة/ مصلحة الرقابة):

بعد إرسال الوثائق للمقر الرئيسي عبر التطبيق المعتمد BFI من كل الفروع الخاصة ببنك نتيكسيس الجزائر، وذلك في نفس تاريخ استلام طلبات العملاء بالوكالات، يتم التأكد من جميع الشيكات من ناحية البيانات ووضوح الصورة الممسوحة وكذا من وجود وكفاية الرصيد في حسابات العملاء، ففي حال وجود أي خطأ يتم إشعار الوكالة المسؤولة عن الشييك بذلك لتتولى بدورها إخطار العميل عن عدم وجود أو كفاية الرصيد ليقوم بتسوية وضعه في أجل لا يتعدى 48 ساعة منذ استلام الوثائق، وإلا فسيتم رفض

طلب صرف الشيك، ويتم إشعار البنك بذلك من خلال إعداد شهادة عدم الدفع التي توضح أسباب الرفض وإرسالها لمسؤول معالجة العمليات بالوكالة ليقوم بطباعتها وتوقيعها ومن ثم تسليمها للمسؤول الاستلام ليتم إعادتها للعميل عبر وكالة خاصة (AME).

أما إذا كان الخطأ يتعلق بالوكالة بحد ذاتها فيتم تصحيح ذلك عبر النظام مباشر في اليوم التالي من الإرسال (24 ساعة). وفي حال تم تأكيد سلامة كل الأمور المتعلقة بالعملية يتم قبول طلب العميل، ويتم إرسال كل الشيكات المستلمة إلكترونياً إلى البنك المركزي عبر النظام مباشرة، ليقوم هذا الأخير بفرز الشيكات وإعادتها للبنوك المصدرة لها (المقاصة)، بعد استكمال العملية يقوم المقر الرئيسي بإشعار الوكالات بذلك ومنحها إذن الصرف في أجل لا يتعدى 72 ساعة وذلك في حال وقوع أي مشكل أما في الحالة العادية فيتم صرف الشيك في أجل 24 يعني يتم صرف الشيك في اليوم الموالي للاستلام.

وبعد ذلك يتولى موظف الاستلام لدى الفروع عملية تجميع الشيكات وإرجاعها للبنوك المصدرة عبر وكالة AME في أجل لا يتعدى الخمسة أيام منذ تاريخ الاستلام.

في نهاية اليوم يتولى المقر الرئيسي أيضاً عملية الرقابة على كل البنوك عبر النظام فقط، حيث تقوم الفروع بإرسال صور لكل وصولات تسليم الصكوك عبر التطبيق ليتم مطابقتها مع الشيكات المستلمة، بعد التأكد من تطابق العدد والبيانات يتم إعلام البنك عن استكمال الرقابة للمباشرة في حفظ الوثائق. (الرقابة تتم عن بعد).

- المرحلة السادسة (مصلحة الأرشيف ولاية بجاية):

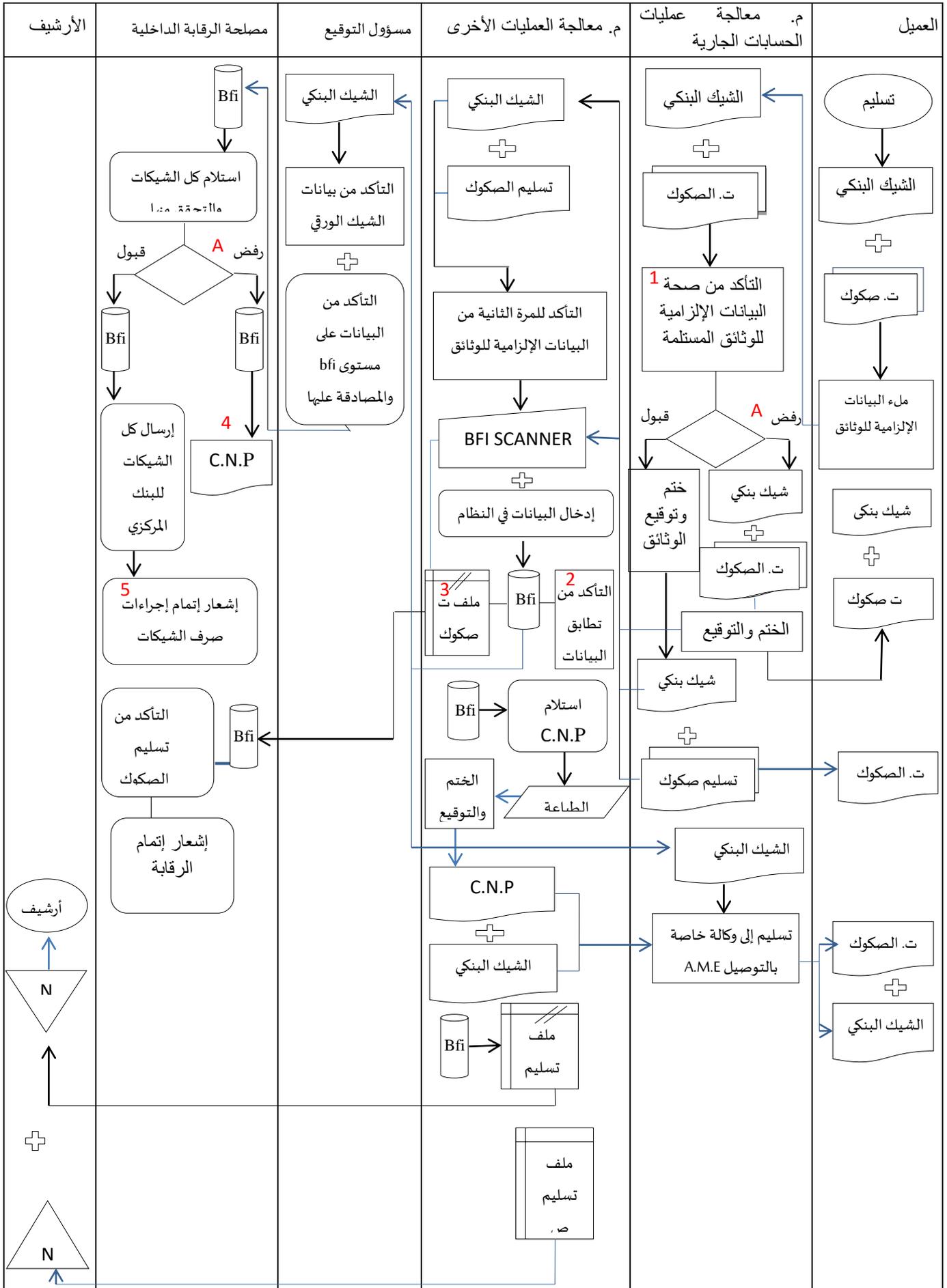
هذه المرحلة تخص عملية أرشفة الوثائق، ففي الأرشيف الإلكتروني يتم أرشفة نسخ الشيكات المسوحة إضافة إلى وصولات تسليم الشيكات المسوحة بنفس النظام حيث يتم إدراجها في ملفين منفصلين مؤرخين (تاريخ الاستلام) وتكون مرتبة حسب توقيت الاستلام، بعدها يتم إرسالها لوكالة بجاية مع الاحتفاظ بنسخة من الملفات في البنك، أما بالنسبة للأرشيف الورقي فيتم أرشفة وصولات تسليم الصكوك المحتفظ بها دون الشيكات فيتم إدراجها في ملفات مؤرخة وتنقل لاحقاً لمصلحة الأرشيف بولاية بجاية.

2.2.5. خريطة تدفق الشيك البنكي:

سيتم من خلال هذه الخريطة عرض جميع المراحل التي يمر بها الشيك البنكي بدءاً من تقديم العميل لشيك إلى صرفه (ملحق رقم 08):

شكل رقم 04: خريطة تدفق الشيك البنكي

ثالثا: الطريقة والإجراءات



<p>A: الرفض يكون نادراً في حالة الشيك البنكي</p>	<p>1: البيانات مبالغ بالأرقام والحروف؛ رقم الشيك؛ رقم الحساب البنكي؛ اسم المستفيد؛ التاريخ والمكان؛ التوقيع والختم.</p>	<p>2: التأكد من تطابق بيانات الشيك الممسوحة مع البيانات المدخلة في نظام BFI 3: إرسال نسخ تسليم الصكوك الممسوحة للرقابة ومقارنتها مع عدد الشيكات وتوقيت استلام الشيكات</p>	<p>4: CNP شهادة عدم السداد فيما توضيح سبب رفض الشيك</p>
---	--	---	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق البنك ونتائج المقابلة.

أ. تحليل خريطة تدفق الشيك البنكي وتفسير خطوات العملية:

- المرحلة الأولى:

تبدأ دورة معالجة الشيكات البنكية عندما يقوم العميل بتسليم الشيك البنكي إلى البنك مرفقاً بوثيقة تسليم الصكوك التي تتضمن نسختين: واحدة وردية والأخرى بيضاء، عند الاستلام يتولى مسؤول العمليات (مصلحة معالجة عمليات الحسابات الجارية) التحقق الأولي من استيفاء البيانات الإلزامية المدرجة في الشيك، والتي تشمل: رقم الشيك، رقم الحساب البنكي، تاريخ ومكان الإصدار، مبلغ الشيك مكتوباً بالأرقام والحروف، اسم وتوقيع وختم المستفيد. بالإضافة إلى البيانات الإلزامية في تسليم الصكوك المتمثلة في: المؤسسة الدافعة، رمز الوكالة، اسم المسحوب عليه، رقم الشيك، المبلغ، الاسم أو التسمية الاجتماعية، العنوان، رقم الحساب، اسم وتوقيع المودع.

في حالة وجود نقص أو خطأ في البيانات يرفض الشيك ويعاد إلى المستفيد مرفقاً بنسخة من وثيقة تسليم الصكوك (ملحق رقم 05)، في حين يحتفظ البنك بالنسخة الأخرى.

أما في حالة استيفاء كلا من الشيك و وثقتي تسليم الصكوك لجميع الشروط، يقوم الموظف المسؤول بختم الشيك ونسختي من وثيقة التسليم، ثم يسلم النسخة الوردية للعميل، بينما يحتفظ بالنسخة البيضاء والشيك لمتابعة المعالجة.

- المرحلة الثانية:

يتم بعد ذلك توجيه الشيكات ووثيقة تسليم الصكوك إلى مسؤول العمليات (مصلحة معالجة العمليات الأخرى)، الذي يتولى التحقق الثاني من صحة البيانات المذكورة في الوثائق بعد التأكد من صحة المعلومات، يقوم بمسح الشيك باستخدام جهاز BFI Scanner تظهر صورة الشيك تلقائيا في نظام BFI، في حالة كانت الصورة واضحة وخالية من العيوب، يقوم المسؤول بإدخال بيانات الشيك يدويا، حيث يدخل رقم الشيك، ليظهر تلقائيا رقم الحساب البنكي، واسم صاحب الشيك، عقب ذلك، يتم التوقيع الإلكتروني (التوقيع A) لإتمام هذه المرحلة من المعالجة.

أما في حال كانت صورة الشيك غير واضحة، أو تم التدوين على الشريط السفلي من الشيك، فإن النظام يرفض معالجته تلقائيا ويستبعد الشيك من العملية. في نهاية كل يوم، يقوم مسؤول العمليات (مصلحة معالجة العمليات الأخرى) بمسح وصولات تسليم الصكوك ضوئيا، ثم يدرجها ضمن ملف خاص بها بحيث يقوم بتقييمها، بعد استكمال العملية، ترسل هذه الملفات عبر نظام BFI إلى مصلحة الرقابة الداخلية لبنك نتيكسيس الجزائر المتواجد بالجزائر العاصمة وذلك من أجل مراجعتها والتحقق من صحة وسلامة المعاملات المنفذة.

ملاحظة: يتم الولوج إلى نظام BFI من خلال حساب خاص بكل موظف، ما يضمن تتبع العمليات وربط كل إجراء بصاحبه لضمان الشفافية والمسؤولية.

- المرحلة الثالثة:

بعد إدخال بيانات الشيك في نظام BFI، يتم تقديم النسخة الورقية من الشيك البنكي إلى مسؤول التوقيع، الذي يتولى بدوره مراجعة البيانات المدخلة في النظام ومقارنتها مع المعلومات الظاهرة في الوثيقة الورقية المرفقة (الشيك البنكي)، تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من صحة البيانات ودقتها، وضمان عدم وجود أي اختلاف بين ما تم إدخاله إلكترونيا و ما هو مدون يدويا على الوثائق. في حال تطابق البيانات، يقوم بالمصادقة عليها إلكترونيا (توقيع B)، مما يعد بمثابة اعتماد نهائي لتلك المرحلة من المعالجة.

- المرحلة الرابعة:

مع نهاية كل يوم عمل، ترسل الشيكات التي تم إدخالها والمصادقة عليها إلى مصلحة الرقابة الداخلية للبنك الموجودة على مستوى بنك الجزائر بالجزائر العاصمة، والتي تتولى مراجعته شامله للملفات

المستلمة من مختلف فروع بنك نتيكسيس في الجزائر، وتقوم هذه المصلحة بالتحقق من صحة المعطيات والوثائق قبل قبول الشيكات أو رفضها.

في حالة الرفض يظهر في النظام انه تم رفض الشيك مع توضيح السبب في شهادة عدم السداد، يتولى مسؤول العمليات (مصلحه معالجه العملية الأخرى) طباعه هذه الشهادة وتوقيعها وختمها، ثم يرسلها إلى مسؤول العمليات مصلحه معالجه العمليات الحسابات الجارية مرفقه بالشيك مرفوض التي بدورها تسلمها لوكالة خاصة بالتوصيل A.M.E لتعيدها إلى العميل لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه نادرا ما يتم رفض الشيك البنكي كونه مضمونا من البنك المصدر إلى انه قد تكون هناك حالة رفض إذا كانت صورته غير واضحة عند مسحه الضوئي، أو إذا تم التدوين على الشريط السفلي من الشيك مثلا.

في حال القبول، يتم إرسال الشيكات المقبولة إلى بنك الجزائر المركزي الذي يتولى تصنيفها فرزها حسب البنك المسحوب عليه، ثم يرسلها إلى البنوك المعنية قصده مباشره عمليه المقاصة، بعد ذلك يقوم البنك المتواجد على مستوى الجزائر العاصمة بإرسال إشعار للبنك (الفرع) بأنه تم إكمال العملية للمباشرة بعملية صرف الشيكات المقبولة.

وفي مرحلة لاحقة، وبعد مرور 5 أيام من صرف الشيكات البنكية، يتم تسليمها إلى وكالة خاصة في خدمات التوصيل A.M.E التي تتولى مهمة إرجاع الشيكات إلى البنوك المصدرة لها.

- المرحلة الخامسة:

هذه المرحلة تخص عملية أرشفة الوثائق، بحيث تخضع وثائق تسليم الصكوك المسووحة لرقابة من مصلحة الرقابة الداخلية وتتحقق منها، عند الانتهاء يصدر نظام BFI إشعار بأنه تم إكمال عملية الرقابة، ليقوم مسؤول العمليات (مصلحة معالجه العمليات الأخرى) بأرشفة الملفات إلكترونيا، إضافة إلى إعداد ملفات ووثائق التسليم (تسليم الصكوك) الورقية لإدراجها في الأرشيف في مصلحة الأرشيف على مستوى فرع بجاية دوريا

3.5. شبكة الفصل بين المهام في مصلحة التجارة الخارجية:

تعد شبكة الفصل بين المهام أداة أساسية لفحص مدى توزيع الوظائف والمسؤوليات داخل البنك، بما يساهم في تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل مخاطر التلاعب أو التداخل الوظيفي. تم إعداد هذه الشبكة وفقا للتقسيم الإداري المعتمدة، حيث جرى تحديد المهام الرئيسية داخل كل مصلحة، إبراز الجهات المسؤولة عن التنفيذ، المراقبة والمصادقة. ويعرض فيما يلي جدول يوضح كيفية توزيع المهام داخل مصلحة التجارة الخارجية (ملحق رقم 04):

جدول رقم 03: شبكة الفصل بين المهام في مصلحة التجارة الخارجية

الملاحظة	المهام	المنصب
	<p>- استقبال العملاء وتوجيههم، تقديم المشورة لهم؛</p> <p>- استلام مستندات التجارة الدولية والتحقق من صحتها من حيث الشكل؛</p> <p>- توثيق الأوامر من خلال التأكد من وجود البيانات الإلزامية والتحقق من التوقعات؛</p> <p>- إجراء بحوث واستجواب العملاء لاستكمال التعليمات الناقصة؛</p> <p>- ضمان رقمنة المستندات وتوجيهها للهيكل المعنية؛</p> <p>- معالجة عمليات التجارة الخارجية على مستوى النظام؛</p> <p>- الاستلام والتحقق من طلبات التوطين؛</p> <p>- تحديث السجلات التنظيمية وحفظ الملفات بصيغتها الورقية.</p>	<p>مسؤول العمليات</p>

	<p>- التأكد والتحقق من الوثائق التي يجلبها العملاء من حيث مطابقتها للمتطلبات القانونية؛</p> <p>- التحقق من شرعية المعاملات التجارية ومن وقوعها الفعلي؛</p> <p>- التحقق من شرعية البضائع المستوردة؛</p> <p>- التأكد من المنشأ حيث أنه توجد بلدان يمنع الإستيراد منها؛</p> <p>- التأكد من بيانات كل من المصدر والمستورد.</p>	<p>المكلف بفحص المستندات</p>
	<p>- ضمان المعالجة السليمة لتوطين عمليات التجارة الخارجية؛</p> <p>- مراقبة ملفات التوطين والتحقق من وجود اتفاقيات التوطين المسبق؛</p> <p>- التأكد من تكوين المخصصات بشكل صحيح؛</p> <p>- ضمان تحديث سجلات التوطين؛</p> <p>- الموافقة على طلبات إلغاء أو تعديل عمليات التوطين؛</p> <p>- المراقبة والموافقة على ملفات الاعتمادات المستندية، المستندات المحالة، التحويلات الحرة؛</p> <p>- مراقبة العمليات المسجلة في مختلف الأنظمة؛</p> <p>- مراقبة ملفات الاسترداد وملفات توطين مصاريف المهام؛</p> <p>- ضمان توافق العمليات الدولية المعالجة على مستوى مركز الأعمال مع القوانين المعمول بها وإجراءات البنك.</p>	<p>مسؤول التوقيع في مصلحة التجارة الخارجية</p>

	<p>- التحقق من كل عمليات التجارة الخارجية التي تمت على مستوى كل الوكالات عبر الوطن؛</p> <p>- التحقق من طلبات التوطين ومنح الإذن النهائي بالقبول أو الرفض؛</p> <p>- التواصل مع البنك المراسل من خلال إعداد رسائل سويقت؛</p> <p>- استلام المستندات من البنك المراسل والتحقق منها قبل تسليمها للوكالة.</p>	<p>المقر الرئيسي ناتيكسيس الجزائر (مصلحة الرقابة الداخلية)</p>
--	---	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يعكس الجدول المعروض تنظيما دقيقا لتوزيع المهام داخل مصلحة التجارة الخارجية، حيث يبرز وجود فصل واضح بين مختلف المستويات، وهو ما يعزز مبادئ الرقابة الداخلية ويقلل من مخاطر التلاعب أو الخطأ. كما يظهر الجدول أن كل عامل يقوم بدور محدد في سلسلة المعالجة، مما يسهم في تحقيق الشفافية والامتثال للإجراءات المعمول بها داخل البنك، ويعطي نظرة واضحة عن آلية سير العمل وضبطه في إطار المراقبة المتعددة المستويات.

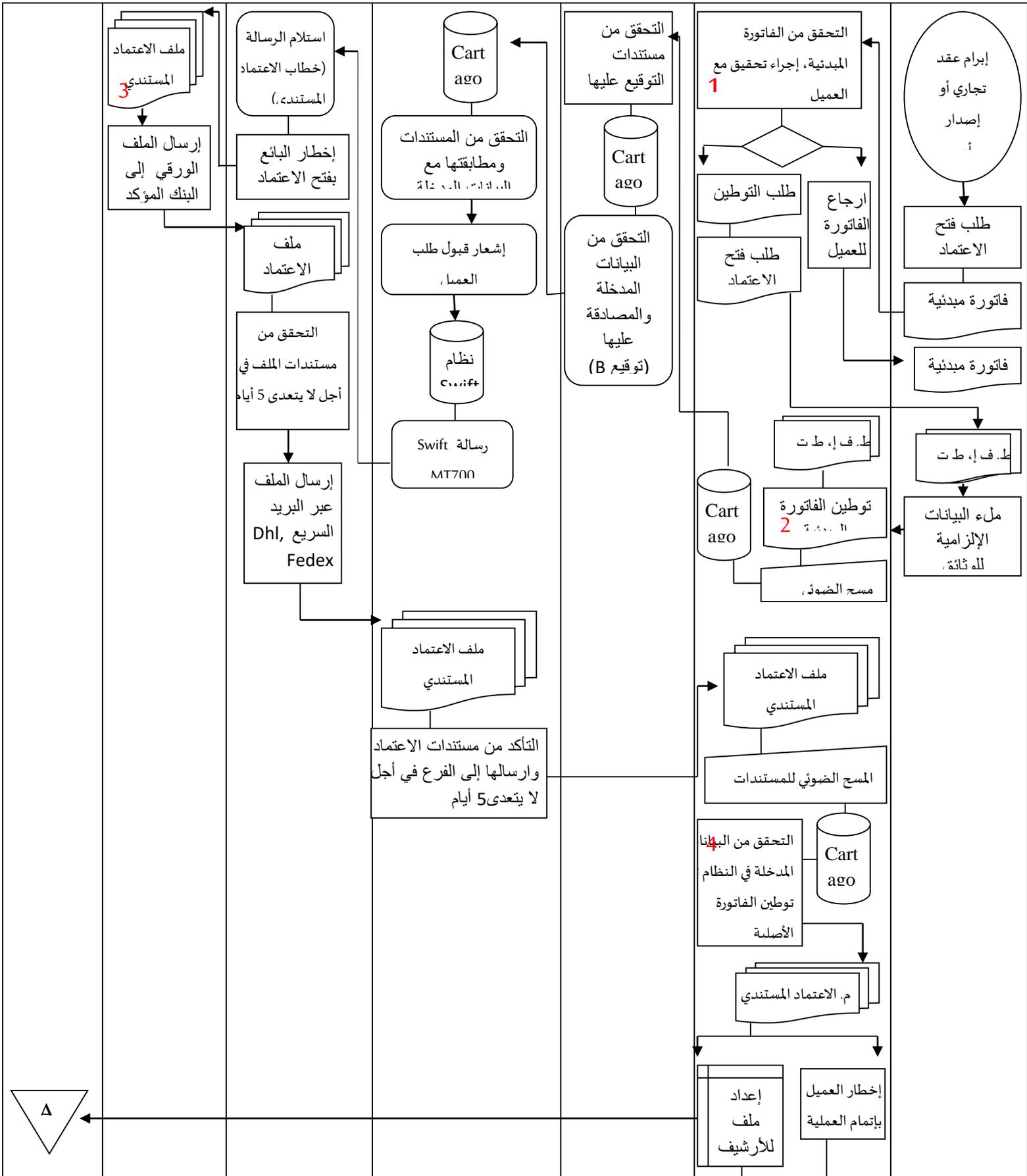
4.5. خريطة تدفق الاعتماد المستندي (مصلحة التجارة الخارجية):

توضح خريطة تدفق الاعتماد المستندي الخطوات التي تمر بها هذه الوسيلة، من بداية تقديم الطلب إلى غاية تنفيذه، وتساعد هذه الخريطة على فهم تسلسل الإجراءات، وتحديد مسؤوليات كل طرف، مما يسهل العمل، ويقلل من الأخطاء ويضمن سرعة ودقة في المعالجة (ملحق رقم 10، 09):

شكل رقم 05: خريطة تدفق الاعتماد المستندي

الأرشيف	المصدر) البائع)	البنك المؤكد(المراسل)	المقر الرئيسي لبنك ناتيكسيس الجزائر	م. التوقيع/م. التجارة خ	م. التجارة.خ. بنك مصدر الاعتماد م	المستورد (المشتري)
---------	--------------------	--------------------------	--	----------------------------	--------------------------------------	-----------------------

ثالثا: الطريقة والإجراءات



ثالثاً: الطريقة والإجراءات

A						
			<p>4: التحقق عند استلام الملف الورقي من خطاب الاعتماد.</p>	<p>2: رقم التوطين يتضمن: رقم الولاية، رقم البنك، رقم الوكالة، السنة، الثلاثي، السلعة (ملموسة أو معنوية)، رقم العملية، والعملية. 3: مستندات الملف: الفاتورة التجارية، شهادة المنشأ، بوصلية الشحن هذه أساسية في كل ملف وهناك مستندات اخرى حسب نوع المعاملة ونوع البضاعة.</p>	<p>1: مطابقة الفاتورة المبدئية للشروط القانونية مثلاً: تفاصيل المتعلقة البضاعة، الكميات، الأسعار، شروط التسليم.... الخ.</p>	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد وثائق المؤسسة ونتائج المقابلة

أ. تحليل خريطة تدفق الاعتماد المستندي:

- المرحلة الأولى:

تبدأ عملية فتح الاعتماد المستندي بعد التوصل إلى اتفاق بين كل من المستورد والمصدر حول كافة الشروط المتعلقة بالصفقة التجارية، ويكون ذلك إما عن طريق إبرام عقد تجاري، إصدار أمر للشراء أو فاتورة مبدئية، حيث تبين هذه الوثائق كل التفاصيل المتفق عليها: "نوع البضاعة، الكمية أو الوزن،

السعر، شروط التسليم: طريقة الشحن، مصاريف الشحن، تاريخ الشحن، كيفية الدفع هل يكون مسبق أو على دفعات أم يتم بعد استلام البضائع. بعد الاتفاق، يتوجه المستورد إلى البنك (البنك الذي يتعامل معه)، مصطحباً فاتورة مبدئية تثبت المعاملة التجارية، طالباً من البنك فتح الاعتماد لصالح المصدر وفقاً لما جاء في الاتفاق.

بعدها مباشرة يتم تحويل الفاتورة إلى مصلحة التجارة الخارجية وبالضبط القسم المختص بمراقبة وفحص المستندات، وذلك لضمان مطابقة الفاتورة للشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها في التشريع الجزائري، حيث يتم التحقق من:

قانونية البضاعة المستوردة: التحقق من أن القانون الجزائري يسمح باستيراد تلك البضاعة، التحقق من المنشأ حيث أن القانون الجزائري يمنع الاستيراد والتصدير لبعض البلدان مثلاً يمنع القانون الجزائري أي معاملات تجارية قد تتم مع الكيان الإسرائيلي.

تفاصيل الفاتورة: التحقق من تطابق الكمية والسعر مع المعايير والضوابط المحلية والدولية، احتساب الخصومات والرسوم، تكاليف الشحن وشروط التسليم والدفع.

بمجرد التأكد من سلامة كافة البيانات، تتم الموافقة على طلب العميل، بعدها يتولى مسؤول العمليات في مصلحة التجارة الخارجية إعداد كل من طلب التوطين (ملحق رقم 12) وطلب فتح الاعتماد (ملحق رقم 11)، بعدها يتولى المستورد ملء البيانات وإعادتها للمسؤول ليقوم بتوطين الفاتورة المبدئية وختم الوثائق الأخرى قبل إحالتها للمسؤول التوقيع.

يتضمن رقم التوطين المعلومات التالية: "تعتبر كل المعلومات إلزامية لبد أن تتوفر في ختم التوطين" رقم الولاية، رقم البنك، رقم الوكالة، السنة، الثلاثي، نوع السلعة: "10 سلعة ملموسة، 30 سلعة غير ملموسة"، رمز العملة. أما في حال تم إيجاد أي خلل في الفاتورة المبدئية فإنه يتم رفض طلب العميل مباشرة ويتم إعادة الفاتورة له.

- المرحلة الثانية:

بعد قيام مسؤول العمليات في مصلحة التجارة الخارجية بتوطين الفاتورة والتأكد من بيانات كل من طلب التوطين وطلب فتح الاعتماد، يحال الملف إلى مسؤول التوقيع داخل المصلحة، حيث يتولى هذا الأخير مراجعة: صحة رقم التوطين، مطابقة البيانات في المستندات، مدى توافق العملية مع التعليمات التنظيمية والتجارية، بعد ذلك يقوم بالختم والتوقيع على المستندات.

بعد هذا يتولى مسؤول العمليات في المصلحة مهمة مسح المستندات وإدخال البيانات في تطبيق Carte thago المخصص للتواصل مع المقر الرئيسي ناتيكيسيس الجزائر فيما يخص المعاملات الأجنبية فقط، بعدها يتم إرسال المدخلات عبر النظام للمقر الرئيسي الذي يتولى فحص كل المستندات والتأكد

من سلامتها كما يتولى التأكد من الوجود الفعلي للمستورد ومن صحة الصفة التجارية وأنها خالية من أية معاملات مشبوهة، ففي حال اكتشاف أي خطأ يرفض الطلب ويتم إخطار الوكالة بذلك.

بعد الموافقة على الطلب يتم منح الإذن بفتح الاعتماد لصالح المصدر، ثم يتولى المقر الرئيسي إعداد خطاب الاعتماد الذي يتضمن كل الشروط المتفق عليها، تواريخ التسليم، المستندات المطلوبة، طريقة وموعد الدفع، بعدها يقوم بالتواصل مع البنك المراسل من خلال إصدار رسالة سويفت MT700 (ملحق رقم 13) التي تتضمن هذا الخطاب، وذلك عبر تطبيق Swift المعتمد بين البنوك، يتلقى البنك المراسل خطاب الاعتماد عبر نفس التطبيق فيقوم هذا الأخير بإبلاغ عميله "المصدر" بفتح الاعتماد لصالحه، ليقوم هذا الأخير بتسليم كل مستندات الصفة للبنك المراسل، كما يقوم بشحن البضاعة حسب ما هو متفق عليه في العقد.

يتولى البنك المراسل عملية فحص المستندات في أجل لا يتعدى 5 أيام منذ تاريخ الاستلام، حيث يتأكد من سلامتها ومن أنها مستندات أصلية وغير مزورة كما يتأكد من أنها خاصة بالمعاملة التجارية ومطابقة للمستندات المذكورة في الخطاب.

- المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يتم إرسال المستندات الملموسة عبر البريد السريع DHL أو Fedex إلى المقر الرئيسي ناتيكسيس الجزائر، ليتولى هذا الأخير فحص المستندات في أجل لا يتعدى 5 أيام منذ تاريخ الاستلام، بعد التأكد من سلامتها يتم إرسال هذه المستندات عبر البريد السريع إلى الوكالة المسؤولة عن العملية لتتكفل بتسليمها للعميل، يتأكد كل من مسؤول العمليات ومسؤول التوقيع من سلامة المستندات المستلمة، ثم يتولى مسؤول العمليات توطين الفاتورة النهائية وتسليم الملف لمسؤول التوقيع للمصادقة عليه، بعدها مباشرة يتم إخطار العميل (المستورد) باستلام المستندات ليتوجه العميل إلى الوكالة للاطلاع على الملف والتأكد من كل المستندات حيث تختلف الوثائق المدرجة حسب نوع السلع المستردة إذ يجب أن يتوفر في الملف كل من: "الفاتورة النهائية، شهادة المنشأ (ملحق رقم 14)، بوليصة الشحن (ملحق رقم 15)"، أما بالنسبة لكل من شهادة الوزن، بيان الموصفات، شهادة المعاينة وشهادة التعبئة، فيتم إدراجها حسب ما تم استيراده.

أما بالنسبة للدفع فيكون حسب ما هو متفق عليه في العقد حيث يمكن أن يكون الدفع بمجرد الاطلاع على الوثائق، وفي هذه الحالة يقدم البنك المصدر للاعتماد تعهدا بعدم تسليم الوثائق للعميل إلا بعد أن تتم عملية الدفع، كما يمكن أن يتم الدفع بعد استلام العميل للبضاعة فالدفع يتم وفقا لما هو متفق عليه بين الطرفين.

ملاحظة: يجب أن يدرج في الملف نسختين من كل وثيقة على الأقل حيث يحتفظ البنك بنسخة وتسلم نسخة للعميل.

بعد ذلك يتولى مسؤول العمليات أرشفة المستندات إلكترونيا عبر إدخال كل البيانات لتطبيق Carte thago وذلك لإجراء الرقابة عليها وكذا حفظها في الأرشيف، كما يتولى مهمة إعداد الأرشيف الورقي يتم الاحتفاظ بمستندات كل العملاء لمدة لا تتجاوز السنة ثم يتم نقلها لمصلحة الأرشيف الرئيسية على مستوى ولاية بجاية.

5.5. استبيان نظام الرقابة الداخلية:

في إطار الدراسة الميدانية حول تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في بنك نتيكسيس الجزائر فرع سطيف 1، تم إعداد استبيان يهدف إلى تحديد مدى فعالية النظام الرقابي المعتمد، مع التركيز على نقاط القوة والضعف في الممارسات الداخلية المتعلقة بوسائل الدفع.

ومن أجل تقييم موضوعي ودقيق أكثر لفعالية هذا النظام، تم التركيز على دراسة عينة من وسائل الدفع المتمثلة في الشك بنوعيه العادي والبنكي والاعتماد المستندي، حيث تم إعداد استبيان خاص بكل من مصلحة الشيكات ومصلحة التجارة الخارجية، وذلك للحكم على النظام ككل.

1.5.5. استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة الشيكات):

بعد تحليل دورة الشيكات من خلال شبكة فصل المهام وخرائط التدفق، قمنا بإعداد استبيان خاص بنظام الرقابة الداخلية يهدف تقييم دورة الشيكات بشكل أفضل، وذلك بهدف تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في مختلف مراحل المعالجة، حيث يهدف هذا الاستبيان إلى التحقق من التزام البنك بالإجراءات القانونية المحلية (القانون 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك)، ورصد نقاط القوة والضعف في النظام. وسنقوم بهذا التقييم من خلال التأكد من تحقق أهداف الرقابة الداخلية والمتمثلة في:

- التأكد من أن فصل المهام كافي؟
- التأكد من تسجيل جميع الشيكات المستلمة دون استثناء (الشمولية).
- التأكد من وجود إجراءات تضمن عدم فقدان أو تجاهل أي شيك تم استلامه أو تحريره (الشمولية).
- التأكد من أن الشيكات المسجلة حقيقية وغير مزورة وأن الحسابات المرتبطة بها موجودة فعلا ونشطة (الواقعية).
- التأكد من أن الشيكات المسجلة في الفترة الصحيحة (التسجيل).
- التأكد من أن الشيكات المسجلة تم تقييمها بشكل صحيح (أي أن القيمة المسجلة تعكس قيمة الحقيقية).

جدول رقم 04: استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة الشيكات)

الملاحظة	لا	نعم	التأكد من أن فصل المهام كافي:
القانون الداخلي للبنك.		X	1. هل يوجد تحديد واضح ومكتوب للموظفين المكلفين باستلام، مراجعة، توقيع وصرف الشيكات؟
ثلاث موظفين.		X	2. هل يقوم أكثر من شخص بمراجعة الشيكات قبل توقيعها؟
قسم الرقابة بالمقر الرئيسي.		X	3. هل تخضع عمليات صرف الشيكات لرقابة لاحقة من قبل جهة مستقلة؟
			التأكد من تسجيل جميع الشيكات المستلمة دون استثناء (الشمولية):
نظام Amplitude		X	4. هل يتم تسجيل كل شيك يستلم في سجل رسمي أو نظام إلكتروني؟
التسجيل التلقائي في نظام Amplitude بمجرد إدخال البيانات لنظام Bfi.		X	5. هل يتبع البنك إجراءات محددة تضمن تسجيل كل الشيكات المستلمة فور استلامها بشكل دقيق؟
		X	6. هل يتم إجراء مطابقة دورية بين الشيكات المستلمة والمسجلة؟
		X	7. هل هناك نظام معلوماتي يمكن من تتبع جميع الشيكات من لحظة الاستلام إلى المعالجة؟
في بعض الأحيان يكون هناك العديد من الطلبات فيتم تأجيل بعض العمليات لليوم الموالي.	X		8. هل يلتزم الموظفون بالآجال الزمنية المحددة لتسجيل وإدخال الشيكات في نظام Bfi؟
الرقابة الصارمة ضمن عدة مستويات.		X	9. هل هناك إجراءات تضمن عدم فقدان أو تجاهل أي شيك تم استلامه أو تحريره؟
			التأكد من أن الشيكات المسجلة حقيقية وغير مزورة وأن الحسابات المرتبطة بها موجودة فعلاً ونشطة (الواقعية):

يتم التحقق لثلاث مرات من صحة البيانات.	X	10. هل يتم التأكد من البيانات الإلزامية للشيكات والوثائق المرفقة لها: - المبالغ بالأرقام والحروف (تطابقها)، اسم المستفيد، التاريخ والمكان، التوقيع والختم، رقم الشيك، رقم الحساب البنكي.
التحقق من الوجود الفعلي للحسابات البنكية والعملاء.	X	11. هل توجد ضوابط داخلية تضمن أن الشيكات المستلمة تتعلق فقط بمعاملات حقيقية وموثوقة؟
يتأكد مسؤول معالجة العمليات الأخرى.	X	12. هل يتم التأكد من تطابق البيانات في الشيكات الورقية مع البيانات المدخلة للنظام (المسح الضوئي والبيانات المدخلة يدوياً إلى النظام) BFI قبل المصادقة عليها (التوقيع A)؟
التحقق من استيفاءه للشروط اللازمة قبل المصادقة.	X	13. هل يتم التأكد من صحة الشيك ومطابقته للإجراءات قبل المصادقة الثانية من طرف المفوض بالتوقيع (التوقيع B)؟
تتم الرقابة على ثلاث مستويات بشكل يومي.	X	14. هل هناك رقابة يومية على حركة الشيكات من قبل جهة مكلفة بذلك للتأكد من صحة العمليات ومطابقتها للضوابط والقوانين المعتمدة؟
التأكد أن جميع الشيكات مسجلة في الفترة الصحيحة:		
يتم التحديث والتأكد من سلامته بشكل دوري.	X	15. هل يضمن النظام الإلكتروني المستخدم في التسجيل (Amplitude) أن جميع الشيكات قد تم تسجيلها تلقائياً في نفس تاريخ استلامها دون أي إغفال أو خطأ؟
من طرف مسؤول معالجة العمليات الأخرى	X	16. هل يتم التأكد من تطابق بيانات الشيكات بين نظام معالجة العمليات BFI والنظام المكلف بالتسجيل المحاسبي Amplitude؟
لتسهيل عمليات الرقابة والرجوع لها عند الحاجة.	X	17. هل يتم التأكد من ترتيب الملفات الإلكترونية والورقية حسب تاريخ وتوقيت الاستلام الفعلي؟
إمكانية الرجوع إليها عند الحاجة.	X	18. هل يتم الاحتفاظ بسجلات الشيكات (الورقية، الإلكترونية)، لفترة تتماشى مع المتطلبات القانونية 10 سنوات؟

التأكد من أن كل الشيكات المسجلة تم تقييمها بشكل صحيح :		
التحقق يتم ثلاث مرات.	X	19. هل يتم التحقق من مطابقة مبلغ الشيك لما هو مكتوب في المستندات المؤيدة (مثلا تسليم الصكوك)؟
تتم المراجعة من قبل مسؤول العمليات فقط.	X	20. هل هناك مراجعة مزدوجة للقيود لضمان عدم وجود أخطاء في المبالغ والتاريخ؟
التسجيل الإلكتروني تلقائي في النظام.	X	21. هل يتم تسجيل الشيك المرتجع فور استلام إشعار الرفض من المقر الرئيسي، مع التأكد من أسباب الارتجاع؟
بالتحقق من صحة العمليات اليومية.	X	22. هل يتم تقييم مدى التزام الموظفين لإجراءات صرف الشيكات المعتمدة في البنك؟
تسوية الوضعية في آجال 24 ساعة.	X	23. هل يتم رفض أو تعليق صرف الشيكات التي تحتوي على أخطاء أو تعديلات في القيمة؟
المقر الرئيسي بالعاصمة.	X	24. هل يتم مراجعة قيمة الشيك من طرف جهة رقابية قبل الصرف للتأكد من صحتها؟

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استبيانات سابقة.

يهدف هذا الجدول إلى تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في مصلحة الشيكات بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تركز على عناصر رئيسية لضمان سلامة الإجراءات.

تشمل هذه العناصر:

- الفصل الكافي بين المهام: أي التأكد من أن الشخص الذي يصرف الشيك ليس هو نفسه من قام بإعداده أو التحقق منه، لضمان النزاهة وتقليل فرص التلاعب.
- الشمولية: التأكد من أن جميع الإجراءات المطلوبة قبل الصرف (كالتحقق من التوقيعات، الرصيد، الوثائق) تتم بشكل كامل دون إغفال لأي خطوة.
- التسجيل: مدى توثيق عمليات الصرف بدقة في السجلات أو النظام الإلكتروني لحفظ الحقوق وضمان إمكانية المراجعة لاحقاً.

- الواقعية: التأكد من أن عملية الصرف تمت فعليا لمستفيد شرعي بناء على شيك حقيقي، وبناء على مستندات مطابقة للعمليات.
 - التقييم: وجود مراجعة دورية من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الداخلي لعمليات الصرف، بهدف كشف الأخطاء ومعالجتها.
- يساعد هذا الاستبيان في تحديد مدى التزام المصلحة بإجراءات الصرف السليمة، ويعد أداة فعالة لتعزيز الموثوقية في صرف الشيكات والحد من المخاطر التشغيلية.

2.5.5. استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة التجارة الخارجية):

يهدف هذا الاستبيان إلى تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسائل الدفع الدولية، وذلك من خلال دراسة الاعتماد المستندي كعينة تمثيلية، حيث تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من التزام البنك بالضوابط القانونية المنظمة للرقابة الداخلية (القانون 08-11)، بالإضافة إلى التعرف على نقاط القوة والضعف مما يساهم في تعزيز مستويات الحوكمة والشفافية في العمليات المصرفية.

سنقوم بهذا التقييم من خلال التأكد من تحقق أهداف الرقابة الداخلية والمتمثلة في:

- التأكد من أن فصل المهام كافي؛
- التأكد من أن جميع الاعتمادات المستندية المصدرة قد تم تسجيلها ومعالجتها دون إغفال؛
- التأكد من أن جميع الاعتمادات الصادرة تعكس معاملات حقيقية؛
- ضمان تسجيل جميع الاعتمادات بشكل كامل في السجلات المحاسبية وفي الوقت المناسب؛
- التأكد بأن جميع الاعتمادات المستندية المصدرة قد قيمت بشكل صحيح.

جدول رقم 05: استبيان نظام الرقابة الداخلية (مصلحة التجارة الخارجية).

الملاحظة	لا	نعم	التأكد من أن فصل المهام كافي
مصلحة التأكد والتحقق من المستندات.		X	هل يتم مراجعة المستندات من قبل موظف غير الذي يصدر الاعتماد المستندي؟

		X	هل يتطلب فتح الاعتماد المستندي من قبل الوكالة موافقة من المقر الرئيسي؟
الختم حيث يختلف من موظف لآخر.		X	هل يتوفر لدى البنك إجراءات تضمن أن الموظف الموقع على المستندات ليس نفسه الموظف المصدر للاعتماد؟
لا يوجد في الوكالة مصلحة أو قسم مخصص للرقابة.	X		هل يوجد في الوكالة مصلحة رقابية تضمن الفصل الكامل للمهام؟
التأكد من تسجيل ومعالجة جميع الاعتمادات المستندية دون أي إغفال:			
		X	هل يتم تسجيل جميع الاعتمادات المستندية المصدرة في النظام؟
		X	هل يضمن النظام المستعمل تتبع الكتروني سليم لجميع الاعتمادات المستندية الصادرة؟
يتم التحقق من ذلك لأكثر من مرة من عدة أشخاص.		X	هل يمتلك البنك إجراءات تضمن توطيئ كل الفواتير المبدئية، النهائية دون أي إغفال؟
		X	هل يتم أرشفة كل اعتماد مستندي صادر ضمن سجلات البنك؟
		X	هل يتم التأكد من أن جميع البيانات المسجلة في النظام تقابلها مستندات ورقية أصلية؟
التأكد من أن جميع الاعتمادات المستندية قد تم إصدارها فقط من أجل معاملات حقيقية:			
الفاتورة المبدئية، العقد أو أمر الشراء.		X	هل يطلب البنك من العميل مستندات تثب وقوع المعاملة التجارية قبل فتح الاعتماد؟
إجراء بحوث		X	هل يقوم البنك بالتأكد من الوجود الفعلي للمصدر الأجنبي قبل دخوله في

قبل قبول طلب التوظيف.			الصفحة كوسيط مالي لتجنب الوقوع في الصفقات المشبوهة؟
يملك البنك فريقاً مخصص ذو خبرة عالية للتعامل مع كافة المخاطر.	X		في حال تم الاحتيال على البنك من قبل أشخاص ذو كفاءة عالية في مجال تزوير الوثائق، حيث تم التلاعب ببعض المستندات لتعطي صورة واقعية حول الوجود الفعلي لمؤسسة ما، هل يملك البنك حلولاً فعالة لمواجهة مثل هذه المخاطر؟
	X		هل يتم التحقق من قدرة العميل (المستورد) على سداد قيمة الاعتماد قبل فتح الاعتماد المستندي؟
المقر الرئيسي، الوكالة، المستورد.	X		هل يقوم البنك بمراجعة المستندات المستلمة للتحقق من سلامتها ومطابقتها لشروط العقد قبل الدفع؟
ضمان تسجيل جميع الاعتمادات المستندية الصادرة في السجلات المحاسبية في الوقت المناسب:			
يتولى ذلك مسؤول التوقيع.	X		هل يتم التأكد من تسجيل الاعتماد في النظام بمجرد إصداره؟
لا يوجد محاسب.	X		هل يقوم شخص مؤهل بمراقبة صحة التسجيلات المحاسبية التي يقوم بها النظام؟
	X		هل يخضع النظام لتحديثات دورية تضمن تسجيل المعاملات بشكل يطابق المعايير المحاسبية المعتمدة؟
	X		هل يتم مطابقة البيانات المسجلة بالمستندات الأصلية للتأكد من سلامة التسجيل؟
التحقق من سلامة وصحة التقييم (الاعتمادات المستندية):			
تقييم الأداء وتوفير دورات تدريبية لهم.	X		هل يتم تقييم كفاءة الموظفين العاملين بالمصلحة بشكل دوري؟
	X		هل يتم التحقق من مطابقة المبالغ الإجمالية للاعتمادات مع ما هو مسجل في

(دراسة الاعتماد المستندي)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استبيانات سابقة.

يركز هذا الجدول على تقييم نظام الرقابة الداخلية للاعتماد المستندي بمصلحة التجارة الخارجية. وتتضمن الأسئلة تقييم الجوانب الرقابية التالية:

- الفصل الكافي بين المهام: أي التأكد من أن الموظف الذي يتخذ قرار صرف مبلغ الاعتماد ليس نفسه من أعد الملف أو تولى المفاوضات، لضمان الحياد والشفافية.
- الشمولية: مدى الالتزام بجميع الشروط الواردة في الاعتماد المستندي قبل صرف المبلغ، بما في ذلك المطابقة التامة للمستندات المقدمة.
- التسجيل: توثيق عملية الصرف بوضوح ضمن النظام المصرفي الرسمي، بما يتيح مراجعتها وتتبعها لاحقاً.
- الواقعية: التحقق من أن الصرف تم فعلياً لمستفيد مستحق مقابل تسليم بضاعة أو خدمة حقيقية، وأن جميع الوثائق تعكس ذلك.
- التقييم: وجود رقابة لاحقة من قبل أقسام التدقيق أو الرقابة الداخلية لتقييم مدى التزام الموظفين بالضوابط عند فتح وصرف الاعتمادات.

يهدف هذا الاستبيان إلى تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع الأجنبية من خلال

دراسة الاعتماد المستندي كعينة تمثل وسائل الدفع الدولية.

رابعاً نتائج الدراسة

تمهيد:

انطلاقاً من تحليل مسار العمل الداخلي لوسيلتي الدفع المدروستين، تم إعداد خرائط تدفق العمليات وشبكة الفصل بين المهام، بهدف الوقوف على طبيعة الهيكل التنظيمي ومدى توزيع المسؤوليات بما يضمن فعالية الرقابة الداخلية. كما تم دعم هذا التحليل بنتائج استبيان نظام الرقابة الداخلية، الذي مكن من رصد الممارسات الرقابية الفعلية داخل البنك. وقد مكنت هذه الأدوات من الوصول إلى مجموعة من النتائج.

1. وصف متغيرات الدراسة:

يرتكز هذا الجزء من الدراسة على تقديم وصف لمتغيرات الدراسة مع التركيز على متغيرات الدراسة والعلاقة بين مدى فعالية النظام الرقابي وتأثيره على أمن ونجاعة وسائل الدفع المعتمدة داخل البنك.

1.1. مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع المعايير المحلية والدولية:

في إطار الدراسة التطبيقية، قمنا بتحليل نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسائل الدفع في بنك محل الدراسة، وذلك بهدف تقييم مدى امتثاله للمعايير القانونية والتنظيمية الوطنية والدولية ذات الصلة. ولتحقيق ذلك تم إعداد مصفوفتين للتطابق وهي:

1.1.1. مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع القانون 11-08:

فيما يلي مصفوفة تبين مدى تطابق نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع فيبنك ناتيكسيس الجزائر فرع 1 سطيف مع القانون 11-08 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية:

جدول رقم 06: مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به في بنك محل

الدراسة مع القانون 11-08

رقم	المعيار	المادة	الوضع الفعلي للبنك	درجة المطابقة	ملاحظات
01	يجب أن يتشكل نظام الرقابة من مجموعة من العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى ضمان التحكم في النشاط، ضمان احترام الإجراءات الداخلية، الحفاظ على الأصول، الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر والمطابقة مع	المادة 03	نظام الرقابة الداخلية في البنك يغطي جميع مراحل وسائل الدفع، ويحقق أهداف نظام الرقابة الداخلية	مطابق	

				الأنظمة والقوانين	
	مطابق	يوجد امثال كافي للقوانين والأنظمة التشريعية المعمول بها.	المادة 06	يجب على البنوك الحرص على مطابقة كل عملياتها المنجزة للأحكام التشريعية والتنظيمية وتعليمات الجهاز التنفيذي.	02
حيث أن الرقابة الدورية غير منظمة تصل أحيانا إلى غاية 3 سنوات. وجود نظام رقابة العمليات والإجراءات في البنك.	مطابق جزئيا	بالنسبة للرقابة الدائمة للمطابقة فإن البنك يتمثل بشكل كافي، أما بالنسبة للرقابة الدورية فهي موسمية وتعتبر غير كافية	المادة 07	يجب أن يتضمن جهاز الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية على كل من الرقابة الدائمة للمطابقة و الرقابة الدورية.	03
	مطابق	إجراء بحث حول الزبائن الجدد قبل قبول الطلب؛ فريق مؤهل لاكتشاف هذا النوع من المخاطر؛ تتبع ومراقبة المعاملات والصفقات التجارية للعملاء.	المادة 29 و 30	يجب على البنوك انتهاز سياسات وإجراءات تضمن عدم الوقوع في الصفقات المشبوهة كتمويل الإرهاب وتبيض الأموال	04
	مطابق	الامتثال للقوانين والتشريعات اتباع الإجراءات المسماة بمسار لتدقيق.	المادة 31	- يجب أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي والمالي ولاسيما بأنظمة النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر. - وجوب وجود مجموعة من الإجراءات المسماة بمسار التدقيق: إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل	05

				الزمي، إثبات كل عملية بوثيقة أصلية.	
	مطابق	إجراء تحديثات دورية على الأنظمة المعلوماتية المستعملة.	المادة 36	يجب أن تسمح رقابة أنظمة المعلومات بالتأكد من أن تقييم مستوى أمن أنظمة المعلومات بشكل دوري، ومن إجراء التصحيحات المناسبة.	06
	مطابق	وجود نظام لاكتشاف المخاطر وأشخاص مؤهلين مكلفين بذلك	المادة 52	يجب أن تضع البنوك والمؤسسات نظاماً خاص لقياس تعرضها لمخاطر الدفع خاصة عمليات الصرف.	07
هناك مخاطر لا يمكن التحكم بها أو تجنب أضرارها بشكل كامل	مطابق جزئياً	أخذ المخاطر التشغيلية بعين الاعتبار وفي الدرجة الأولى في تصنيف المخاطر.	المادة 19 و 59	ضرورة وجود نظام للمراقبة والتحكم في المخاطر عدم المطابقة والمخاطر العملية.	08
	مطابق	وجود دليل إجراءات يتم تحديد فيه كفاءات التسجيل والمعالجة واسترداد المعلومات غياب موظف مختص في المحاسبة.	المادة 61	يتوجب على البنوك بإعداد دليل إجراءات تحدد فيه على الأقل كفاءات التسجيل والمعالجة واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية.	09
	مطابق	التزام البنك بإعداد الوثائق التنظيمية اللازمة بما يساهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية.	المادة 62	يجب على البنوك والمؤسسات المالية إعداد مجموعة من الوثائق التي تحدد بدقة الوسائل التي تضمن السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية.	10

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة.

يعرض الجدول نتائج مطابقة نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة مع متطلبات النظام 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائية، وقد تم تقييم مدى الالتزام من خلال مجموعة من الأسئلة المستخلصة من النصوص القانونية، وصنفت النتائج إلى: مطابق كلياً، مطابق جزئياً، غير مطابق. أ. تقييم مدى المطابقة لكل مؤشر:

جدول رقم 07: تحليل درجة المطابقة

التفسير	الدرجة
غير مطابق	0
مطابق جزئياً	1
مطابق كلياً	2

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي.

ب. حساب نسبة المطابقة العامة:

$$\text{النسبة الإجمالية} = 24 = 2 \times 12$$

$$- \text{ معيار غير مطابق} = 0 = 0 \times 0$$

$$- \text{ معيار مطابق جزئياً} = 3 = 1 \times 3$$

$$- \text{ معيار مطابق كلياً} = 9 = 2 \times 9$$

$$\text{المجموع} = 21 = 3 + 18$$

$$\text{حساب نسبة التطابق: } (24 \div 21) \times 100 = 87,5\%$$

لتفسير النتائج والحكم على مدى الالتزام وتكامل النظام قمنا بالاعتماد على المجالات التالية:

جدول رقم 08: تحليل وتفسير مستوى مطابقة نظام الرقابة الداخلية

التفسير	درجة المطابقة	نسبة المطابقة
نظام متكامل	تطابق (توافق) عالي	أكثر من 80
توجد نقاط للتحسين	تطابق جزئي	من 60 إلى 79
توافق ضعيف يحتاج لتعديلات جوهرية	توافق ضعيف	من 40 إلى 59

أقل من 40	لا يوجد تطابق	نظام غير فعال
-----------	---------------	---------------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دراسة التدقيق الداخلي والحكومي

ج. تفسير النتيجة:

أسفر تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك ناتيكييس، بناء على مصفوفة مطابقة مكونة من 12 معيار (المواد القانونية) مستمدة من أحكام النظام 11-08، عن تسجيل نسبة مطابقة إجمالية بلغت 87,5 هذه النتيجة تعكس مستوى امتثال عال ومرض للمعايير القانونية والتنظيمية المعتمدة. وهذا ما يدل على أن نظام الرقابة الداخلية في بنك محل الدراسة فعال ومتكامل ومطابق للتشريعات الجزائية، مما يبرر نجاعة الإجراءات المعتمدة في ضمان السير الحسن للرقابة الداخلية.

2.1.1. مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO:

فيما يلي مصفوفة تبين مدى تطابق نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع فيبنك ناتيكييس الجزائر فرع 1 سطيف مع إطار الدولي المتكامل COSO:

جدول رقم 09: مصفوفة مطابقة نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع المعمول به مع الإطار الدولي

.COSO

الرقم	البيان	المعيار	الوضع الفعلي للبنك	د. المطابقة	ملاحظات
1	بيئة الرقابة	النزاهة والقيم الأخلاقية	القانون الداخلي للبنك .	مطابق كلياً	
2	الكفاءة	توفير دورات تدريبية لتطوير مهارات الموظفين، الحرص على توظيف كل شخص في مكانه المناسب.		مطابق كلياً	
3	مجلس الإدارة (لجنة التدقيق)	غياب مصلحة التدقيق الداخلي أو مصلحة للرقابة الداخلية.		غير مطابق	توجد مصلحة تدقيق فقط على مستوى المقر الرئيسي

دون الوكالات					
	مطابق كلياً	إدارة مختلطة لكن يغلب عليها الأسلوب المركزي.	أسلوب عمل الإدارة		4
وجود نقص في المصالح داخل الوكالة (قسم الرقابة)	مطابق جزئياً	موجود لكن لا يوضح المسؤوليات بشكل جيد وواضح.	الهيكل التنظيمي		5
يمكن مثلاً لموظف الاستلام القيام بمعالجة المستندات.	مطابق جزئياً	لا يوجد فصل واضح بين المهام، خاصة بين الموظفين العاملين في نفس المستوى.	السلطات والمسؤوليات		6
	مطابق كلياً	وضع خطط تدريب سنوية وكذلك سلم الترقية.	سياسات الموارد البشرية.		7
هناك بعض المخاطر لا يمكن التنبؤ بها أو تصحيحها.	مطابق جزئياً	وجود فريق عمل مؤهل ومخصص للتعامل مع جميع المخاطر، إضافة لنظام خاص بكشف المخاطر.	وجود نظام للكشف عن المخاطر.	تقييم المخاطر	8
	مطابق كلياً	وضع سياسات للتقليل من المخاطر وتصحيحها قبل حدوثها أو بعد وقوعها.	ضرورة وجود ضوابط وقائية واستكشافية.	الأنشطة الرقابية	9
غياب لجنة التدقيق على مستوى الوكالات	مطابق جزئياً	توجد رقابة دائمة يتكفل بها المسؤول عن التوقيع ولجنة التدقيق في المقر الرئيسي ولكن إلكترونياً.	ضرورة وجود ضوابط تصحيحية.		10
	مطابق كلياً	الاعتماد على وسائل الاتصال الحديث والتواصل المباشر مع كل الموظفين والمتعاملين	ضرورة توفر قنوات تسمح بالاتصال مع الأطراف الداخلية	الاتصال والمعلومات	11

		وغيرهم. إجراء بحوث حول العملاء والمستثمرين الجدد.	والخارجية، وكذلك آليات لتبليغ الجهات المعنية، آليات جمع المعلومات المناسبة والصحيحة.		
وجود رقابة دورية لمنها موسمية وغير منتظمة.	مطابق جزئياً	غياب الرقابة الدورية المنتظمة على عمليات الرقابة اليومية.	ضمان استمرار فعالية الضوابط، للتأكد من أن أنشطة الرقابة كما هو مخطط.	المتابعة والتقييم	12
	مطابق كلياً	العمل على تقليل المخاطر وإيجاد الحلول المناسبة لها، العمل على تحديث السياسات بشكل مستمر.	الكشف عن نقاط الضعف والعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية.		13

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة

يعرض الجدول مصفوفة المطابقة التي تهدف إلى تقييم مدى توافق نظام الرقابة الداخلية المعتمد في البنك محل الدراسة مع مكونات الإطار المرجعي الدولي COSO، الذي يتضمن خمسة عناصر أساسية: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، التقييم والمتابعة.

وفي هذا الإطار تم إعداد مجموعة من المعايير الخاصة بكل مكون من هذه المكونات، بهدف التحقق من مدى مطابقة الممارسات الفعلية في البنك مع متطلبات إطار COSO، مما أتاح تصنيف كل مكون على أنه مطابق كلياً، جزئياً وغير مطابق، وفقاً لما تم ملاحظته ميدانياً.

أ. تقييم مدى المطابقة لكل معيار:

جدول رقم 10: تحليل درجة المطابقة

المعامل	درجة المطابقة
---------	---------------

0	غير مطابق
1	مطابق جزئياً
2	مطابق كلياً

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي

ب. حساب نسبة المطابقة العامة: لدينا 13 معياراً (تم تحديدها استناداً إلى مكونات نظام الرقابة حسب إطار COSO):

- النسبة الإجمالية: $26=2 \times 13$
- معيار غير مطابق: $0=0 \times 1$
- معيار مطابق جزئياً: $5=1 \times 5$
- معيار مطابق كلياً: $14=2 \times 7$

المجموع: $19=5+14$

نسبة التطابق: $73\% = 100 \times (26 \div 19)$

ج. تفسير النتيجة انطلاقاً من المجالات السابقة:

استناداً على النتائج المتحصل عليها والتي قدرت بـ 73%، يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية لدى بنك نتيكسيس لا يزال غير متكامل وفقاً لما حدده إطار COSO. وعليه يجب على البنك أن يعمل على تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسائل الدفع بشكل مستمر، بما يضمن توافقه مع المعايير الدولية وتعزيز فعاليته في مواجهة المخاطر وتحقيق الأهداف.

2.1. تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع:

في هذه المرحلة من التحليل، تم التركيز على تحديد النقاط الأساسية المتعلقة بمواطن القوة ومجالات التحسين في نظام الرقابة المعمول به، ويهدف الجدول التالي إلى تلخيص الوضع الحالي لكل نقطة تم تقييمها: جدول رقم 11: نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع.

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. وجود شبكة لفصل المهام والمسؤوليات بحيث	1. غياب الالتزام الكامل بمبدأ الفصل بين المهام حيث يتولى بعض الموظفين تنفيذ أكثر من

<p>وظيفة ضمن نفس المسار الرقابي.</p> <p>2. غياب وحدة رقابة داخلية مستقلة على مستوى الوكالة، مما يسبب ضعف في فعالية الرقابة اللحظية.</p> <p>3. الاعتماد على فحص العمليات عن بعد في المقر الرئيسي، ما يؤخر اكتشاف بعض التجاوزات أو الأخطاء في المراحل الأولى.</p>	<p>توزيع المهام بين عدة وحدات (الاستقبال، المراقبة، التوقيع، الأرشفة)، مما يقلل من فرص التلاعب ويعزز الرقابة.</p> <p>2. استخدام أدوات تقنية مثل نظام BFI والمسح الضوئي ونظام Amplitude، مما يعزز الدقة في مطابقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز سرعة وكفاءة العمليات المالية.</p> <p>3. اعتماد مبدأ الشفافية في توثيق وتنفيذ العمليات، حيث تسجيل كافة المعاملات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، مع إمكانية تتبع كل عملية من بدايتها وحتى اكتمالها.</p> <p>4. توثيق إلكتروني وورقي مما يزيد من أمان العملية ويوفر وسائل استرجاع متعددة في حال حدوث طعن أو خطأ.</p> <p>5. وجود مراجعة متعددة المستويات بحيث عمليات المصادقة والمطابقة تمر على أكثر من موظف ووحدة، مما يقلل من احتمالات الخطأ. وهذا ما يساهم في خفض التكاليف التشغيلية.</p> <p>6. الالتزام بالقوانين المحلية والمعايير المعمول بها، مما يضمن تنفيذ العمليات بجودة عالية ووفقاً للضوابط الرقابية المعتمدة.</p> <p>7. الاهتمام بتنمية الكفاءات البشرية من خلال التدريب المستمر، يحرص البنك على تنظيم دورات تدريبية دورية للموظفين.</p> <p>8. السعي المستمر لتطوير البنية التكنولوجية وتحديث الأنظمة المعتمدة، حيث يعمل البنك</p>
---	--

	<p>على تحديث الأنظمة التشغيلية، مما يعكس حرصه على مواكبة التطورات التقنية وتعزيز كفاءة الأداء.</p> <p>9. يتوفر لدى البنك نظام معتمد لرصد مخاطر عدم الامتثال والمخاطر التشغيلية، مدعوم بفريق مختص يتولى تحليل مصادر الخطر وتقييم أثارها المحتملة، واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة.</p> <p>10. إعطاء أولوية وأهمية بالغة للمخاطر التي يتعرض لها البنك.</p> <p>11. توفر روح التعاون والعمل الجماعي بين الموظفين، حيث يتميز فريق العمل داخل البنك بقدر عالٍ من التنسيق والتكامل، مما يعكس إيجاباً على جودة الأداء، ويسهم في تحسين تنفيذ الإجراءات الرقابية اليومية.</p> <p>12. تمتع موظفو البنك بحسن المعاملة مع العملاء، مما يسهم في تعزيز سمعة البنك لدى المتعاملين.</p>
--	---

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الأدوات المستخدمة في التقييم.

أظهر تحليل نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة، إلى وجود عدد معتبر من نقاط القوة، مقابل عدد محدود من نقاط الضعف. وهو ما يعكس فعالية النظام الرقابي المعتمد، ومدى التزام البنك بتطبيق الآليات التنظيمية والقانونية ذات الصلة. وتعد قلة نقاط الضعف مؤشراً إيجابياً على كفاءة النظام، غير أن معالجتها تظل ضرورية لتعزيز مستوى الامتثال وتقوية فعالية الضوابط الداخلية بشكل أشمل.

2. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى:

تم إثبات أن الرقابة الداخلية على وسائل الدفع في بنك محل الدراسة، تتم بشكل مستمر ويومي وعلى عدة مستويات، وهو ما يساهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية وضمان الامتثال للتعليمات والتنظيمات الداخلية.

- الفرضية الثانية:

أظهرت نتائج البحث أن نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسيلتي الشيك والاعتماد المستندي في بنك محل الدراسة، يساهم بفعالية في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، والتي تتمثل في الشمولية، الواقعية، التسجيل والتقييم. وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن البنك يولي أهمية كبيرة للتحقق من صحة العمليات، ويعتمد على إجراءات رقابية تساهم في تقليل الأخطاء والاحتيايل.

- الفرضية الثالثة:

أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في بنك محل الدراسة، يتوافق بدرجة معتبرة مع متطلبات القانونية المنصوص عليها في النظام 11-08، الذي يعد الإطار المرجعي الأساسي في تنظيم الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية. أما بالنسبة لمستوى التوافق مع مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب إطار COSO توافق جزئي، حيث كشفت الدراسة عن نقائص واضحة في بعض المكونات (مثلاً: الهيكل التنظيمي لا يوضح المسؤوليات بشكل كافي (عدم الوضوح في تحديد المهام).

خامسا

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد:

بناء على ما تم جمعه من بيانات وتحليليه ميدانيا في إطار تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في بنك محل الدراسة، يتناول هذا الجزء مناقشة أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، ثم مقارنتها بما ورد في الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف تحديد أوجه الاختلاف أو التباين معها. وفي ضوء ذلك، تقدّم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تطوير فعالية النظام محل الدراسة، إلى جانب طرح بعض الآفاق البحثية.

1. النتائج:

1.1. النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة:

أظهرت نتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال تحليل نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسائل الدفع في بنك نتيكسيس، بالاعتماد على عينة من هذه الوسائل المتمثلة في الشيك بنوعيه والاعتماد المستندي، أن النظام يحقق تطابقا بنسبة 87% مع المتطلبات القانون الجزائري رقم 08-11، هذا التطابق المالي العالي يشير إلى أن البنك يعمل وفقا للضوابط التنظيمية والوطنية ويؤكد التزامه بالمعايير القانونية المحلية المتعلقة بالرقابة الداخلية.

إلا أنه عند مقارنة النظام المتبع في البنك مع الإطار المرجعي الدولي COSO، ظهر أن هذا التطابق كان جزئيا فقط، ما يعكس وجود بعض الفجوات في مكونات نظام الرقابة الداخلية، لاسيما في عنصر بيئة الرقابة. بالرغم من هذه النقائص إلا أن البنك يتميز بعدة نقاط قوة تدعم نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع من بينها:

- وجود آلية معنية لفصل المهام وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الوحدات، وهو ما يعزز الرقابة بالرغم من عدم الالتزام الكامل بها؛
- الاعتماد على تقنية متطورة مثل نظام BFI المكلف بعمليات المقاصة الالكترونية بين البنوك ونظام AMPLITUDE الذي يتولى مهمة التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية بشكل آلي وتلقائي فبمجرد إدخال البيانات مثلا على نظام BFI تسجل المدخلات تلقائيا على منصة تطبيق AMPLITUDE مما يساهم في تحسين دقة مطابقة البيانات؛
- اعتماد التوثيق المزدوج الرقمي والورقي حيث يعتمد البنك محل الدراسة على توثيق البيانات في أنظمة الحاسب الآلي والتأكد من مطابقتها للمستندات الورقية ومن ثم يتم حفظ كل من المدخلات الالكترونية والمستندات الورقية كملفات يتم إدراجها ضمن الأرشيف ليتمكن البنك من العودة إليها وقت الحاجة، ما يوفر مستوى أعلى من الأمان؛

- تطبيق مراجعة متعددة المستويات على عمليات وسائل الدفع، بحيث تتم الرقابة الأولية من طرف مسؤول العمليات ومن ثم يتولى مسؤول التوقيع عملية التأكد من صحة البيانات وتوافقها مع المتطلبات القانونية والتشريعات المعمول بها، وتتولى الإدارة العليا لبنك نتيكسيس الجزائر الكائن مقرها بالجزائر العاصمة الرقابة من المستوى الثالث، والتي تتم إلكترونيا وهذا ما قد يسبب بعض الفجوات في فعالية الرقابة فقد لا تكون الرقابة الالكترونية ضمانا كافيا حول ما هو حاصل فعلا على مستوى الوكالات، وبالرغم من هذا إلا أن التقييم والدراسة التطبيقية أكدت فعالية النظام وتكامله بدرجة عالية، وهذا ما يؤكد أنه وبالرغم من عدم وجود رقابة مباشرة إلا أنه يوجد تحكم كافي في العمليات اليومية للبنك محل الدراسة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسائل الدفع في البنك محل الدراسة يفي بشكل جيد بالمتطلبات الوطنية والمعايير الدولية، وهذا ما يثبت فعالية النظام وتكامله، وهذا يؤكد تحقق أهداف هذه الدراسة.

2.1. مقارنة النتائج المتوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة:

يعد موضوع تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع من المواضيع الحديثة نسبيا في الأدبيات المالية والمحاسبية، إذ لم تتوفر بحسب ما اطلعنا عليه دراسات تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر ومفصل. وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على تقييم أداء البنوك بصفة عامة، أو على مجالات جزئية مثل دورة القروض أو أثر الرقابة الآلية على وسائل الدفع الإلكترونية.

تعد وسائل الدفع من الركائز الأساسية في النشاط البنكي، وأحد أبرز الأدوات التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عملياتها اليومية، حيث تمثل الوسيلة المحورية لتنفيذ العمليات المالية بين العملاء والمؤسسات، وتبرز أهميتها في قدرتها على تسهيل العمليات المالية، وتقليل الوقت والتكلفة وزيادة الكفاءة. ومع توسع استخدام التقنيات الحديثة في القطاع البنكي، وزيادة نسبة الاعتماد عليها في كافة العمليات من تسجيل، معالجة وتقييم، جعل من الضروري تعزيز الرقابة الداخلية لضمان سلامة استخدامها، والحد من المخاطر المرتبطة بها كالغش أو الاحتيال، وعليه فإن فاعلية وسائل الدفع لا تنفصل عن فعالية النظام الرقابي الذي يشرف عليها، مما يجعل تقييم هذا النظام أمرا ضروريا للحفاظ على ثقة العملاء والاستقرار المالي.

ونظرا لأهمية وسائل الدفع في تعزيز كفاءة العمليات البنكية، وضمان انسيابها، وتقليل المخاطر المرتبطة بها، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جانب بالغ الحساسية يتمثل في نظام الرقابة الداخلية على وسائل

الدفع. فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أن المراجع والدراسات السابقة لم تول لهذا الجانب ما تستحقه من البحث والتحليل، وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة في سد فجوة معرفية قائمة، وفتح المجال للدراسات اللاحقة خاصة مع تصاعد الحاجة إلى أنظمة رقابية فعالة تواكب التطورات التقنية وتحمي العمليات البنكية من المخاطر التشغيلية والاحتياطية.

على الرغم من ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية على وسائل الدفع بشكل مباشر، إلا أن بعض الأبحاث السابقة تطرقت إلى مواضيع قريبة، مثل الرقابة الآلية على المخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني، أو تقييم نظام الرقابة الداخلية على الأداء العام للبنوك. وبناء عليه، سيتم مقارنة نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه تلك الأبحاث، بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف. وفيما يلي نوضح أبرز هذه الاختلافات والاتفاقات:

أسفرت النتائج المتحصل عليها من الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة بين نظام الرقابة الداخلية ووسائل الدفع، مما يشير أن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية تلعب دوراً مباشراً في تحسين كفاءة وأمان وسائل الدفع المستخدمة داخل البنك.

وقد أظهرت النتائج أن وجود نظام رقابي محكم يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع، سواء كانت تقليدية أو إلكترونية، كما يعزز من موثوقية العمليات المالية ويحد من فرص التلاعب والاحتيال. وهذا ما يتماشى مع ما توصلت إليه دراسة وائل محمد مقبل سنة 2023 والتي توصلت إلى أن نظام الرقابة الداخلية له دور بارز في ضمان سلامة نظم الدفع الإلكترونية وتقليل المخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني، كما أكدت هذه الدراسة فعالية مرتفعة للرقابة الآلية في تقليل مخاطر الدفع الإلكتروني.

في المقابل، ظهرت بعض الفروقات بين نتائج هذه الدراسة ونتائج أبحاث أخرى، مثل دراسة Kalifa Dao لسنة 2025 والتي تناولت تقييم نظام الرقابة الداخلية لعمليات القروض، حيث تم الاعتماد على نفس أسلوب التقييم ولكن لدورة القروض على عكس دراستنا التي تناولت دورة وسائل الدفع، وتعتبر الدورتين من أهم الدورات في المؤسسات المالية مما يؤكد ضرورة وجود نظام رقابة فعال عليهما.

3. الاقتراحات:

استناداً إلى ما توصل إليه البحث من نتائج تتعلق بفعالية نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في البنك محل الدراسة، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير أو تعزيز، تم صياغة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى دعم البنك في تحسين نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع، وتعزيز كفاءته في التقليل من المخاطر، وضمان سلامة الإجراءات المالية والإدارية. وفيما يلي أبرز التوصيات المقترحة:

- العمل على تعزيز مبدأ الفصل بين المهام؛
- اعتماد جدول زمني ثابت للرقابة الدورية بحيث يجب أن يتجاوز السنة الواحدة بين كل دورة رقابية وأخرى؛
- إنشاء مصلحة مستقلة للرقابة الداخلية في الوكالات والفروع، بحيث يتولى إدارتها موظف مستقل عن أداء المهام التشغيلية الأخرى، وذلك لضمان رقابة يومية فعالة فالرقابة عن بعد لا تقدم ضمانات كافية حول ما هو حاصل فعلا في مختلف الوكالات؛
- العمل على تحديث الهيكل التنظيمي وتعديل بشكل يوضح المسؤوليات أكثر، مما يعزز وضوح الأدوار ويقلل من التداخل.

4. آفاق الدراسة:

نظراً لما تم التوصل إليه من نتائج خلال هذه الدراسة حول تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في البنوك التجارية، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق البحث في هذا المجال، خاصة في ظل التطور المتسارع في تقنيات الدفع وزيادة المخاطر المرتبطة بها. ومن هذا المنطلق، يمكن فتح آفاق بحثية مستقبلية تتناول موضوع الرقابة الداخلية من زوايا متعددة، بما يسهم في تعزيز فعالية هذه الأنظمة ودورها في حماية العمليات المالية. وفيما يلي مجموعة من المواضيع المقترحة التي يمكن أن تشكل امتداداً لهذه الدراسة. وفيما يلي أبرز المواضيع التي يمكن دراستها في هذا السياق:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع في البنوك التجارية –دراسة حالة مقارنة-؛
- دور الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الاحتيال المالي على وسائل الدفع؛
- أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة عمليات الدفع في المؤسسات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

، إكرام حجاب ، حسين طيوب السعدي عياد. (2020). تحديات نظام الدفع الالكتروني وواقع تطبيقه في البنوك التجارية. *الاقتصاد الدولي والعولمة*، 135.

.Normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement .la bonque d'algerie (2023) .algérie: bonque algérie

https://www.techtarget.com/searchse .coso framework .(october, 2021 28) .posey.brien .framework -curity/definition/coso

paris: c .appréciation du controle interne .(1992) .édition- 6 rue de l'amiral- de- coligny- 75001 paris cncc .ncc

.methodologie et cadre de reference des pratiques professionnelles de l'audit interne .(2014) .Saidj faiz .21 ، *revue nouvelle economie*

.Le role de l'Audit Interne dans l'Amelioration de la Gouvernance d'Entrepise .(2014/2013) .ZIANI Abdelhak .Tlemcen ، *SCIENCE ECONOMIQUES .THESE DE DOCTORATEN SCIENCE ECONOMIQUES*

أبو بكر الصديق، حاج قويدر قورين. (2019). دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية. *الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة*.

.https://www.bank- of- algeria.dz .bank of Algeria .(novembre, 2011 28) .تم الاسترداد من

.https://www.bank-of- algeria.dz .bank of Algeria .(jeune, 2023 21) .تم الاسترداد من

بلال أيوب، بوشنه شعيب. (2021). تقييم دور التدقيق الداخلي في نظام الرقابة الداخلية-دراسة حالة بنك الخليج وكالة أدرار-. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر*. أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، أدرار، الجزائر: جامعة أحمد الدرارية أدرار.

بلقدم مريم، بلدغم فتحي. (2019). التدقيق الداخلي أداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية- دراسة حالة مانطال-. *البشائر الاقتصادية*، 997.

بن يحيى صديق، عثمانى حسام الدين. (2024). دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك-دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك-. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر*. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قالمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.

بن يحيى الصديق ، عثمانى حسام الدين. (2014/2013). دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك - دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-. *مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر*، 60،61،62.

بوسعيد محمد عبد الكريم، قواراري عبد العزيز ، صابم مصطفى. (2019). وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع والأفاق) دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة . *التنمية والاقتصاد التطبيقي* .

- بوشيخي عائشة. (2020, 12 31). الرقابة والتدقيق الداخليين بالمؤسسة الجزائرية -دراسة حالة التدقيق الداخليين بشركة سونلغاز وتهيئة وتعبيد الطرق STARR بولاية تلمسان, جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان. *مجلة المنهل الاقتصادي*, المجلد 03, العدد 02.
- تامة فيروز. (2016). دور المدقق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون -دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الواحات تقرت- . *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر*. ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, ورقلة, الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
- جاب الله حكيمة. (بلا تاريخ). *محاضرات لمقياس منهجة علوم الاعلام والاتصال*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- جزار صايحة. (2016/2017). أهمية التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة. *مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير*. بسكرة, قسم علوم التسيير / تخصص فحص محاسبي, الجزائر / بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة-.
- حيدر محمد بني عطا. (2007). *مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة*. عمان [الأردن]: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خاوي محمد, عريوة محاد. (2019). أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*, 04.
- خلف عبد الله الوردات. (2014). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA*. عمان : الوراق .
- رباب دحية. (2019). أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الاشارة الى حالة الجزائر -دراسة تحليلية . الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
- رواني بوحفص عبد النبي فتيحة. (2022). تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في ظل معيار تقرير محافظ الحسابات NRCAC07 دراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية. *مجلة إضافات اقتصادية*, 96.
- زكروود فاطمة. (2018/2017). دور التدقيق الداخلي في المحافظة على الأصول الثابتة للمؤسسة-دراسة حالة في مؤسسة توزيع مواد البناء "E.DI.M.CO" مستغانم. *مذكرة ماستر*. مستغانم, قسم العلوم المالية والمحاسبية/ تخصص التدقيق ومراقبة التسيير, مستغانم/الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- سامي محمد الوقاد. (2010). *تدقيق الحسابات*. عمان, الأردن : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- سايح نوال. (2016/2015). مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر- دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات- *أطروحة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه طور الثالث في العلوم التجارية*. سطيف, قسم العلوم المالية والمحاسبية/ تخصص محاسبة وتدقيق, الجزائر / سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1-.
- سلوان حافظ حميد, نور علي راضي. (2019). ضوابط الرقابة الداخلية في نظام المدفوعات الإلكترونية ونظام تبادل المعلومات الإنتمانية- دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*, 598.
- سمية عبابسة. (2016). وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري - الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية . *العلوم الانسانية* , 349.
- صفيح صادق سعدي مراد. (2019). دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة الشركات-دراسة ميدانية في بعض المؤسسات-. *المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة*.
- صورية شواحري. (2024). واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى دراسة ميدانية لعينة من البنوك . *إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية* , 167.
- طالب حسين سهام. (2018/2017). أثر تقييم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة التدقيق . *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه الطور الثالث*. علوم تجارية.
- طهراوي أسماء. (2024/2023). *التدقيق البنكي*. مطبوعة التدقيق البنكي سنة ثانية ماستر , 63/62.

علي عماد محمد زاهر. (2020). آلية الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي). *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي* ، 202.

محمد أمين عبادي. (2008/2007). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة. *مذكرة ماجستير*.

محمد بن عزة ، العياطي جهيدة. (2017). تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية . *البحوث في العلوم المالية والمحاسبية* ، 6.

محمد راضي. (2011). *محاسبة الأصول*. الاسكندرية, مصر: دار التعليم الجامعي.

محمد زايد. (2021). البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية . *ضياء للدراسات القانونية* ، 64.

موسى بن إبراهيم حريزي، صبرنية غربي. (2013). دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعيتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية. *العلوم الانسانية والاجتماعية*، 26.

نبيلة باديس ، رضوان موجاري. (2022). التحويلات المصرفية في نظام الدفع الالكتروني بين آليات المعالجة والضوابط الرقابية . *التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية* ، 126.

وليد بن محمد الشباني. (2014). *مبادئ المحاسبة والتقارير المالي*. الرياض, المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف 1

قسم علوم المالية والمحاسبة

دليل مقابلة بحث بعنوان:

"تقييم نظام الرقابة الداخلية لوسائل الدفع"

- دراسة حالة بنك ناتيكييس الجزائر - فرع 1 سطيف -

اسئلة حول الموضوع:

القسم الأول: التعرف على وسائل الدفع ونظام الرقابة الداخلية.

- 1- ماهي أبرز وسائل الدفع التي يستخدمها البنك؟
- 2- ماهي الوسائل التي تعتبر الأكثر أمانا من وجهة نظر البنك؟
- 3- هل تختلف وسيلة الدفع حسب نوع العمليات (محلية / دولية)؟
- 4- هل لدى البنك دليل سياسات وإجراءات خاص بأنظمة الدفع؟
- 5- كيف يتم فصل المهام بين الموظفين لتفادي تضارب المصالح؟
- 6- كيف تتم الرقابة على الأنشطة المتعلقة بدورة وسائل الدفع؟
- 7- هل تتم مراقبة العمليات من قبل طرف مستقل داخل البنك؟
- 8- هل يتم تسجيل كافة العمليات المتعلقة بوسائل الدفع في نظام مركزي؟
- 9- ماهي الوسيلة التي يعتمد عليها البنك في الرقابة (يدوية / إلكترونية)؟

القسم الثاني: الخطوات والمراحل التي تمر بها كل من وسيلتي الدفع الشيك والاعتماد المستندي.

- 1- ماهي الخطوة الأولى التي يقوم بها الموظف عند استلام شيك لصرفه؟
- 2- كيف يتم التأكد من أن الشيك صالح للصراف (من حيث التاريخ والمبلغ والتوقيع)؟
- 3- هل يتم التحقق من رصيد الحساب قبل الموافقة على الصرف؟ وكيف؟
- 4- هل يوجد نظام إلكتروني يستخدم في التحقق من الشيكات قبل صرفها؟
- 5- ماهي الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة الشيك قبل صرفه؟

6- من لديه الصلاحية النهائية لاعتماد صرف الشيك؟

7- ماهي شروط فتح الاعتماد المستندي؟

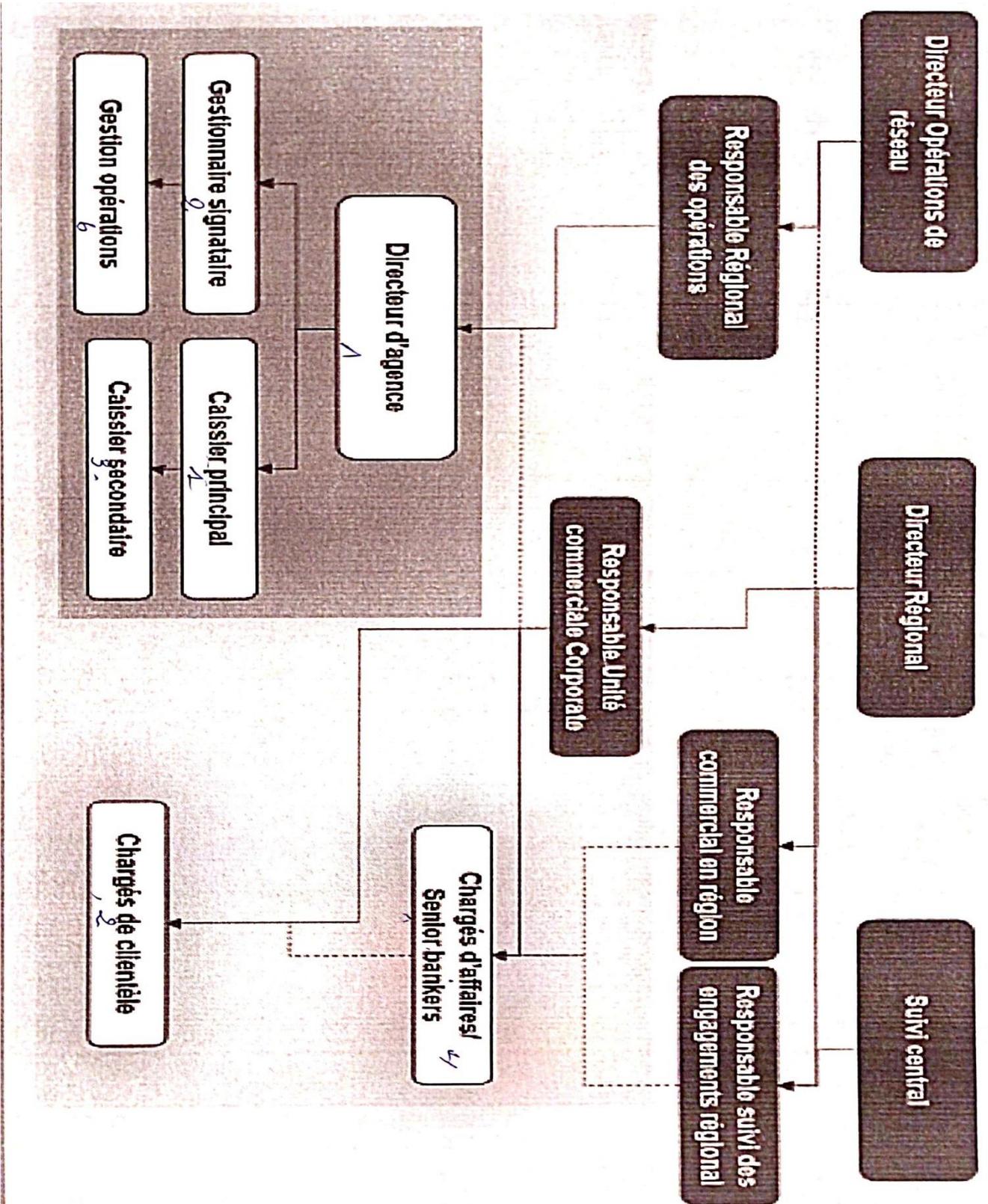
8- ماهي الخطوات الأساسية التي تمر بها عملية فتح الاعتماد المستندي منذ تقديم العميل للطلب وحتى تنفيذه؟

9- من هي الجهات أو الموظفون المعنيون بمتابعة وتنفيذ الاعتماد المستندي ومراقبته والموافقة عليه داخل البنك؟

10- كيف يتم التأكد من مطابقة مستندات المورد (كالفاتورة، بوليصة الشحن) مع شروط الاعتماد قبل تنفيذ الدفع؟

11- ما الإجراءات المتبعة لتنفيذ عملية الدفع في إطار الاعتماد المستندي؟ ومن يملك صلاحية اعتمادها؟

12- كيف يتم توثيق ومتابعة العمليات المرتبطة بالاعتماد المستندي؟ وهل هناك رقابة بعد التنفيذ؟



G0



Réception, authentification et contrôle de premier niveau :

- Authentifier les ordres clients pour toutes les opérations domestiques, en s'assurant des mentions obligatoires et en contrôlant les signatures
- Traiter les demandes de confection / annulation de chèques de banque et de chèques de banque déplacés;
- Prendre en charge le traitement des chèques « interbancaires »
- Assurer le traitement des effets remis à l'encaissement par télécompensation ;
- Contrôler et valider les chèques et effets reçus en télécompensation ;
- Traiter les rejets des chèques et effets non conformes ;
- Assurer le traitement des Bons de Caisse et la rédaction des contrats DAT
- Assurer le traitement et le suivi des oppositions et des mains levées sur Chèques de banque / Bons de caisse ;
- Traiter les souscriptions et les opérations de prélèvement ;
- Assurer le contrôle de la journée comptable.

GS

- Contrôler et valider les demandes de chèques de banque et de chèques de banque déplacés ;
- Prendre en charge la signature des chèques de banque émis ;
- Valider les annulations de chèques de banque ;
- S'assurer de la bonne prise en charge des chèques / effets remis à l'encaissement par télé-compensation ;
- Assurer le contrôle et la validation des chèques conformes ;
- Valider les chèques et effets rejetés / en attente et assurer leur suivi ;
- Valider les opérations de virements et de placement ;
- S'assurer du traitement et du suivi des oppositions et des mains levées sur Chèques de banque / Bons de caisse ;
- Contrôler et valider les opérations de prélèvement.
- S'assurer que les dossiers des opérations sont correctement conservés sous leurs formes physique et dématérialisée.
- S'assurer de la tenue des registres requis sur son périmètre d'intervention

Combes

GO

- Recevoir les clients, les orienter et leur apporter des conseils techniques ;
- Réceptionner les documents de commerce internationale et contrôler leur forme ;
- Authentifier les ordres en s'assurant des mentions obligatoires et en contrôlant les signatures ;
- Effectuer les recherches et interroger les clients pour compléter les instructions manquantes ;
- Assurer la numérisation des documents et leur acheminement vers les structures concernées ;
- Traiter sur système les opérations de commerce extérieur ;
- Réceptionner et contrôler les demandes de domiciliation des frais de mission et traiter les frais de mission ;
- Tenir à jour les registres réglementaires (domiciliation, frais de mission...);
- Assurer la conservation des dossiers sous leurs formes physique ;
- Assurer le contrôle de la journée comptable.

GS

- Garantir le bon traitement des domiciliations des opérations de commerce extérieur ;
- Contrôler les dossiers de domiciliation et vérifier l'existence des accords de pré-domiciliation ;
- S'assurer la bonne constitution des provisions ;
- Garantir la tenue à jour des registres de domiciliation ;
- Valider les demandes d'annulation ou de modification des domiciliations ;
- Contrôler et valider les dossiers crédits documentaires, remises documentaires et transferts libres ;
- Valider les opérations enregistrées sur les différents outils ;
- S'assurer de l'apurement des dossiers de commerce extérieur ;
- Contrôler les dossiers de rapatriements et les dossiers de domiciliation des frais de mission ;
- S'assurer du traitement des demandes de frais de mission, de leur suivi, de leur apurement et de la bonne tenue du registre y afférent ;
- Contrôler et valider les dossiers de transfert des soldes des comptes d'escabe et des salaires des étrangers ;
- Valider les réservations de fonds et les transferts sur système et signer le bordereau y afférent ;
- Garantir la conformité des opérations internationales traitées au niveau du centre d'affaires à la réglementation en vigueur et aux procédures de la banque.

Série: FB Chèque de Banque
Chèque:


NATIXIS
بنك سويس الجزائر
ALGERIE

لج
DA

Payer contre ce chèque

الدفع مقابل
هذا الشيك

A l'ordre de

لأمر

520849

Payable à :

يرلى

P/Compte
لحساب

Le

في

Agence: SETIF 1 191

05, RUE SAID BOUKHERISSA

19000 SETIF

TEL: (036) 84 43 80 FAX (036) 84 43 80

العنوان

Adresse

CHEQUE DE BANQUE NON ENDOSSABLE

Chèque:
Série: FC

Payer contre ce chèque

A l'ordre de.....

7990106

Payable
Agence: SETIF 1 191
05, RUE SAID BOUKHERISSA
19000 SETIF

02000191'

شيكس لجزائر
NATIXIS
ALGÉRIE

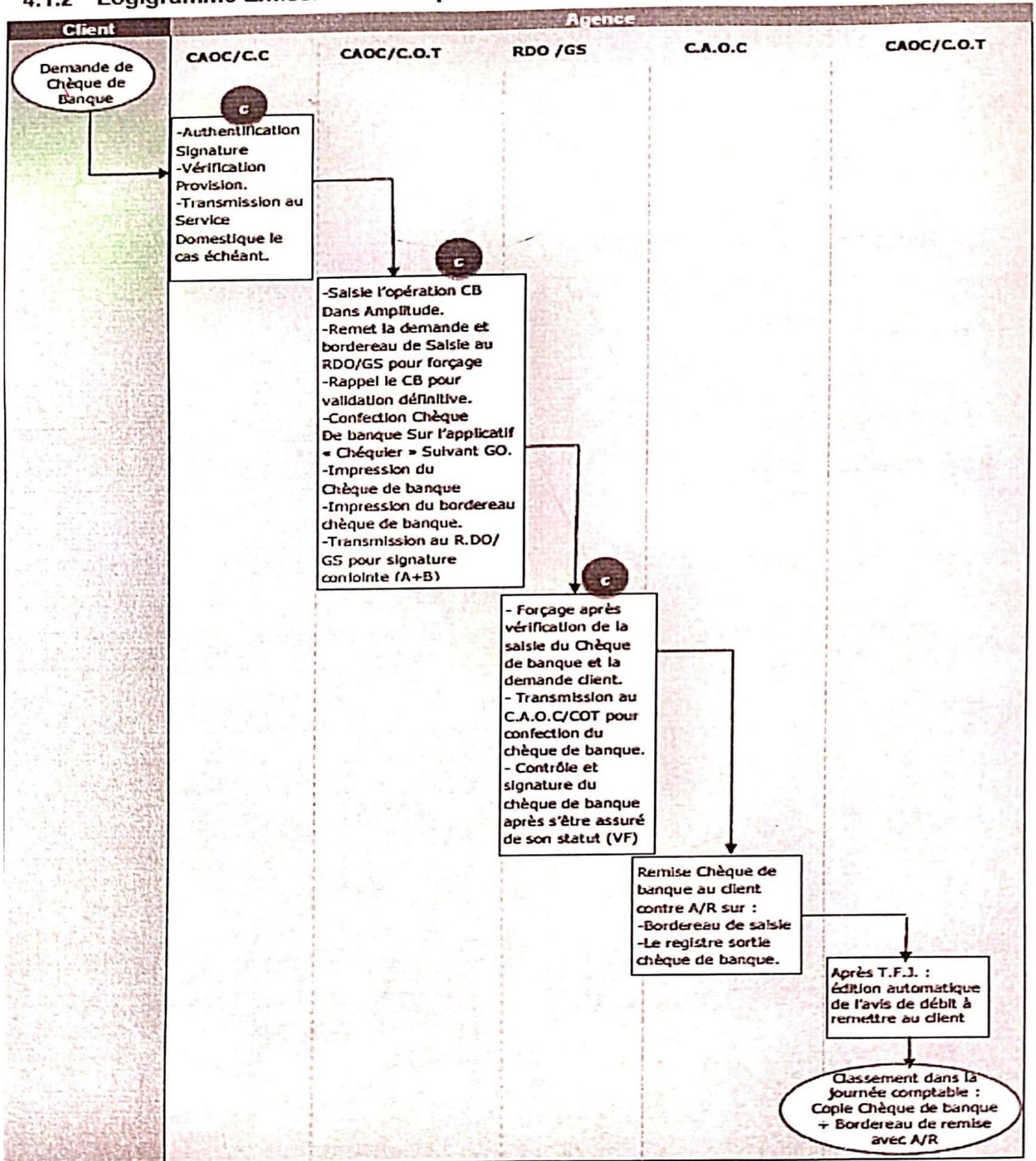
لج
DA

امقابل هذا الصك:

Le.....

PRIERE DE NE RIEN ECRIRE DANS LA ZONE BLANCHE

4.1.2 Logigramme Emission de chèque de banque :

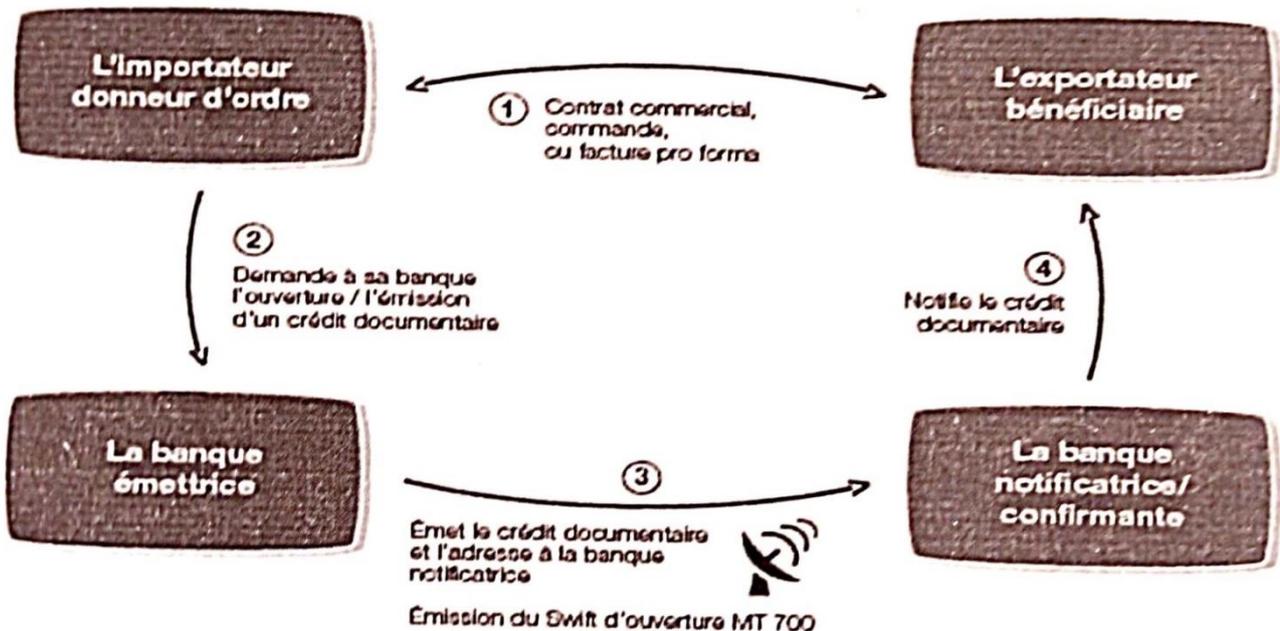


II- LE CREDIT DOCUMENTAIRE

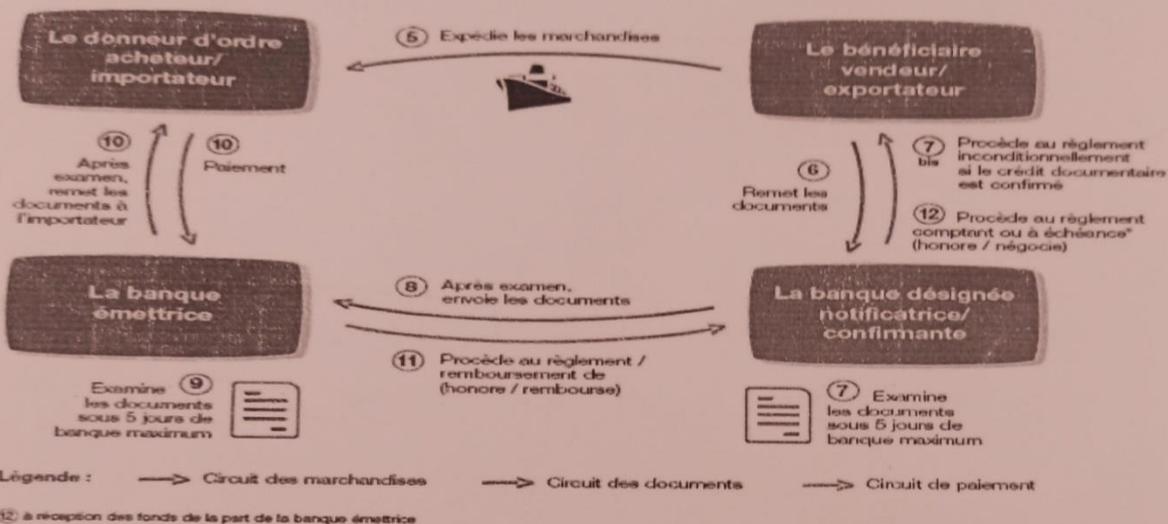
Les Intervenants dans l'opération de crédit documentaire

- - Le donneur d'ordre : l'acheteur.
- - Le bénéficiaire : le vendeur.
- - La Banque émettrice : la banque choisie par l'acheteur (généralement située dans son pays d'origine).
- - La Banque notificatrice ou réceptrice : la banque correspondante de la banque émettrice (généralement située dans le pays du vendeur et est sa banque).
- - La Banque confirmatrice : la banque choisie par la banque émettrice pour ajouter sa confirmation (son engagement ferme et irrévocable).
- - La Banque désignée : la banque aux guichets ou aux caisses de laquelle le crédit documentaire est réalisé.
- - La Banque de remboursement : la Banque qui s'engage au règlement de la banque du vendeur dans le cas où la Banque émettrice ne détient pas de compte auprès de la Banque du vendeur.

PHASE 1 : L'OUVERTURE / L'ÉMISSION DU CRÉDIT DOCUMENTAIRE



LA RÉALISATION DU CRÉDIT DOCUMENTAIRE





DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE

Nous vous prions d'émettre d'ordre et pour compte de nous-même de crédit documentaire irrévocable suivant les instructions données ci-dessous. Ce crédit est soumis aux dernières versions des "Règles et Usances Uniformes relatives aux crédits documentaires" publiés par la Chambre de Commerce Internationale, en vigueur lors de l'émission.

NATIXIS ALGERIE
 28 MAI 2025 Agence
ACCUSE DE RECEPTION

00191 AGENCE SETIF

Correspondant D'ouverture: Code SWIFT:
 Si autre:

40A: Forme du crédit documentaire Irrévocable Irrévocable et transférable Stand by

31D: Date de validité

31D: Lieu de validité Natixis Algérie Correspondant bancaire

50: Nom du donneur d'ordre Adresse Tel/Fax
 Compte N°

59: Bénéficiaire Nom et adresse Tel/Fax

32B: Monnaie et montant

39A: Spécification du montant du crédit Maximum % Environ (+/-)

41A: Réalisable auprès de Nom et adresse Code SWIFT

42: Réalisable par Paiement à vue Paiement différé Acceptation
 Négociation (spécifier ci-dessous) Paiement mixte (spécifier ci-dessous)
 Différé A Jours après Date d'expédition Date de la facture
 A définir

43P: Expéditions Partielles Autorisées Non Autorisées

43T: Transbordements Autorisées Non Autorisées

44E: Lieu de prise en charge

44F: Lieu de déchargement

44C: Date limite d'expédition

45A: 1) Description des marchandises
 Tolérance dans la quantité de + % - % est autorisé

2) Termes du Contrat

3) Pro forma/Contrat/Commande N° Datée du

Couverture d'assurance à la charge du donneur d'ordre



Domiciliation n°:

--	--	--	--	--	--

Alger, le _____

طلب توطين

DEMANDE DE DOMICILIATION
 Importation⁽¹⁾ Exportation⁽¹⁾

Importateur/Exportateur

Nom/raison sociale
Prénom/capital social
N° de compte
Adresse/siège social
Registre de commerce n°
Numéro d'identifiant fiscal

Conformément à la réglementation en vigueur, nous vous prions de bien vouloir procéder à l'ouverture d'un dossier de domiciliation pour ⁽¹⁾ :

L'importation ou l'exportation de marchandises ou de services

Ci-après:

Désignation :

Montant :

Tarif douanier :

Nom du fournisseur :

Adresse :

Mode de règlement :

Incoterm:

Devise:

Nous joignons à cet effet en un exemplaire original et en deux (02) copies du :

Contrat commercial n°

Du:

Et/ou

La Facture pro forma n°

Du:

Par la même, nous déclarons sur l'honneur de respecter les conditions légales et réglementaires en vigueur et attestons sous notre entière responsabilité que les informations reprises sur cette demande sont sincères notamment le tarif douanier qui correspond exactement à la marchandise liée à cette importation.

Par ailleurs, nous nous engageons à vous remettre les justificatifs nécessaires prévus par la réglementation du commerce extérieur et du contrôle des changes.

Sauf indication spécifique, nous déclarons que la présente demande de domiciliation ne rentre pas dans le cadre du dispositif de l'admission temporaire en vue du perfectionnement actif suivant la note BA 056/ DGC du 14/06/2016.

Indication spécification :

- Dans le cas d'une demande de domiciliation à l'import : autoriser le règlement par débit de mes avoirs en devise.

- Dans le cas d'une demande de domiciliation à l'export :

Référence de domiciliation d'import d'origine (admission temporaire) :

Nous vous autorisons à débiter notre compte courant susmentionné du montant de la commission et de la taxe, relatives à ce dossier.

Nous vous dégageons de toute responsabilité pouvant en résulter.

Salutations distinguées

(1) champs obligatoires

Cachet et signature

FREIGHT PREPAID AND QUOTING CREDOC REFERENCE.
2) 03 ORIGINALS COMMERCIAL INVOICES SIGNED AND STAMPED
BY THE BENEFICIARY INDICATING UNIT PRICE, QUANTITY ORIGIN
OF GOODS CERTIFYING THAT GOODS STRICTLY CONFORM WITH
PROFORMA INVOICE NR:PFHP1023 DD 09-04-2025 AND
QUOTING CREDOC REFERENCE.
3) ORIGINAL CERTIFICATE OF ORIGIN ISSUED SIGNED AND STAMPED
BY CHAMBER OF COMMERCE.
4) 03 ORIGINALS PACKING LISTS.

47A: Additional Conditions
INSURANCE COVERED BY APPLICANT.
PAYMENTS UNDER RESERVES NOT ALLOWED.
PAYMENTS SHOULD BE IN THE CREDOC CURRENCY.

FEEES FOR DISCREPANT DOCUMENTS FOR BENEFICIARY'S
ACCOUNT OF USD 120,00 WILL BE DEDUCTED ON EACH SET OF
DOCUMENTS PRESENTED WITH DISCREPANCIES.

THE (NIF) NUMBER:171153400916197 MUST BE MENTIONED ON
ALL B/L AND COMMERCIAL INVOICES.

DETAILS OF FREIGHT AMOUNT MUST BE MENTIONED ON ALL COMMERCIAL
INVOICES.

THE MENTION OF COUNTRY OF ORIGIN OF THE GOODS MUST BE
MENTIONED ON THE COMMERCIAL INVOICES.

TRANSHIPMENT AUTHORISED ONLY WITH EUROPEAN AND ASIAN PORTS,
SOUTH AFRICAN PORTS, AMERICAN PORTS AND AUSTRALIAN PORTS

DOCUMENTS RECEIVED TO OUR COUNTERS AFTER 15H30 LOCAL
TIME WILL BE REGARDED AS RECEIPT THE BUSINESS DAY
FOLLOWING THERE PRESENTATION.

ARTICLE 37C NOT APPLICABLE.

PLEASE ACKNOWLEDGE RECEIPT BY SWIFT MT730 OR MT799

71D: Charges
ALL BANKING CHARGES OUTSIDE
ALGERIA ARE FOR BENEFICIARY'S
ACCOUNT
48: Period for Presentation in Days
21/DAYS FROM B/L DATE IN L/C VALIDITY
49: Confirmation Instructions
WITHOUT
78: Instr to Payg/Acceptg/Negotg Bank
AT MATURITY, WE LL CREDIT YOUR ACCOUNT THROUGH
A CORRESPONDENT OF YOUR CHOICE, ON CONFORM
DOCUMENTS PRESENTED IN ORDER AT OUR COUNTERS.

57A: 'Advise Through' Bank - FI BIC
/FR76 3000 4002 7400 0100 2539 250
BNPAFRPPXXX
BNP PARIBAS
HEAD OFFICE
PARIS FR

72Z: Sender to Receiver Information
//REC/DOCUMENTS TO BE SENT TO US
//VIA DHL OR SIMILAR IN 01 COVER
//BACK OFFICE COMMERCE INT'L
//IMMEUBLE EL KSAR, ZONE D'AFFAIRES
//MERCURE, BAB EZZOUAR, LOT 34/35
//ALGIERS-ALGERIA

----- Message Trailer -----

{CHK:2ABA79F0087C}

PKI Signature: MAC-Equivalent

----- Interventions -----

Category : Network Report
Creation Time : 19/05/25 17:22:03
Application : SWIFT Interface
Operator : SYSTEM

Text
{1:F21NATXDZALAXXX4926349797}{4:{177:2505191622}{451:0}{108:795008088A086XXX}}

<p>1 Absender - Consignor - Expéditeur - Expedidor</p>	<p>L</p>	<p>ORIGINAL</p>
<p>2 Empfänger - Consignee - Destinataire - Destinatario</p>	<p align="center">EUROPÄISCHE UNION EUROPEAN UNION - UNION EUROPEENNE - UNION EUROPEA</p> <p align="center">URSPRUNGSZEUGNIS CERTIFICATE OF ORIGIN - CERTIFICAT D'ORIGINE CERTIFICADO DE ORIGEN</p>	
<p>4 Angaben über die Beförderung - means of transport - expédition - expedición</p> <p>Sea</p>	<p>3 Ursprungsland - Country of origin - Pays d'origine - País de origen</p> <p>Federal Republic of Germany (European Union)</p>	
<p>6 Laufende Nummer; Zeichen, Nummern, Anzahl und Art der Packstücke; Warenbezeichnung Item no., marks, nos., number and kind of packages, description of goods No. de pos., marquage, nos., nombre et nature des colis, description de marchandises No. de orden, marcas, nos., cantidad y naturaleza de los bultos, descripción de las mercancías</p> <p>1.</p>	<p>5 Bemerkungen - remarks - observations - observaciones</p>	
<p>8 DIE UNTERZEICHNENDE STELLE BESCHEINIGT, DASS DIE OBEN BEZEICHNETEN WAREN IHREN URSPRUNG IN DEM IN FELD 3 GENANNTEN LAND HABEN The undersigned authority certifies that the goods described above originate in the country shown in box 3 L'autorité soussignée certifie que les marchandises désignées ci-dessus sont originaires du pays figurant dans la case No. 3 La autoridad infrascrita certifica que las mercancías arriba mencionadas son originarias del país que figura en la casilla no. 3</p> <p align="center">Industrie- und Handelskammer für München und Oberbayern</p>  <p align="center">07.04.2025 Martina Kirmayr</p> <p>Ort und Datum der Ausstellung; Bezeichnung, Unterschrift und Stempel der zuständigen Stelle Place and date of issue, name, signature and stamp of competent authority</p>	<p>7 Menge Quantity Quantité Cantidad</p> <p align="right">KGS</p> <p align="right">Gross 8.556,035 Net 7.600,000 Gross 6.754,765 Net 6.000,000</p> <p align="right">Total: Gross 15.310,800 Net 13.600,000</p>	
<p align="right">ELECTRONIC CERTIFICATE - DIGITALLY SIGNED Verifiable until QR-Code or visit: www.icea.eu Verification Code: www.icea.eu</p> <p align="right">Lieu et date de délivrance; désignation, signature et cachet de l'autorité compétente Lugar y fecha de expedición; nombre, firma y sello de la autoridad competente</p>		

Bestell-Nr. 11731

ملحق رقم 15: بوليصة الشحن (بحرا، برا، جوا)

SHIPPER		ORIGINAL BILL OF LADING		VOYAGE NUMBER	
				BILL OF LADING NUMBER	
CONSIGNEE		EXPORT REFERENCES 180151.163590.547191			
NOTIFY PARTY, Carrier not to be responsible for failure to notify					
		CARRIER: CMA CGM Société Anonyme au Capital de 234 888 330 Euros Head Office: 4, quai d'Arenc - 13002 Marseille - France Tel: (33) 4 88 91 90 00 - Fax: (33) 4 88 91 90 95 562 024 422 R.C.S. Marseille			
PRE CARRIAGE BY*	PLACE OF RECEIPT*	FREIGHT TO BE PAID AT	NUMBER OF ORIGINAL BILLS OF LADING		
			THREE (3)		
VESSEL	PORT OF LOADING	PORT OF DISCHARGE	FINAL PLACE OF DELIVERY*		
		BEJAIA (EX BOUGIE)			
MARKS AND NOS CONTAINER AND SEALS	NO AND KIND OF PACKAGES	DESCRIPTION OF PACKAGES AND GOODS AS STATED BY SHIPPER SHIPPER'S LOAD STOW AND COUNT SAID TO CONTAIN	GROSS WEIGHT CARGO	TARE	MEASUREMENT
	1 x 40HC	22 STC	22594.000	3700	50.000
	1 x 40HC	22 BIG BAGS	22594.000	3700	50.000
	1 x 40HC	22 BIG BAGS STC	22594.000	3620	50.000
	1 x 40HC	22 BIG BAGS STC	22594.000	3700	50.000

Continued on Next Sheet Sheet 1 of 3
ABOVE PARTICULARS DECLARED BY SHIPPER, CARRIER NOT RESPONSIBLE.

ADDITIONAL CLAUSES	
<p>4. Cargo at port is at merchant risk, expenses and responsibility</p> <p>5. FCL</p> <p>77. THC at destination payable by Merchant as per line/port tariff</p> <p>153. All expenses, including but not limited to overtime/drayage to stacking area if any, from ship's hold up to reloading of empties in ship's hold/deck are for Receiver's account.</p> <p>160. Carrier draws Merchant's attention to the fact that as per Algerian national customs regulation n 79-07 and 98-10, cargo shall be auctioned by customs without any notice if Merchant fails to take delivery within 2 months and 21 days from the date of discharge.</p> <p>194. For the purpose of the present carriage, clause 14(2) shall exclude the application of the York/Antwerp rules, 2004.</p> <p>216. Mis-declaration of cargo weight endangers crew, port workers and vessels' safety. Your cargo may be weighed at any place and time of carriage and any mis-declaration will expose you to claims for all losses, expenses or damages whatsoever resulting thereof and be subject to freight surcharge.</p>	<p>225. The shipper acknowledges that the Carrier may carry the goods identified in this bill of lading on the deck of any vessel and in taking remittance of this bill of lading the Merchant (including the shipper, the consignee and the holder of the bill of lading, as the case may be) confirms his express acceptance of all the terms and conditions of this bill of lading and expressly confirms his unconditional and irrevocable consent to the possible carriage of the goods on the deck of any vessel.</p> <p>241. Carrier is not responsible for any omission in regards to article 69 of applicable Algerian budget bill 2008 (published on Algerian bulletin n° 44) and the responsibility remains with the merchant/importer. Any fines, penalties levied against the carrier for non compliance with the above article and/or additional costs, including but not limited to storage, demurrage are for the account of the merchant.</p> <p>249. As per National Algerian Customs Regulations, a full style name and address has to be indicated in the consignee and/or notify party field of the bill of lading. Failing to provide this information will be subject to a penalty fixed by Customs and borne by the receiver.</p> <p>251. Demurrage payable by merchant from date of discharge for dry containers. First 15 days are free. From the 16th to the 40th day USD 25 per day per 20 ft and USD 52 per day per 40 ft. From the 41st day to the 60th day USD 48 per day per 20 ft and USD 96 per day per 40 ft. From the 61st day USD 62 per</p>

RECEIVED by the carrier from the shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated above stated by the shipper to comprise the cargo specified above for transportation subject to all the terms hereof (including the terms on page one) from the place of receipt or the port of loading, whichever is applicable, to the port of discharge or the place of delivery, whichever is applicable. Delivery of the Goods will only be made on payment of all Freight and charges. On presentation of this document (duly endorsed) to the Carrier, by or on behalf of the holder, the rights and liabilities arising in accordance with the terms hereof shall (without prejudice to any rule of common law or statutes rendering them binding upon the shipper, holder and carrier) become binding in all respects between the Carrier and Holder as though the contract contained herein or evidenced hereby had been made between them.

All claims and actions arising between the Carrier and the Merchant in relation with the contract of Carriage evidenced by this Bill of Lading shall exclusively be brought before the Tribunal de Commerce de Marseille and no other Court shall have jurisdiction with regards to any such claim or action. Notwithstanding the above, the Carrier is also entitled to bring the claim or action before the Court of the place where the defendant has his registered office.

In witness whereof three (3) original Bills of Lading, unless otherwise stated above, have been issued, one of which being accomplished, the others to be void.
(OTHER TERMS AND CONDITIONS OF THE CONTRACT ON PAGE ONE)

PLACE AND DATE OF ISSUE	ANTWERP	13 FEB 2025	SIGNED FOR THE CARRIER CMA CGM S.A. BY: CMA CGM BELGIUM NV as agents for the carrier CMA CGM S. A.
SIGNED FOR THE SHIPPER *APPLICABLE ONLY WHEN THIS DOCUMENT IS USED AS A COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING			

1 Exemple de l'expéditeur
Copy for sender

LETTRÉ DE VOITURE INTERNATIONALE



INTERNATIONAL CONSIGNMENT NOTE

Pays/Country

No 24382

Les parties encadrées de lignes grasses doivent être remplies par le transporteur.
This space framed with heavy lines must be filled in by the carrier.

À remplir sous la responsabilité de l'expéditeur
To be completed on the sender's responsibility

1 - 5, 9 - 10, 10 + 22

<p>1 Expéditeur (nom, adresse, pays) Sender (name, address, country)</p>		<p>6 Transporteur (nom, adresse, pays, autres références) Carrier (name, address, country, other references)</p>		
<p>2 Destinataire (nom, adresse, pays) Consignee (name, address, country)</p>		<p>7 Transporteurs successifs / Successive carriers</p> <p>Nom / Name</p> <p>Adresse / Address</p> <p>Pays / Country</p> <p>Reçu et acceptation / Receipt and Acceptance Date Signature</p>		
<p>3 Prise en charge de la marchandise / Taking over the goods: Lieu / Place</p> <p>Pays / Country</p> <p>Date</p> <p>Heure d'arrivée / Time of arrival Heure de départ / Time of departure</p>		<p>8 Réserves et observations du transporteur lors de la prise en charge de la marchandise Carrier's reservations and observations on taking over the goods</p>		
<p>4 Livraison de la marchandise / Delivery of the goods: Lieu / Place</p> <p>Pays / Country</p> <p>Heures d'ouverture du dépôt / Warehouse opening hours</p>		<p>9 Documents remis au transporteur par l'expéditeur Documents handed to the carrier by the sender</p>		
<p>5 Instructions de l'expéditeur Sender's instructions</p>		<p>10 Marques et numéros Marks and Nos</p>		
<p>11 Nombre de colis Number of packages</p>		<p>12 Mode d'emballage Method of packing</p>	<p>13 Nature de la marchandise Nature of the goods</p>	<p>14 Poids brut, kg Gross weight in kg</p>
<p>15 Cubage m3 Volume in m3</p>		<p>Numéro ONU UN Number</p>	<p>Nom voir 13 Name see 13</p>	<p>Numéro d'étiquette Label Number</p>
<p>16 Conventions particulières entre l'expéditeur et le transporteur Special agreements between the sender and the carrier</p>		<p>17 À payer par To be paid by:</p> <p>Prix de transport Carriage charges</p> <p>Frais accessoires / Supplementary charges</p> <p>Droits de douane / Customs duties</p> <p>Autre frais / Other charges</p>	<p>Expéditeur Sender</p>	<p>Destinataire Consignee</p>
<p>18 Autres indications utiles Other useful particulars</p>		<p>19 Remboursement Cash on delivery</p>		
<p>20 Ce transport est soumis, nonobstant toute clause contraire, à la Convention relative au contrat de transport international de marchandises par route (CMR) This carriage is subject, notwithstanding any clause to the contrary, to the Convention on the Contract for the International Carriage of Goods by Road (CMR)</p>				
<p>21 Etablie à / Established in</p>		<p>le / on</p>	<p>20..</p>	<p>24 Marchandises reçues / Goods received</p> <p>Heure d'arrivée / Time of arrival Heure de départ / Time of departure</p>
<p>22</p>		<p>23</p>	<p>Lieu Place</p>	<p>le on</p>
<p>Signature ou timbre de l'expéditeur Signature or stamp of the sender</p>		<p>Signature ou timbre du transporteur Signature or stamp of the carrier</p>	<p>Signature et timbre du destinataire Signature and stamp of the consignee</p>	
<p>Partie non contractuelle réservée au transporteur / Non-contractual part reserved for the carrier</p>				

ADR - En cas de marchandises dangereuses indiquées, la dernière ligne du cadre Numéro ONU, Marchandises des classes 1 et 7, voir demandes spéciales dans ADR, Partie 5; Numéro d'étiquette et Groupe d'emballage.
- In case of dangerous goods mentioned on the last line of the column 'Goods from class 1 and 7', see special documentation demands in ADR, Part 5; The label number and Packing Group.

No 24382

Modèle IRU 2007

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على وسائل الدفع في بنك ناتيكسيس، وذلك بالاعتماد على وسيلتي تمثيليتين هما: الشيك كوسيلة دفع محلية، والاعتماد المستندي كوسيلة دفع دولية. اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال استخدام أسلوب التحليل لفهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق على وسائل الدفع في البنك محل الدراسة. وتم الاعتماد على أدوات للدراسة المتمثلة في المقابلة، الملاحظة (كأداة ثانوية) والاستبيان، حيث صمم هذا الأخير لقياس مدى تحقق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءته وفعالته في التحكم في العمليات المرتبطة بوسائل الدفع. أظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف البنك يتميز بدرجة عالية من الفعالية، حيث يتوافق بدرجة كبيرة مع المرجعية القانونية الجزائرية، مما يعكس مدى التزام البنك بالتشريعات المحلية. بنسبة مرضية، إلا أن بعض الجوانب تحتاج ، COSO كما تبين أن النظام يتوافق جزئياً مع الإطار المرجعي الدولي إلى تحسينات لتتوافق كلياً مع المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: تقييم نظام الرقابة الداخلية، وسائل الدفع، الامتثال، قانون 11-08، إطار COSO.

Abstract:

This study aims to evaluate the effectiveness of the internal control system over payment methods at Natixis Bank, based on two representative methods: check as a local payment method, and documentary credit as an international payment method. We relied on the descriptive approach by using the analysis method to understand and evaluate the internal control system applied to the payment methods of the bank under study. Tools were relied upon for the study, namely the interview, observation (as a secondary tool), and the questionnaire, as the latter was designed to measure the extent to which the objectives of the internal control system were achieved and to evaluate its efficiency and effectiveness in controlling the processes associated with payment methods.

The results of the study showed that the internal control system approved by the bank is characterized by a high degree of effectiveness, as it is highly compatible with the Algerian legal authority, which reflects the extent of the bank's commitment to local legislation. It was also found that the system partially complies with the international reference framework COSO, in a satisfactory proportion, but that some aspects need improvements to fully comply with international standards.

Keywords: Evaluation internal control system, means of payment, compliance, Law 11-08, COSO Framework.